وزراة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
شعبة: اقتصاد مالي

آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
-دراسة حالة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الاقتصاد المالي

اعداد الطالبة
كوثر سعاد قودة

اشراف الاستاذ الدكتور
سامي مباركي

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ايات الله مولحسان	أستاذ التعليم العالي	باتنة1	رئيسا
سامي مباركي	أستاذ محاضر "أ"	باتنة1	مقررا
مراد خروبي	أستاذ محاضر "أ"	باتنة1	عضوا
نبيلة سعيداني	أستاذ محاضر "أ"	باتنة1	عضوا
رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا
عبد الحفيظ بوخرص	أستاذ محاضر "أ"	المسيلة	عضوا

السنة الجامعية 2019 / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه والشكر بفضله ومنّه وانعامه على ان وفقني لإنجاز هذا البحث واتمامه

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه سلم مما رواه الامام احمد والترميذي من حديث ابو سعيد الخدري رضي الله عنه قال" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فانه ليشرفني ان اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لمشرفي وقدوتي وسندي بعد الله الاستاذ سامي مباركي على ما قدمه لي من عون ووقت وجهد ونصح وتوجيه ورعاية حتى خرج البحث في صورته الحالية فجازه الله عني خيرا ومده بالصحة والعافية واسعده في الداريين.

كما يطيب لي ان اتقدم بوافر بالشكر والتقدير للأستاذ محمد فوزي شعوبي استاذ بكلية الاقتصاد بجامعة ورقلة على ما قدمه لي من وقت وجهد وتوجيه ورعاية وخاصة في الجانب القياسي فجزاه عني خيرا وبارك الله له في علمه وعمره.

كما يسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والامتنان للأستاذ المحترم عمر شريف على مرافقته لي طيلة انجاز هذه المذكرة بنصائحه القيمة التي لم يبخل علي بها فجزاه الله عني خيرا وبارك له في علمه وعمره.

كما يسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والامتنان للأستاذ الدامي عبد المنعم لما قدمه لي من توجيه ونصح خاصة في الجانب القياسي فجزاه الله عني خيرا وبارك له في علمه وعمره.

اهداء

اهدي هذا العمل إلـــــــــى

والديّ اللذان دعماني وشجعاني طول انجاز المذكرة حفظهما الله ورعاهما، لن انسى فضلهما علي فجزاهم الله عني كل خير.

الى قرة عيني نور يسرى زينب

الى اخي بلقاسم وحرمه وقرة عينهما يونس

الى اختي وحبيبتي صفاء

الى كل افراد عائلتي

الى كل من دعمني من قريب او بعيد

ملخـــــــــص

ملخص:

لا شك أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تطور اقتصاديات الدول ومرونة الجهاز الإنتاجي ما يحقق نمو الاقتصادي، الامر الذي تسعى اليه الدول السائرة نحو النمو والتي تعد الجزائر واحدة منها، وخاصة أنها تمر بأزمة نفطية حادة تستدعي منها توفير مناخ اقتصادي مستقر وإتباع سياسات سليمة لتشجيع الصادرات، وإحلال الواردات.

ومن خلال الدراسة القياسية لآثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي تظهر علاقة كل من اجمالي تكوين راس المال الثابت، التضخم، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، الاستثمار الاجنبي المباشر، ونسبة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي.

تم تقدير نموذج وهذا بعد اقصاء كل من المتغيرين صادرات تكنولوجيا متقدمة، والاستثمار الاجنبي المباشر لانهما غير معنويين في النموذج، وتم قبول باقي المتغيرات التفسيرية من الناحية الاقتصادية، كما ان القدرة التفسيرية له قدرت بـ 98,61%، وله قدرة تنبؤية عالية جدا، وتحقق كل فرضيات النموذج وبالتالي تم الاعتماد على نتائج المعادلة.

وقد تم التوصل الى ان نسبة التحرير التجاري لها اثر موجب والاكبر في النمو الاقتصادي، يليها اجمالي تكوين راس المال الثابت، ثم نسبة التضخم. بينما سيشهد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القادمة ارتفاعا بوتيرة سريعة الى ان يصل الى ضعف قيمته سنة 2022.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، تكوين رأسمال الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة التضخم، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

Résumé :

Sans doute la libéralisation du commerce extérieur permet l'évolution économique des pays d'où l'intégration à l'économie mondiale est plus que nécessaire, ce que recherchent les pays en développement, dont l'Algérie est l'un d'eux, surtout que L'effondrement du pétrole menace l'Algérie d'une grave crise qui impose un effort rigoureux d'assurer un climat économique stable et à adopter des stratégies visant a encourager les exportations et remplacer les importations.

Dans ce contexte nous avons examiné avec une approche économétrique les effets des politiques de libéralisation du commerce extérieur sur la croissance économique en Algérie pour la période 1992-2017

La relation entre la formation brute de capital fixe, l'inflation, Exportations de haute technologie, les investissements directs étrangers et taux d'ouverture commerciale sur la croissance économique.

Le modèle a été estimé et ceci après avoir exclu les deux variables, Exportations de haute technologie et l'investissement direct étranger car elles ne sont pas significatives dans le modèle, Le reste des variables explicatives a été accepté du point de vue économique et a été estimée à 98.61%, a un pouvoir prédictif très élevé, et il remplit toutes les hypothèses liées au modèle afin de pouvoir interpréter les résultats.

Il a été conclu que le taux de libéralisation des échanges avait le plus grand impact positif sur la croissance économique, suivi de la formation brute de capital fixe, puis le taux de l'inflation. A partir de là, le PIB par habitant augmentera rapidement dans les années avenir pour doubler sa valeur en 2022.

Mots clés : Libéralisation commerciale, la formation brute de capital fixe, l'investissement direct étranger, Taux d'inflation, Exportations de haute technologie, produit intérieur brut par habitant.

الفهــرس

شكر وتقدير 3

اهداء 4

ملخـــــــص 5

الفهــرس 8

فهرس الجداول 11

فهرس الاشكال 12

المقدمـــة 13

الفصل الأول: 23

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 23

تمهيـد: 24

المبحث الاول: تطور نظريات التجارة الخارجية 25

المطلب الاول: النظريات التقليدية في التجارة الخارجية 25

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية 30

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية..... 33

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية 40

المطلب الاول: تعريف سياسة التجارة الخارجية..... 40

المطلب الثاني: انواع السياسات التجارية 41

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية 44

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي 47

المطلب الاول– النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي 47

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي..... 52

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة للنمو الاقتصادي..... 58

خلاصـــة الفصـــل الأول: 61

الفصل الثاني: آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 62

تمهيـــد: 63

المبحث الأول: احتكار الدولة 64

المطلب الاول: المرحلة الاولى 1962-1994 64

المطلب الثاني: مرحلة تطبيق اقتصاد السوق 68

المطلب الثالث: مرحلة الانتعاش الاقتصادي 2001-2020 70

المبحث الثاني: وسائل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 72

المطلب الاول: إنشاء مؤسسات لترويج التجارة الخارجية في الجزائر 72

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لترويج التجارة الخارجية في الجزائر 76

المطلب الثالث: استراتيجيات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 80

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر 1992-2017 84

المطلب الاول: تحليل حجم التجارة الخارجية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي..... 84

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 87

المطلب الثالث: تحليل بعض المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي 91

خلاصة الفصل الثاني: 97

الفصل الثالث: 98

انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 98

تمهيد 99

المبحث الاول: ماهية منظمة التجارة العالمية 100

المطلب الاول: تعريف منظمة التجارة العالمية..... 100

المطلب الثاني: تطور منظمة التجارة العالمية..... 101

المطلب الثالث: اهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية 102

المبحث الثاني: عولمة التجارة 105

المطلب الاول: مفهوم العولمة..... 105

المطلب الثاني: اهداف العولمة ونتائجها 106

المطلب الثالث: آثار وعراقيل العولمة في البلدان العربية..... 107

المطلب الرابع: علاقة التحرير التجاري والعولمة واثرهما على الدول النامية 110

المبحث الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية 111

المطلب الاول: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة 112

المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر للتسريع بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية 113

المطلب الثالث: جولات مفاوضات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية 115

خلاصة الفصل الثالث: 121

تمهيـــد: 123

المبحث الاول: تحليل المتغيرات المعتمدة..... 124

المطلب الاول: بيانات المتغيرات المعتمدة 124

المطلب الثاني: تطور قيم متغيرات الدراسة 125

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة 126

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يوضح اثار سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر1992-2017 132

المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج 132

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي.....133

المطلب الثالث: تقييم معلمات النموذج 134

المبحث الثالث: التنبؤ بقيم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018-2022 152

المطلب الأول: قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة.....152

المطلب الثاني: مدى مقدرة النموذج على التنبؤ.....155

المطلب الثالث: التنبؤ 155

خلاصة الفصل الرابع: 161

الخاتمـــة: 163

قائمة المراجع..... 168

الملاحق 179

فهرس الجداول

جدول 1 برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشراكةMEDA..... 79

جدول 2 تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1992-2017) 88

جدول 3 معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1992-2017..... 91

جدول 4 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1992-2017 93

جدول 5 تطور صادرات تكنولوجيا المتقدمة في الجزائر خلال الفترة 1992-2017..... 96

جدول 6 بيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.....124

جدول 7 حساب مؤشرات الاحصاء الوصفي.....125

جدول 8 نتائج تقدير النموذج الاول للانحدار الخطي المتعدد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2017.....135

جدول 9 نتائج اختبار ستيودنت 140

جدول 10 اختبار تجانس تباين الخطأ.....142

جدول 11 نتائج تقدير النموذج الثاني للانحدار الخطي المتعدد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2017....145

جدول 12 نتائج اختبار ستيودنت 148

جدول 13 اختبار تجانس تباين الخطأ 150

جدول 14 الارتباط بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي.....154

جدول 15 قيم المتغير المفسرINF المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022 156

جدول 16 قيم المتغير المفسرLOGK المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022 157

جدول 17 قيم المتغير المفسرLOGOUV-C المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022.....157

جدول 18 قيم المتغير التابع PH-LOGPIB المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022 158

فهرس الاشكال

شكل 1 انتقال الميزة النسبية بين البلدان..... 35

شكل2 تقسيم حياة المنتج 36

شكل 3 الطلب المتماثل بين الدول 38

شكل 4 مفهوم آدم سميث للنمو الاقتصادي..... 50

شكل5 تطور الصادرات من السلع في الجزائر 84

شكل 6 تطور الواردات من السلع في الجزائر 85

شكل 7 : تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر 86

شكل 8 تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 89

شكل 9 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1992-2017..... 90

شكل 10 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 94

شكل 11 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 95

شكل 12 تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مليون دولار.....126

شكل 13 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت مليون دولار 127

شكل 14 تطور نسبة التضخم دولار 128

شكل 15 تطور صادرات تكنولوجيا المتقدمة 129

شكل 16 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر 130

شكل 17 تطور نسبة التحرير التجاري 131

شكل 18 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر 143

شكل 19 تفسير قيمD.....144

شكل 20 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر 151

شكل 21 تفسير قيمD.....152

شكل 22 دالة الارتباط الذاتي (للأخطاء) للنموذج 153

شكل 23 المحاكاة بين القيم الفعلية والمقدرة للناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار.....154

شكل 24 مقدرة النموذج على التنبؤ 155

شكل 25 تطور الناتج المحلي الإجمالي(1992-2017) إضافة إلى قيمه المتوقعة من (2018-2022).....159

المـقدمـــة

المقدمـــة

يعد تحرير التجارة الخارجية من اهم السياسات الاقتصادية التي تسعى البلدان من خلالها لربط اقتصادها بالسوق العالمية، بهدف دفع عجلة النمو في ظل اقتصاد السوق، هذا ما يتضح جليا في الجهود المبذولة لتحرير التجارة على المستوى البلدان السائرة في طريق النمو، والتي يعتمد بعضها ببرامج التصحيح الذي يساندها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث أثبتت التجارب الحديثة أن نجاح برامج تحرير التجارة يتوقف على توافر مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار واتباع سياسات سليمة لتشجيع التصدير وتقليص الواردات.

وتهدف برامج تحرير التجارة إلى تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلال طاقات الانتاج، ويتم من خلال تعريض الاقتصاد المحلي إلى المنافسة الخارجية، وذلك برفع الحماية عن القطاعات التي كانت تنتج بتكاليف باهظة لا مبرر لها، وبالتالي يصبح الخيار الوحيد لهذه القطاعات للاستمرار هو الضغط لتخفيض الكلفة وتحسين الانتاجية.

إن امكانية استيراد التكنولوجيا الحديثة تعطي الصناعات المحلية فرصة أكبر لتحسين الانتاجية وزيادة الرفاه الاقتصادي كما أن رفع الحماية من شأنه أن يوجه الموارد بعيداً عن القطاعات المحمية إلى القطاعات القابلة للتصدير.

وتشمل عوامل النمو الاقتصادي كل من الطلب المحلي، والاستثمار، والطلب الخارجي المتمثل في الصادرات؛ حيث ان زيادة الاستثمار يؤدي الى زيادة الإنتاج؛ وبالتالي ارتفاع فرص التوظيف، ومنه ترتفع الدخول؛ وهذا يؤدي الى زيادة الطلب، وارتفاع النمو الاقتصادي.

اشكالية الدراسة:

تسعى العديد من الدول، ومن بينها دولة الجزائر الى تحرير تجارتها الخارجية والدخول في اتفاقيات دولية، التي من شأنها تسهيل التبادلات التجارية، واستخدام سياسة الإحلال محل الواردات، وبالتالي ستترتب عليها اثار على مستوى معدل النمو الاقتصادي، خلال فترة الدراسة 1992-2017، ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

ماهي انعكاسات سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وانطلاقا من هذا التساؤل يمكن طرح الاسئلة التالية:

- ماذا نعني بالتحرير التجاري؟
- ما هو نوع العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- فيما يتمثل أثر سياسات تحرير التجارة على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل نسبة النمو الاقتصادي متعلقة فقط بالإجراءات التحريرية أم بعوامل أخرى؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الاحاطة بالجوانب المختلفة للإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الاجراءات التحريرية تقود الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي؛
- نسبة الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر قد تكون خارجة عن قطاع المحروقات؛

أهداف البحث:

تتجلى دراسة هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- تحديد الأثر الذي يمكن ان تحدثه سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؛
- دراسة نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

أهمية البحث ومبررات اختيار الموضوع:

- تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة تطوير سياسات تحرير التجارة الخارجية لإنعاش النمو الاقتصادي؛
- البحث في مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية وتقصى آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص؛
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع من أجل ايجاد نموذج لتعظيم النمو الاقتصادي الجزائري.

المناهج التبعة في الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية موضوع البحث، وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها، والإجابة على تساؤلات الإشكالية، وإثبات صحة الفرضيات، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري للموضوع اضافة الى الاعتماد على المنهج الاستقرائي والطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر. ومن اجل الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية تم

الاعتماد على تطبيق خطوات النماذج القياسية، بناء النموذج، التقدير، الاختبار والتنبؤ باستعمال برامج معلوماتية،" EVIEWS10" تتماشى مع طبيعة الموضوع.

الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الأساتذة والباحثين لهذا الموضوع، لما له من قيمة اقتصادية ومن بين أهم الدراسات المتعلقة بهذا البحث:

الدراسة الأولى:

SOLOMOU, "Trade and Economic Growth: Historical Moritz SCHULARICK, Solomos Evidence", 2009.

ركزت هذه الورقة على العلاقة بين النمو والتعريفات الجمركية حيث اظهرت ان التجارة الحرة لا تؤثر سلبا على النمو على غرار البيئة الدولية.

وتم استخلاص أن أهم العوامل الخارجية المساعدة في تحرير التجارة الخارجية هو الانفتاح الحقيقي في أسعار الصرف مع التأكيد على سياسات التعريفات الجمركية؛ مع ملاحظة أنه لم يكن من السهل اثبات أن سياسات التعريفات الجمركية وانفتاح أسعار الصرف الفعلي الحقيقي تعتبر كمحددات للنمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية:

سمير شرف، إسماعيل شعبان، هدى اسبر، "دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 31 العدد 1، 2009.

تناول هذا البحث دراسة السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص، من خلال إظهار أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال المعاملات الدولية وتتمثل أهم النتائج التي توصلت لها هذي الدراسة في:

- برهنت الدراسة على أثر تحرير المعاملات الدولية على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي التحرير المالي إلى التأثير على حجم ونوعية تدفقات رؤوس الأموال من وإلى خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي ينعكس على زيادة حجم النشاط الاقتصادي أو انكماشه معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال مكونات الحساب الجاري ومكونات الحساب الرأسمالي؛
- بينت الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي من خلال المؤشرات وأهمها: مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال؛

الدراسة الثالثة:

Chadi AZMEH, " LE RÔLE DE LA LIBERALISATION DU COMMERCE DES DES SERVICES SERVICES DANS LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE : LE CAS FINANCIERS", 2009

وهي أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة باريس 1، وتم من خلالها دراسة الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية؛ ومن بين أهم ما توصل اليه الباحث:

- أن قطاع الخدمات يلعب دورا هاما جدا في عملية التنمية الاقتصادية وهي أهم بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل ومساهمته في خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير؛
- تحرير التجارة في الخدمات هي وسيلة لزيادة كفاءة القطاعات الخدمية في الاقتصاد وتقديم التكنولوجيا ورأس المال؛
- أما في الجزء التطبيقي فقد استعمل متغيرين تمثلا في "حجم ونشاط السوق المالي" لقياس درجة انفتاح السوق المالي على البنوك التجارية؛
- حيث أظهرت النتائج الى ارتباط سلبي بين مستوى انفتاح على البنوك الخارجية ومستوى التطور المالي لهذه البلدان، في المدى القصير وماهي الا

عبارة عن تكاليف التكيف للبلدان النامية، اما على المدى الطويل فلاحظ علاقة ايجابية وهذا راجع لاندماج هذه البلدان.

الدراسة الرابعة:

رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، 2009.

حاول الباحث من خلال دراسته التعرف على الدور الذي تلعبه التجارة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي وقد توصل الى النتائج التالية:

- تتجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا والتي تقود الى تحسين الانتاجية؛
- أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي والذي يُمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي؛
- أشار الى ارتباط نمو التجارة بنمو الناتج الوطني وأن نمو هذا الأخير قد يكون سببا في نمو التجارة وليس نتيجة له؛
- وأكد على أن الدول التي تتبع سياسة تحريرية يمكن أن تستفيد من اتساع السوق الذي يشجع التقدم التكنولوجي والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير؛
- ومن ناحية أخرى يزيد تحرير التجارة من المقابل المادي للاختراعات.

الدراسة الخامسة:

Kamel GHADDAB, "Libéralisation Commerciale et Croissance Economique :Ambigüités et Indéterminations".2010.

أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة ليون 3، حيث عالج الباحث العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ومن بين أهم النتائج التي توصل لها:

- تتأثر تحرير التجارة بمدى انتشار التكنولوجيا بين البلدان؛
- يمكن تحقيق عملية تحرير التجارة على أساس واحد استراتيجيا بحماية الصناعات المحلية وتشجيع الصادرات؛
- نقل التكنولوجيا يؤدي الى النمو الايجابي للاقتصادات الصغيرة؛
- الاعتماد على طريقة التعلم عن طريق العمل لنقل كاستراتيجية للتنمية.

الدراسة السادسة:

Philippa Dee, et al "**THE IMPACT OF TRADE LIBERALISATION ON JOBS AND GROWTH", 2011**

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تحديد أثر تحرير التجاري على العمل والنمو، وقد توصلت إلى:

- وجود تأثيرات ايجابية بين سوق العمل ومجموعة G20 خصوصا على المدى الطويل؛
- تأثير مختلف العوامل في تحرير التجارة الخارجية المتوازن يمكن أن يخلق فرص عمل في المدى القصير دون أن يلغي الفرص المتاحة في الدول الأجنبية؛
- ويستنتج أن التحدي الكبير يكمن في تصميم السياسات التي تولد مكاسب مشتركة على نطاق واسع، اذا تم اجراء استثمارات جديدة كبيرة من خلال توسيع الصناعات واذا كان تحرير الواردات غير متوازن على الاقل ما يقرب من التحرير المتبادل في اسواق التصدير لبلد ما سوف تزداد فرص العمل؛
- وتكون النتائج كبير خاصة اذا تم تبني العديد من الاقتصاديات الكبرى لسياسات تحرير متضافرة "متشابكة"؛

- وجد في المدى القصير، ان السياسات التجارية المنسقة تساعد على سد الفجوة بين الناتج الفعلي والمحتمل؛
- واستمرار الفوائد على المدى الطويل، حيث وجد أن انخفاض تكلفة التجارة تعني ضمنا ارتفاع انتاجية العمل والأجور فضلا عن زيادة المشاركة في سوق العمل النشطة.
- بينما الوسائل التقنية الوطنية كالتعريفات الجمركية التي مازالت تشكل حواجز كبيرة في بعض الصناعات والبلدان.

خطة البحث:

قصد معالجة موضوع البحث والإجابة عن تساؤلات المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، تم تقسيم البحث إلى اربعة فصول أساسية:

يتعرض الفصل الأول الى مفاهيم اساسية حول التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، ثم الى سياسات تحرير التجارة الخارجية، كما يتطرق الى تطور نظريات النمو الاقتصادي، ويتمحور الفصل الثاني في تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر وتحليل مؤشراتها، من خلال التطرق الى عدة متغيرات اقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي. اما الفصل الثالث يتمحور حول الاقتصاد القياسي مفهومه وأهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى ومنهجيته في بناء نماذج اقتصادية قياسية، كما سنتطرق للنماذج الانحدارية الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وكذا مشاكل القياس الاقتصادي التي يمكن أن تواجه بناء النموذج.

بينما يتمثل الفصل الرابع في دراسة قياسية حول آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تضم نماذج رياضية يمكن من خلالها تحديد

وتقييم العلاقة بين المتغيرين، وبناء نموذج قياسي لدراسة اهم اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2017.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيـد:

مرت التجارة الخارجية تاريخيا بعدة مراحل من خلال تطور نظرياتها، وهذا ما للقطاع من اهمية في كافة المجتمعات الاقتصادية سواء كانت متقدمة او السائرة في طريق النمو، من خلال تشجيع التبادل التجاري، وزيادة الرفاهية الاقتصادية، من خلال تقليص القيود المفروضة عليها، مما يجذب الاستثمارات الجديدة، وتكوين رؤوس الاموال، والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي الذي بدوره شهد تطورا تاريخيا في تعريفه وتحديد اهم العوامل المؤثرة عليه.

ومنه سيتم التطرق في هذا الفصل الى اهم نظريات التجارة الخارجية، وادواتها، وكذا تطور نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: تطور نظريات التجارة الخارجية

اثارت التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي تفكير العديد من اقتصاديين لكشف وتحديد اسبابها وتطورها، وقد كان عمل كل واحد منهم تكملة لعمل الاخر للوصول لحقيقة قيام التبادل التجاري وتحديد اساليب ترقية التجارة الخارجية، سواء كانت متعلقة بالقيود الجمركية أو القيود الكمية والدواعي التي أدت إلى فرض هذه القيود على التجارة الخارجية.[1]

المطلب الاول: النظريات التقليدية في التجارة الخارجية

مرت النظريات المفسرة لمسببات وآثار التجارة الخارجية بتطورات مختلفة عكستها مختلف المدارس عبر التاريخ، فيما يلي أهم هذه النظريات:

الفرع الاول: المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية

يرجع السبب الأساسي للتبادل التجاري القائم بين الأشخاص والأقاليم في المدرسة التجارية أو كما تسمى الميركانتيلية، إلى المناجم الموجودة في البلد والتجارة الخارجية، كما تقيس هذه المدرسة ثروة الأمم بالذهب والفضة المتوفرة في البلد.

ولهذا اقتضى منطق التجاريون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتشجيع زيادة الصادرات وتخفيض فاتورة الواردات، من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري "المدفوعات" وجذب الذهب والفضة اليها.

[1] علي سعد محمد داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2011، ص20.

ومع انتشار أفكار المدرسة الطبيعية، التي كان مبدأها قائم على تحرير الاقتصاد وتقليص تدخل الدولة، وحرية النشاط من خلال الشعار "دعه يعمل دعه يمر" حيث لكل فرد الحق في ممارسة واختيار العمل الذي يلائمه إيمانا منهم بالحرية الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية

فسرت النظرية الكلاسيكية عموما التبادل التجاري بمبدأ التخصص في إنتاج السلع، التي تتميز بانخفاض تكاليف إنتاجها لوفرتها، مما جعلها ذات جودة أعلى وسعر منخفض مقارنة بالبلدان الأخرى.

اولا–نظرية التكاليف المطلقة والنسبية

بين ***Adam Smith*** من خلال نظرية التكاليف المطلقة **Absolute advantage** نظرته حول التجارة الخارجية من خلال كتابه "ثروة الأمم" الذي نُشر عام 1776م، أن تقسيم العمل يساعد في تعظيم وتحسين القوى الإنتاجية للعمل، وذلك من خلال زيادة الإنتاج بنفس العدد من العمال. أي أن تقسيم العمل يؤدي إلى التطور التقني وزيادة الإنتاجية والعوائد وبالتالي الزيادة في الثروة.

كما اعتبر أدم سميث في نظرية قيمة العمل « **La valeur du travail** » أن قيمة السلع تقاس بعنصر العمل، بمعنى أن قيمة المنتجات تتحدد بما بذل فيها من ساعات العمل.[2]

اذن فسر آدم سميث التجارة الخارجية بتخصص كل دولة في إنتاج السلع في ظل المنافسة التامة التي تحقق لها الفائدة المطلقة، أي اعتبر أن الثروة تتمثل في الإنتاج.

[1] هبة قطان، التجارة الدولية، الجزء الاول، جامعة الملك سعود، 2016، ولتفاصيل اكثر يمكن زيارة العنوان التالي:
http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl2wl.pdf

[2] Reinhard Schumacher, **Free Trade and Absolute and Comparative Advantage**, university press Potsdam, Germany,2012, P13-14

لكن السؤال الذي لم يستطع آدم سميث تفسيره واستنادا إلى فكرة التخصص في الإنتاج، إذا كانت الدولة لا تملك أي ميزة مطلقة لإنتاج ما يحتاجه البلد الآخر الذي يقوم معه بالتبادل، هل يبقى من دون إنتاج وكيف له أن يقوم بعملية المبادلة للسلع التي يحتاجها؟ ومن هنا حاول ريكاردو من خلال نظريته الإجابة على هذه تساؤلات.

واستعرض ***David Ricardo*** 1772-1823 ما توصل إليه آدم سميث في كتابه "الاقتصاد السياسي والضريبة"، فوضح سنة 1817 بأن الميزة المطلقة لا تكفي للقيام بالتبادل التجاري بين بلدين بل تتعدى ذلك، بحجة أن العمل هو العنصر الوحيد للإنتاج، حيث ترتبط قيمة السلع بما بذل فيها من عمل.[1]

واعتمد ريكاردو في تعريف النفقة النسبية على مبدأ التباين الجغرافي من خلال مقارنة نفقات الإنتاج لنفس السلعة بين دولتين. وانطلق من عدة فروض رئيسية فاعتبر أن التجارة الخارجية سلسلة من العلاقات بين الوحدات الاقتصادية من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن، بينما تستجيب تغيرات أسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات إلى تغيرات العرض والطلب، كما تم قياس قيمة السلعة بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها، واعتبر أن توازن ميزان المدفوعات نتيجة للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار؛ مع افتراض حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية مع التأكيد على ظاهرة الغلة –تساوي بين نسبة المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية– وظاهرة تباين دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة.[2] أي أن نظرية القيمة المطلقة يمكن تطبيقها في حدود التبادل الداخلي، مبرزا مبدأ تكلفة العمل، وتُعرف الميزة النسبية على أنها اقل نسبة ممكنة بين تكلفة إنتاج سلعة معينة في بلد وتكلفة إنتاجها في بلد آخر.

[1] Centre national de documentation**, Introduction au commerce international** royaume du maroc,P.10 pour plus d'information je vous invite a revenir a la source du manuel :lhttp://erpi.com/elm/5045.40544150976417301 91.pdf , consulté le 21/02/2017

[2] سامي عفيفي حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005، ص ص 133-136

ووفقا لنظرية المزايا النسبية فإن نسبة التبادل التي تسود في السوق العالمية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من البلدين، ومن المؤكد أنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما ارتفع إيراد الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي.[1] غير ان هذه النظرية كانت عرضة لجملة من الانتقادات يمكن ابراز اهمها في:[2]

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، وهذا لوجود منافسة احتكارية أو احتكار القلة، كما يوجد تغييرات نقدية لا يقابلها تغيرات حقيقية مماثلة في الإنتاج، هذا ما يؤدي إلى نشوء فجوات تضخمية أو انكماشية في الأسعار، حيث تبتعد الأسعار عن المستويات الحقيقية لنفقات الإنتاج.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لعدم توفر ظروف التوظيف الكامل في الدول النامية وهذا ما برهنته أزمة الكساد لعدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية؛
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي، اذ يمكن لعناصر الإنتاج أن توجد في حالة بطالة أو تبقى في نشاط معين رغم وجود أنشطة تحقق عوائد أكبر لعدة أسباب كالخوف من المخاطرة؛
- اعتمدت النظرية على فروض ساكنة، كتشابه أذواق المستهلكين وثبات مستوى التكنولوجيا.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص43

[2] **المرجع نفسه**، ص44

ثانيا– نظرية القيم الدولية

عجز التحليل السابق لنظرية التجارة الخارجية عن الإجابة حول كيفية تحديد معدل التبادل الدولي، ومن هنا انطلق "***John Stuart Mill***" من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي" في 1848، لإعطاء تصور آخر في التجارة الدولية.

يتفق "جون ستوارت ميل" مع "ريكاردو" في فرضيات نظرية الميزة النسبية مع اعتراضه على عنصر العمل مبينا أن قيمة السلعة تتحدد بجميع عناصر الإنتاج وعدم اقتصارها على عنصر العمل فقط، بينما يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة بوحدة، ويتحدد معدل التبادل الدولي لحاجة كل دولة للسلعة المنتجة في الدولة الأخرى.

ويرى "جون ستيوارت ميل" ان معدل التبادل الدولي يستقر عند نقطة التكافؤ بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، بين الدوليتين طرفي التبادل، اي في النقطة التي تتعادل فيها قيمة الصادرات بقيمة الواردات، وبالتالي يتحقق معدل التبادل الدولي عندما تكون قيمة الصادرات كافية للوفاء بقيمة الواردات.

ثالثا، نظرية تكلفة الفرصة البديلة

بنى ***Haberler*** نظريته انطلاقا من مبدأ أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت فيها، معتقدا بفكرة تكلفة الإحلال أي ثبات تكلفة الإنتاج في الدولتين كما افترض الكلاسيك.[1] واستعان "هابرلر" بمنحنى إمكانية الإنتاج وذلك بقياس تكلفة سلعة بدلالة سلعة أخرى التي يجب التضحية بها من أجل الحصول على وحدات أخرى من السلعة الأولى.[2]

[1] محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 74

[2] Von Harberler, **The Theory of International Trade**, William Hodge & Company Limited , London , 1936, pp.125-130.

كما اعتمد على وحدات حقيقية وليست نقدية وهذا ما يجعل نظريته بعيدة عن الواقع المعمول به أي لا تتم التجارة الخارجية بالمقايضة، ومنه لم يجب عن السبب الذي من أجله تختلف التكاليف النسبية بين الدول.

تمحورت النظرية الكلاسيكية اساسا على نظرية التكاليف المطلقة والنسبية التي اقرت ان تقسيم العمل والتخصص في انتاج سلعة معينة تؤدي الى خلق الثروة، بينما ركز تحليل نظرية القيم الدولية على ميزة الكفاءة النسبية للعمل للبلدين، واستبدلت هذه الاخيرة بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي اهتمت بقيمة اختيار أفضل تكلفة بديلة.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وقد كان لرواده إسهامات مهمة في تفسير التجارة الخارجة وفيما يلي أهم ما ورد من نظريات:

الفرع الاول–نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

تم الاعتماد في النظريات السابقة على عنصر العمل ولم يتم التطرق إلى تفسير سبب اختلاف إنتاجية عنصر العمل،[1] من هنا انطلقت النظرية النيوكلاسيكية لـ Eli ***Filip Heckscher - Bertil Ohlin*** محاولين إظهار سبب هذا الاختلاف في مقالتين تم نشرهما على التوالي سنة 1919 و1933،[2] من خلال الإجابة على سؤالين لم يتم التطرق لهما، يتمثل السؤال الأول في سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول؟ أما السؤال الثاني: ما هو تأثير التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؟

[1] ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، 2010 ص37-42. على الرابط التالي:
http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/tgaradwlia.pdf

[2] E. heckscher **: « The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income** » 1919.
B. Ohlin : **« Interregional and International Trade** »: Cambridge, Harward Univ. Press, 1933.

وقد قامت هذه النظرية على عدة فروض تتمثل في:[1]

- إضافة عنصر رأسمال مفترضين بذلك أن العالم يتكون من دولتين يقومان بإنتاج نفس السلعة، حيث تعتمد السلعة الأولى على عنصر العمل أكثر، بينما تعتمد السلعة الثانية على عنصر رأسمال؛
- تماثل ظروف إنتاجهما في ظل ثبات الغلة؛
- استخدام هذه العناصر استخداما كاملا؛
- سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة؛
- افتراض تطابق خريطة السواء وسيادة ظروف المنافسة الكاملة؛
- المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج على المستوى المحلي فقط الذي ينتج عنه تساوي في العوائد الحدية لعناصر الإنتاج المتجانسة، بينما يؤدي تحرك عناصر الإنتاج بين الدول إلى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولي قبل قيام التجارة؛
- الغياب التام لتكاليف النقل؛
- عدم تقييد الحرية التجارية؛
- تساوي في قيمة الصادرات والواردات.

كما بين أولين أن التجارة الخارجية تقوم على التفاوت بين الدول في أسعار السلع المنتجة وأرجعها إلى عاملين أساسين:[2]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة؛
- اختلاف نسبة تركيز عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة.

[1] ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمامرة، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص95-103
[2] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص49

إذن يمكن استنتاج أن هذه النظرية اعتمدت على نسب عوامل الإنتاج المتوفرة في البلد على أنها الاختلاف الوحيد الذي يفرق بين البلدان المتشابهة في جميع الجوانب الأخرى، هذا ما يؤدي إلى حصول فرق بين أسعار السلع المتماثلة التي تشترك هذه البلدان في إنتاجها بفرض تساوي الطلب لديها.[1] وبالرغم من تشابه عناصر الإنتاج لدى هذه الدول فإنه يمكن قيام التبادل بينهما. كما أنها اهتمت بالتبادل الخارجي للدول النامية وفي ظل الحرية التجارية، باستغلال الميزة النسبية في إنتاج السلع التي تتوفر على عناصر إنتاجها. كما تعرضت لعدة انتقادات أهمها:[2]

- عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول كالذوق والتكنولوجيا لأنها تؤثر على العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع؛
- اهتمام هذه النظرية بالجانب الكمي لعناصر الإنتاج مما أدى إلى إهمال جانب النوعي الخاص بها؛
- افترضت أن التبادل يتم في ظل شروط المنافسة التامة، مهملة إمكانية أن الإنتاج وتبادل السلع يتم الأسواق الاحتكارية؛
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي؛
- إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة.

الفرع الثاني–اختبار نظرية هكشر – أولين ولغز ليونتييف ***Leontief Paradox***

اعتمد "ليونتييف" على جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي والمعلومات التجارية الخاصة بسنة 1951 –اعتبرت هذه السنة كنقطة تحول لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية– ومن خلال تحليله لهذه المعطيات لاحظ ارتفاع الكثافة الرأسمالية في

[1] سامي السيد، **الاقتصاد الدولي**، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص112.
[2] رشاد العصار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 50

الواردات الأمريكية تقابلها ارتفاع كثافة عمالية في الصادرات الأمريكية وهو عكس ما توصل إليه هكشر –أولين.[1]

ولهذا حاول "ليونتييف" شرح هذا اللغز الذي توصل إليه بتفسيره بأن العامل الأمريكي يتميز بكفاءة عالية تفوق الباقي بكفاءة تعادل ثلاثة عمال من بلد آخر. ومنه تم إعادة النظر في تفسير التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي على أساس إعطاء أهمية أكبر لرأس المال البشري.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

برزت في القرن العشرين العديد من النظريات المفسرة للتجارة والتي سميت بالحديثة وفيما يلي أهمها:

الفرع الاول–نظرية اقتصاديات الحجم

يكون الانفتاح التجاري فعال بتوسع السوق بشرط زيادة في الإنتاج، وتعتبر فكرة تحسين البلد لمستوى معيشته من خلال المساهمة في التبادل التجاري ليست بالجديدة فقد تطرق لها "فرانك غراهام " ***Franck Graham*** " في تأثير وفورات الحجم على التجارة، كما أشار" ***Bertil Ohlin*** " إلى آثار وفورات الحجم على تنمية التبادل التجاري. ويمكن ملاحظة ما يلي:[2]

- بوجود وفورات الحجم، التبادل التجاري بين البلدان يكون ذو ربح حتى مع تماثل السلع.

[1]Dominick salvatore, **Economie internationale**, traduction de la 9e édition américaine par fabienne le loup et achillehannequart, 2008, Belgique p168-175.

[2] Paul Krugman, **Les nouvelles théories du commerce international**, publié le 2 septembre 2013, visité le 28/12/2015. pour plus d'information je vous invite a revenir a la source du manuel: http://s3.classmill.com/modules/files/gVL/nouvelles-theories-du-commerce-international-291e.pdf

- في حالة زيادة العوائد، يؤدي تركيز الإنتاج في بعض الدول إلى التخصص، وهذا ما يعطي ميزة للبلد المنتج، ومن بين أهم الأمثلة على ذلك « **la SiliconValley** » في مجال الإعلام الآلي، و« **Seattle et Toulouse** » فيما يخص إنتاج الطائرات.

وبالتالي كل تخصص دولي ينتج عنه زيادة في العائدات، هذا ما يعكس المنطق التقليدي أي التخصص والتبادل يخلقان الميزة النسبية.

الفرع الثاني–نظرية الفجوات التكنولوجية

انطلاقا من النظرية النيوكلاسكية، ومن خلال الملاحظة التجريبية، أكد "***Posner***" عام 1961، بأن تقديم سلعة فريدة من نوعها، أو طرق إنتاجية جديدة، تحتل نسبة كبيرة من التجارة بين البلدان الصناعية، نتيجة الأرباح الكبيرة للشركات المخترِعة، لأن هذه الدول تتمتع بميزة نسبية، واحتكارات مؤقتة كبراءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر التي تمنحها الحكومات.

وبمجرد تصدير هذه المعرفة أو التكنولوجيا، سيتم تقليدها واستيعابها من طرف المنافسين، وبالتالي يتم إنتاج هذه السلع بتكاليف أقل، مما يجعلها موحدة بين البلدان، فتعود الدول الرائدة إلى استعادة "الفجوة التكنولوجية" من خلال بيعها للتكنولوجيا الحالية للبلدان الأقل تطورا وإعادة الاستثمار فيها، في حين يتم استغلال هذا الوقت في البحث على ابتكارات جديدة.1 كما طور هذا التحليل « ***Gary Clyde Hufbauer2*** » حيث أظهر أنه يمكن لهذه الميزة النسبية الانتقال بين البلدان، وقدم كل من « ***Anne Hanaut*** » و" ***El Mouhoub Mouhoud***" هذا النهج بتمثيله بالمخطط التالي:[3]

[1] Pierre lamontagne, **les nouvelles theories du commerce international**, CéGEP, montereal,2015,p25

[2] Gary Clyde Hufbauer, **Synthetic Materials and the Theory of International Trade**, Cambridge Harvard University Press, 1966

[3] Hanaut A et Mouhoud E M, **Economie Internationale** Vuibert **M MDehove** sous la direction de Le Nouvel Etat de l'Europe, La Découverte, Paris. 2002, p 181

شكل 1 انتقال الميزة النسبية بين البلدان

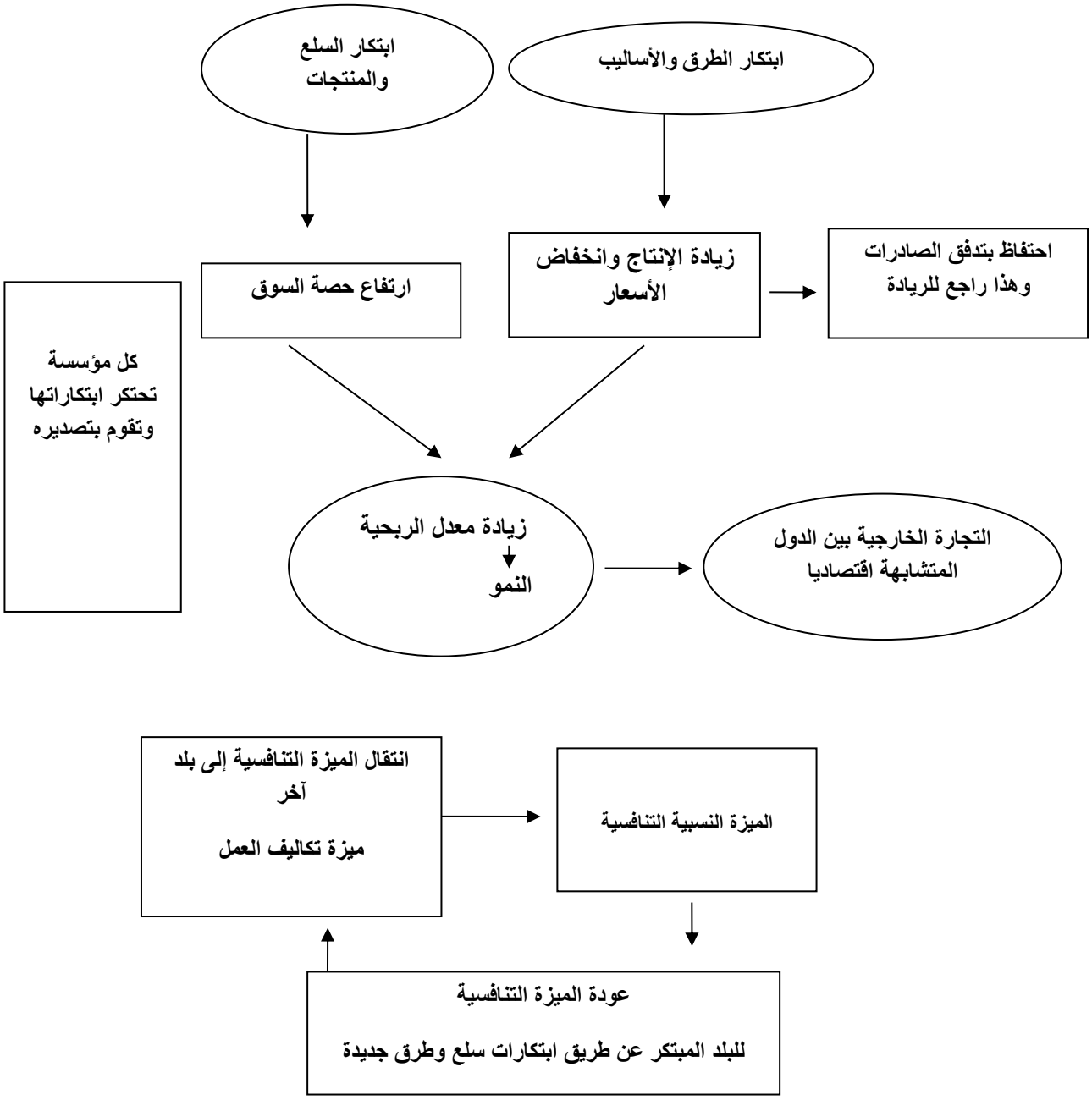

Source :Hanaut A et Mouhoud E M, **Economie Internationale** Vuibert **M MDehove** sous la direction de Le Nouvel Etat de l'Europe, La Découverte, Paris. 2002, p 181

وقد قام بتطوير هذا النموذج الاقتصادي الأمريكي –***Raymond Vernon***– باعتبار أن التجارة الخارجية تقوم على ثغرات تكنولوجية وهذا باعتماد الدولة في صناعاتها على زيادة

التكنولوجيا المستعملة مع زيادة في مستوى التأهيل المهني، ما يحفز على الاهتمام أكثر بمجال البحث والتطوير.[1]

كما توصل ***Vernon*** بتتبعه لتطور التكنولوجيا وتأثيرها على التجارة الخارجية إلى تقسيم حياة المنتج إلى ثلاثة مراحل والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل2 تقسيم حياة المنتج

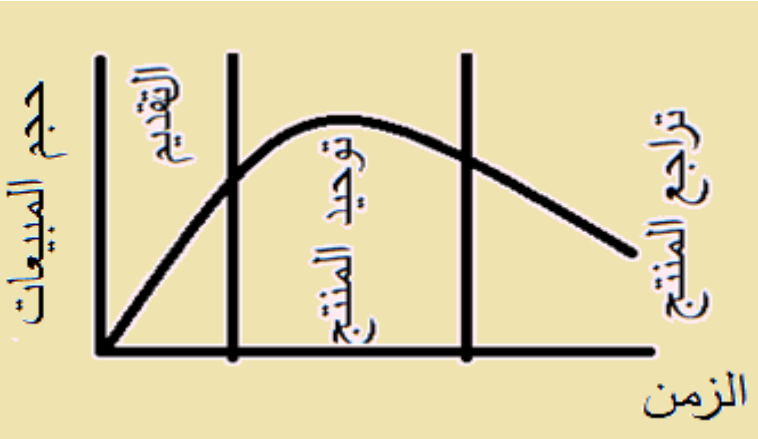

Source : Jacques André, **Les théories du commerce international**, Namur, Éditions Érasme, 2006, P28

ويمكن تفصيل هذه المراحل على النمو الاتي:

مرحلة التقديم: في هذه المرحلة يكون المنتَج حكرا على البلاد المبتكِرة له، وتصبح المُصنع الوحيد لهذه السلعة من خلال المعرفة التقنية لتصنيعه؛ أي هذا التقدم التكنولوجي يعطي له الميزة المطلقة في تصنيعه.[2]

مرحلة توحيد المنتج: بعد بيع هذا المنتج في الأسواق، تتسرب التقنية المستعملة في تصنيعه، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادرات البلد المصنِع، واكتسابها من طرف

[1] R. Vernon, **International Investment and International Trade in the Product Cycle** , *Quarterly Journal of Economics*, 1966, 2, 190-207.
[2] Jacques André, **Les théories du commerce international**, Namur, Éditions Érasme, 2006, P28

باقي الدول التي تصبح بدورها منتجة ومصدرة لنفس السلعة وبنفس الخصائص التكنولوجية لها.[1]

مرحلة تراجع المنتج: وفي آخر المطاف تصبح تقنية تصنيع هذا المنتج موحدة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة التي من شأنها استيراده بأسعار تنافسية، هذا ما يقلل من الفجوة التكنولوجية إلى حد كبير، وبالتالي تبدأ دورة جديدة لحياة المنتج بالبحث وتطوير منتجات أخرى.[2]

الفرع الثالث–نظرية الطلب المتماثل

في عام 1961، استدل "***Staffan Burenstam Linder***" بأهمية التجارة في المنتجات المماثلة بين الدول الغنية لرفض نموذج ***HOS*** ومحاولة تطوير نهج جديد من حيث الطلب. فبالنسبة لهذه النظرية فإن عمليات الإنتاج تعتمد على الطلب، ويكون الانتاج من اجل السوق المحلية. وبالتالي فالطلب هو "طلب محلي تمثيلي".

أما الصادرات هي التجارة الفائضة بالنسبة للاستهلاك المحلي. فتعتبر اذن الطلب التمثيلي الذي يحدد طبيعة المنتجات المصدرة. وبما أن البلدان التي لديها نفس المستوى من التطوير لديها مطالب تمثيلية مماثلة، فإن فائضها القابل للتصدير سيكون على نفس المنتجات، وبالتالي فان كل سلعة قابلة للتصدير هي سلعة قابلة للاستيراد. وبالإضافة إلى ذلك، فانه كلما ارتفع الدخل الفردي، زادت درجة تحسين المنتجات المطلوبة.

[1] P K Vasudeva, **International Trade : Text And Cases,exced bookes**, first edition, New Delhi, 2011

[2] خالد المرزوك، **الأساليب الحديثة في التجارة الدولية**، جامعة بابل، ص36 على الرابط التالي:
www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25461_1137.doc

شكل 3 الطلب المتماثل بين الدول

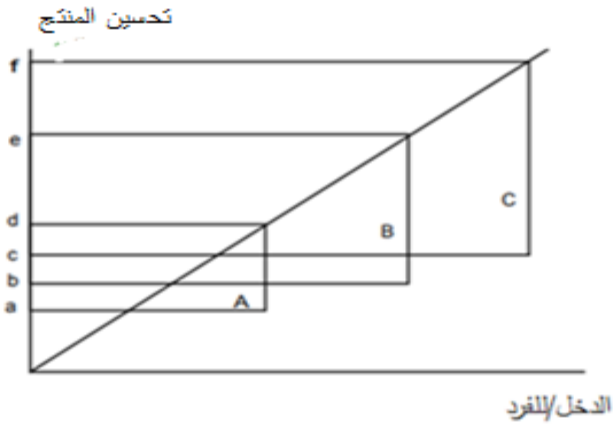

Source : Denis DELGAY-TROÏSE, **Commerce international,** faculté des science économiques, Université de Rennes 1, p331,2003

يتم تأسيس طلب كل بلد على المنتجات ضمن فترة زمنية معينة من الجودة: البلد C، الأغنى، يطالب بمنتوجات ذات جودة عالية تقع بين c و f؛ البلد B، في الوضع الوسيط، يتطلب جودة أقل، يقع بين e و b؛ البلدA ، الأقل ثراءً، يتطلب جودة ادنى، يقع بين a و d. وتحصل البلدان على قدر أكبر من الانتعاش في طلبها على النوعية. وبالتالي، فإن التبادلات الدولية للمنتجات المماثلة ستكون أكثر كثافة حيث أن الطلبات المحلية لنفس الصفات ستكون قوية. هذا ما يصفه الرسم البياني: سوف يتبادل البلدان C و B سلع ذات جودة بين c و e ؛ البلدان B و A، سلع ذات الجودة بين b وd ؛ البلدان C و A ، ذات جودة بين b و c.

نظرا للاختلافات في الثروة وانخفاض التداخل في الطلب الممثل للبلدان C وA ، فان تجارتهما ستكون اقل بين البلدين C و B وبين B و A.

كما يقول ليندر: "إن المجال غير المحدود للمنتجات المتنوعة يجعل التجارة مزدهرة لنفس السلع تقريبا. "ومع ذلك، فانه لم يتم تحديد هيكل التجارة بين البلدان، فيما يخص المواد القابلة للتصدير والاستيراد.[1]

الفرع الرابع– نظرية التبادل اللامتكافئ

توضح نظرية هكشر–أولين أن التبادل الدولي يعود بالنفع على كل الأطراف الداخلة في هذا التبادل والذي يؤدي بدوره إلى تقارب مستويات الدخل في الدول المتخلفة وهذا ما يتنافى مع الواقع.

في عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي "***Arghiri Emmanuel***" مقاله التبادل اللامتكافئ من خلال شرح طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة، موضحا أنها تتميز بعدم مساواة أو تبادل غير المتكافئ من خلال:[2]

التركيب العضوي لرأس المال الثابت * مختلِف بين دولتين، بينما تكون الأجور ومعدلات فائض القيمة المتساوية. في هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية من الدول المتخلفة، وبالتالي سيكون التبادل من صالح الدول المتقدمة بسبب اختلاف الإنتاجية.

أما في حالة تماثل التركيب لرأس المال بين دولتين مع اختلاف معدلات الأجور أي تكون مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة فانه يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل.

[1] Denis DELGAY-TROÏSE, **Commerce international,** faculté des science économiques, Université de Rennes 1, p331,2003

[2] Arghiri Emmanuel. **L'Échange inégal** : Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux. Préface et remarques théoriques de Charles Bettelheim Reliure inconnue – 1969

*يساوي قيمة وسائل الانتاج الى راس المال المتغير، اي قيمة قوة العمل

بينما شرح أمين سمير ما قصده « إمانويل » بالتبادل اللامتكافئ بأن السبب الأساسي في عدم تساوي الأجور بين الدول يعود إلى أسباب تاريخية، وهو نمط معين من التخصص ونظام للأسعار الدولية ما يجعل التبادل اللامتكافئ أبديا؛ كما أن للشركات متعددة الجنسيات دور هام في احتكار منتجات الدول المتخلفة "الهامش"، ويساهم تواجد التكنولوجيا حكرا على الدول المتقدمة "المركز" والمغالاة في أسعارها في التبعية التكنولوجية للدول الهامش، كل هذه العوامل تؤدي إلى استنزاف الموارد الأولية للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة.[1]

عموما يمكن أن نخلص الى أن جميع النظريات المذكورة سابقا حاولت تفسير التبادل التجاري، وضمت فرعين اساسين الاول مبني على الفكر الكلاسيكي والمستوحى بصفة كبيرة من نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو والتي تقوم على مبدا التخصص في الانتاج، اما الفرع الثاني فمبني على الصناعة والاقتصاد الجغرافي.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى مفهوم السياسة التجارية، واهم اهداف التي ترمي اليها ومختلف انواعها، وادواتها.

المطلب الاول: تعريف سياسة التجارة الخارجية

تتمثل السياسات التجارية في الآليات المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر وتتحكم في التجارة الخارجية للبلد ولها عدة أهداف من بينها:[2]

- تحقيق موارد الخزينة العامة؛
- تحقيق توازن لميزان المدفوعات؛

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 129

[2] Paul Krugman et autres, **Économie internationale**, Pearson Education, France, 9e édition, 2012,P285

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خط الإغراق وحماية الصناعة الناشئة؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

المطلب الثاني: انواع السياسات التجارية

تنقسم السياسات التجارية الى سياسات حمائية وتحريرية ويمكن ابرازها على النحو التالي:

الفرع الاول–السياسات الحمائية

يمكن تعريفها على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير، التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية، على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية.[1]

والحماية الفعالة للسلع المحلية تكون بفرض رسوم على استيراد سلع المصنعة المنافِسة للسلع المنتجة محليا، وهو ما يخفض من تطور السلع المصنعة ولذا يجب فرض حماية متكافئة سواء: استيراد السلع المنافسة للإنتاج المحلي أو استيراد مدخلات الموجهة للتصدير.[2] ويرى اصحاب فكرة السياسات الحمائية بان مبرراتها هي:[3]

- **حماية الصناعات الناشئة:** وضع القيود على التجارة الخارجية يحافظ على الصناعات المحلية والجديدة من منافسة السلع الخارجية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية، هو الأميركي "الكسندر هاملتون"

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006، ص 131.

[2] Harberger, Arnold ,**Tax Lore For Budding Reformers**, *Proceedings, Conference On Stabilization, Economic Reform And Growth*, eds. Inter-American Development Bank & National Bureau Of Economic Research, Inc. (NBER) . (1992)

[3] Jean-Luc Cordon, Francis Blanc, **économie générale**, éditions Nathan, paris, 1992, P 68

عام 1791، ثم تبعة الألماني "فريدريك ليست" عام 1840، عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

- **آلية الدعم الحكومي:** وفقا للاقتصاديين الأمريكيين "***J.Brander***" و "***B.Spencer***" في سنة عام 1985، فإنه يتم التحكم في السوق من قبل الشركات الأجنبية "الاحتكار"، وتكون تكاليف المدخلات من الأعمال الجديدة في هذا السوق مرتفعة، فتتدخل الدولة بمنح الإعانات إلى شركات الجديدة لزيادة المنافسة. وبالتالي، تصبح قادرة عليها.
- **حماية البلدان من المنافسة الخارجية،** كإستراتيجية الحماية للبلدان الأوروبية حفاظا على صناعتها من الصين، وهذا لحمايتها من دخول منتجات رخيصة لا تستوفي أدنى معايير الصحة والسلامة أو غير صديقة للبيئة.[1]
- **تخفيض البطالة:** تؤثر الحماية التجارية على أسعار السلع المستوردة بارتفاع أسعارها، وبالتالي إقبال المستهلكين على السلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة عرض التشغيل ومنه انخفاض البطالة.
- **تنويع الإنتاج:** تؤدي إلى الحماية المفروضة على السلع إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه نظرا للقيود المفروضة على التجارة الخارجية.
- حماية الدولة من الداخل : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق.
- **الحصول على الإيرادات:** وذلك من خلال فرض الرسوم والتعريفات الجمركية التي تساهم في زيادة موارد الدولة، وبدورها تنفذ بها المشاريع التنموية والمرافق العامة.

[1] http://jseco22.blog.lemonde.fr/files/2014/12/Le-protectionnisme.pdf Consulté le 14/07/2016

الفرع الثاني: السياسات التحريرية

في حالة الحرية التجارية، تكون صادرات وواردات الدول غير مقيدة، ولها حرية التنقل عبر الحدود، وانطلاقا من مبدأ النفقات النسبية بين الدول، وذلك بتخصص كل بلد في إنتاج سلعة معينة حسب التكاليف المنخفضة –بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية– مقارنة بإنتاجها في بلد أخر يؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في رفاهية المجتمع الحرية في التصدير.[1]

كما يرى اصحاب فكرة الحرية التجارية بان مبرراتها:[2]

- تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على اساس اختلاف النفقات النسبية، ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك " اقتناء احسن النوعيات وباقل الاسعار" وعلى المنتج توسيع فروع انتاجه التي تتوفر فيها اسباب التفوق؛
- ان التجارة الخارجية الحرة في ظل ظروف معينة، تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الانتاج؛
- تعمل على خلق جو تنافسي دوليا، مما يؤدي الى انخفاض تكلفة الانتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة اخرى؛
- تؤدي الى توسيع نطاق السوق، والانتاج ووصول المشروعات الانتاجية الى حجم الامثل لها والانتفاع من مزايا الانتاج الكبير؛
- تشجيع التقدم التقني؛
- الحماية تؤدي الى افقار الغير.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007،ص 160

[2] نبيل بويبية، **محاضرات في السياسات التجارية**، غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سكيكدة، 2015، ص 02

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

يمكن للحكومات فرض العديد من القيود على التبادل التجاري الدولي وتتمثل في:[1]

- الحصص على الواردات: وذلك بوضع سقف لكميات السلع التي تسمح بها للدخول إلى الدولة؛
- الرقابة على الصرف: تقييد قدرة المواطنين على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية؛
- الحماية الفعالة: تتعدى حماية المنتجات النهائية المستوردة إلى السلع الوسيطة أو الداخلة في إنتاج هذه الأخيرة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمتعلقة بالقيمة المضافة، أي الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط "المشتريات من المواد الأولية والسلع شبه مصنعة".[2]

كما تعرف نسبة الحماية الفعالة بالنسبة المئوية للتغير في القيمة المضافة للوحدة عند تحول الدولة من اقتصاد حر إلى الحماية، يعني أنه كلما زادت الحماية على السلع الوسيطة انخفض معدل القيمة المضافة، والعكس صحيح.

- الإجراءات الجمركية الخاصة: تسهل الإجراءات الجمركية الخاصة حركة بعض السلع المستوردة أو المصدرة من أجل حركتها دون تأخر وبهذا تكون معفاة من هذه الرسوم.

كما يكون الإعفاء أو التخفيض من التعريفات الجمركية على السلع مؤقتا على السلع المستوردة التي سيتم تحويلها من أجل تصديرها كالصناعات النسيجية، تكنولوجيا السيارات".

---

[1] مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات-**، دار المريخ، الرياض،المملكة العربية السعودية،2010، ص27.

[2] Bernard GUILLOCHON, « **COMMERCE INTERNATIONAL - Politique du commerce extérieur** », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 1 novembre 2015. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/commerce-international-politique-du-commerce-exterieur/

ويعد حق الامتياز، نظام جمركي ويتمثل في الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لسلع معينة، يطبق خصوصا بين حدود الدول المجاورة أو ما يسمى بالمناطق الحرة.

- تدابير الطوارئ والتعريفات الإلزامية "نظام الإغراق":

يقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية بعقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف والاتفاق على رسوم الاستيراد وتطبيقها على باقي الدول، ولهذا سميت بالإلزامية. ويمكن التخلي عن صفة الإلزامية في ثلاثة حالات استثنائية:[1]

- عندما تهدد الصناعة المحلية بشكل واضح عن طريق الاستيراد، فإنه يسمح للبلد باتخاذ تدابير وقائية؛
- في حالة الإغراق من طرف الشركات الأجنبية فللبلد حق اللجوء إلى تدابير مكافحة الإغراق؛
- يمكن اللجوء إلى الحماية إذا كان البلد المصدر يدعم صادراته فيتأثر البلد المستورد بهذا الدعم ولذا له الحق في تحديد رسوم تعويضية.

إذن تعتبر إجراءات مكافحة الإغراق من بين تدابير الطوارئ المعاصرة والمقصود بها في منظمة التجارة العالمية قيام الشركات بعملية الإغراق في حالة بيعها في السوق الأجنبي لسلعة ما بسعر أقل من سعر الذي تبيعه في السوق المحلي أو بسعر أقل من تكلفتها، ولتعويض هذه الخسارة تقوم الدولة بفرض رسوم للتعويض عن هامش الإغراق "الفرق بين السعر العادي وسعر التصدير".

[1] José María Caballero, Geraldo Calegar et Carlo Cappi, **Les instruments de protection et leurs conséquences économiques**, ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE Rome, 2001, plus diformation sur http://www.fao.org/3/X7352F/x7352f03.htm visité le 07/11/2017

- الحواجز غير الجمركية:

تستخدم الدول مجموعة متنوعة من الحواجز غير جمركية للحد من الواردات، تشمل القيود الجمركية، الإعانات، الحواجز التقنية. وهذا يعني عوض اللجوء إلى فرض رسوم جمركية فإنها تفرض حد أقصى لكمية أو حجم مسموح به للاستيراد، ويكون نتيجة لاتفاق بين البلدين أو بما يسمى الاتفاق التجاري المنظم.

- الدعم:

يمكن للدولة أن تقوم بإعانة بعض الشركات المحلية لتخفيض التكاليف وزيادة حجم المنتج، هذا النوع يعتبر جزء من السياسة التجارية إذا كانت هذه الشركات المدعمة تقوم بإنتاج سلع منافسة للسلع المستوردة أو تقوم بتصدير جزء من منتجاتها.[1]

هذه السياسة لها تأثير يتمثل في التخفيض من الواردات والرسوم الجمركية كما تحفز على دعم الصادرات وزيادة أرباح الشركات. علاوة على ذلك يوجد العديد من طرق الدعم كدعم الصادرات المقنع والبحث على أسواق خارجية جديدة، والتأمين لتغطية خسارة المصدرين ضد خطر الصرف.

- الحواجز التقنية والتدابير الصحية:

تتمثل الحواجز التقنية في التشريعات التقنية التي تحدد الخصائص الخاصة بكل سلعة كحجمها، شكلها، تصميمها، وظائفها، وأدائها أو طريقة تعبئتها قبل تسويقها كما تشمل

[1]José María Caballero, Geraldo Calegar et Carlo Cappi,**Division de l'assistance aux politiques: Les instruments de protection et leurs conséquences économiques,** publication L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE, Rome, 2001, P 17, pour plus d'information je vous invite a revenir a la source du manuel :
http://www.fao.org/docrep/003/X7352F/x7352f03.htm consulté le 07/11/2018

الحواجز التقنية التي تؤكد احترام المنتجات للأنظمة والمعايير.[1] كل هذه الإجراءات تسعى عموما لأهداف السياسة العامة كضمان الصحة والسلامة أو حماية البيئة.

- الاجراءات الادارية وتتمثل في:

المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقية الدفع، الاتحادات الجمركية، المناطق الحرة، الحماية الادارية، التكتلات الاقتصادية؛ ومن الملاحظ أن منظمة التجارة العالمية تسعى لرفع الحواجز التقنية لأنها أصبحت عقبات غير ضرورية أمام تحرير التجارة.

اذن السياسات التجارية هي مجموعة من الادوات التي تتخذها الدولة من اجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات، كما تهدف هذه السياسات الى حماية الاقتصاد او تحريره عبر قيود التبادل التجاري، وتعتبر المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة ما بين الدول التي تضمن سلاسة وحرية وسهولة التبادل التجاري.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى تطور نظريات النمو الاقتصادي مرورا بمختلف المراحل والتعرض الى اهم الانتقادات الموجهة لها.

المطلب الاول- النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

الفرع الاول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

عبرت التنمية الاقتصادية عن كل زيادة مستدامة في حصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، ومع الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة الذي تزامن مع زيادة الهوة بين الطبقة الفقيرة والغنية، وتطور مفهوم النمو إلى إعادة توزيع وتحسين الوضعية المعيشية لذوي

[1]L'Organisation de coopération et de développement économiques, **Mesures non tarifaires,** pour plus d'information je vous invite a revenir a la source du manuel : http://www.oecd.org/fr/tad/mnt/obstaclestechniquesaucommerce.htm consulté le 02/11/2018

الأجور المنخفضة، كما زاد الاهتمام والتركيز على القطاع الفلاحي للمساهمة في تخفيض البطالة والمحافظة على الأمن الغذائي، مما أدى إلى الاهتمام بالنمو الناتج عن عملية التصدير الذي يشكل مورد للعملة الصعبة.

وفي سنة 1977، انعقد مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية، لينتج عنه ربط عملية النمو بالاحتياجات الأساسية للأفراد، كالصحة، الأمن، التعليم، السكن، الثقافة، إلى غير ذلك، لذا ترتب تطبيق سياسات تنموية لتغطية هذه الاحتياجات، كتوفير السلع والخدمات الأساسية، والعمل، خاصة للفقراء عن طريق التدخل الحكومي.[1]

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي، فهو كل زيادة في الدخل الفرد الحقيقي وليس النقدي على المدى الطويل، نتيجة ارتفاع نسبة الناتج الوطني، مما يؤدي إلى زيادة التخصص، وبالتالي ارتفاع الكفاءة الإنتاجية، ما يعزز التقدم التكنولوجي للدولة، الذي يمثل أهم متغير لزيادة في نسبة في النمو الاقتصاد، ويرتكز التقدم التكنولوجي على:[2]

- اليد العاملة المؤهلة؛
- جودة التعليم؛
- الانفاق على البحوث والتطوير؛
- منح امتيازات لتشجيع مستوى الابتكار والابداع.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستدامة في الحجم، مصحوبة بتغييرات هيكلية والتي تؤدي الى تحسين مستوى الحياة، ويقاس عموما بالناتج المحلي الإجمالي PIB أو الناتج الوطني الاجمالPNB.[3]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

---

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010، 2-3

[2] محمد عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية "غير منشورة"، قسم الاقتصاد والتجارة الدولية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص116

[3] *DIEMER*, **ECONOMIE GENERALE**, IUFM AUVERGNE, 2010, P95

يعد كل من آدم سميث، ريكاردو، مالتوس، وجون ستوارت ميل من بين أهم الكلاسيكيين الذين قاموا بدراسة النمو الاقتصادي من خلال مختلف النظريات التالية:

أولاً– التقسيم الدولي لآدم سميث (1776)

اعتبر آدم سميث أن النمو الاقتصادي يحكمه القانون الطبيعي، ما يلزم الدولة بعدم التدخل بأي شكل في النشاط الاقتصادي من خلال ما أطلق عليه اليد الخفية **invisible hand**.[1] كما ركز في تحليله على أربعة نقاط، الموضحة في الشكل رقم (1)، ووصف عملية النمو بأنها داخلية مؤكدا على تأثير تراكم رأسمال على إنتاجية العمل واعتبر أن العنصر الأساسي في النمو هو تقسيم العمل.

فتقسيم العمل يترتب عليه زيادة مهارة العمال، مما يؤدي إلى ابتكار طرق ووسائل التي تسهل في إدخال الوقت؛ من جهة أخرى زيادة اتساع السوق يعني زيادة تقسيم العمل الذي يولد بدوره إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات مما يؤدي إلى تقسيم العمل؛ بينما اعتقد أن كل من نقص اليد العاملة والموارد الطبيعية من بين أهم أسباب التي تحد من النمو الاقتصادي والذي يدفع إلى الابتكار.[2]

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، جدة، 2017، ص60

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، جامعة مؤتة الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص78،76

شكل 4 مفهوم آدم سميث للنمو الاقتصادي

Source : Arnaud Diemer,**ECONOMIE GENERALE** Université Clermont Auvergne, 2010, P 97

ثانيًا–مبدأ السكان (1796)

اعتبر "***Thomas Robert Malthus***" أن النمو محدود، وهذا راجع إلى النمو السكاني السريع ففسر أزمة انجلترا آنذاك بحصول فجوة بين قانونين أساسين فقد عمد مالتوس إلى تشبيه زيادة السكان بمتتالية هندسية في حين زيادة المواد الغذائية بمتتالية عددية وهذا ما يستوجب الزيادة في الوفيات وانخفاض معدلات المواليد[1]؛ غير ان أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم ترتبط بدراسة تطبيقية أو إحصائية.

ثالثًا– تناقص الغلة لديفيد ريكاردو (1817)

انطلق ديفيد ريكاردو من مبدأ تناقص الغلة، الذي يعبر عن حجم الغذاء وعدد السكان، فكلما زاد هذا الأخير انخفض الغذاء، ومن هنا اعتبر ريكاردو أن عنصر الأرض

[1] Arnaud Diemer,**ECONOMIE GENERALE** Université Clermont Auvergne P 97, pour plus d'information je vous invite a revenir a la source du manuel : http://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/04.croissance.pdf consulté le 30/06/2015

عامل محدد للنمو الاقتصادي، فزيادة الأرباح الناتجة عن الزراعة –لما يكون عدد السكان قليل مقارنة بالموارد الطبيعية– يحفز المستثمرين لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل، فتزيد الأجور مع ارتفاع في النمو السكاني ما يصاحبه كثرة المنافسة، وبالتالي تستغل جميع الأراضي الخصبة، ما يؤدي إلى تناقص الغلة وارتفاع الأسعار؛ بينما اعتبر توماس مالتوس ذو نزعة تشاؤمية، من خلال نظريته للسكان والتي تبين أن عدد السكان يزداد بمتتالية هندسية كل خمسة وعشرين سنة مع زيادة إنتاج الغذاء بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة الزمنية، وهذا ما جعله مؤيدا لضرورة تقدم قطاع الزراعة والصناعة معا.[1]

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

لاقت النظرية الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي جملة من الانتقادات يمكن إبراز بعضها بحسب درجة نمو الدول على النحو الآتي:

أولاً– بالنسبة للدول المتقدمة

يعتبر التقدم التكنولوجي عند الكلاسيك عامل غير مؤثر على تناقص الغلة، أي لا يؤثر على القطاع الصناعي، ولا على القطاع الفلاحي للدول المتقدمة، مع أنه أعطى نتائج جيدة في زيادة الإنتاج الزراعي، وادى الى زيادة في التصدير.[2]

إضافة إلى ذلك فإن انعدام جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان في الدول المتقدمة بسبب انخفاض معدلات المواليد وزيادة مستويات الدخل، ما جعل مستوى الدخل للفرد أكبر من مستوى العادي للأجر في الربع الثالث من القرن التاسع عشرة، هذا ما أثر على صلاحية هذه النظرية عند تحليل النمو بالنسبة للدول المتقدمة.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سبق ذكره** 2017، ص66

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996 ، ص59

ثانيًا– النسبة للدول النامية

انطلاقا من فرضيات النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في توفر رأس المال، والتقدم التكنولوجي، يجعل تطبيق هذه النظرية على الدول النامية أمرا صعبا للغاية وهذا راجع لافتقارها لهذه العوامل، ومنه نستنتج أن النظرية الكلاسيكية يمكن تطبيقها نسبيا على تحليل الدول المتقدمة. [1]

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

أهم ما يميز النظرية النيوكلاسيكية، أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة الكاملة، ويتمحور النمو الاقتصادي أساسا في النظرية النيوكلاسيكية في أعمال كل من روبرت سولو و سوان « ***Swan.J*** »، اعتمدا على نموذج هارود دومار والذي يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في قوة العمل، الناتج الفردي، كمية رأسمال المتاح.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية

أولاً– نموذج سولو وسوان

يوضح النموذج المقدم من طرف "***Solow-Swan***" سنة 1956 أساليب النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، حيث يظهر الاقتصاد على المدى القصير في المرحلة الانتقالية، ووفق هذه النظرية يحصل التوازن عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في أجل طويل وذلك في حالة وجود قوة عمل فائضة ومعدلات ادخار منخفضة، إذ يمكن التركيز على العمل الذي يزيد في نصيب الفرد في الدخل، وبالتالي زيادة الادخار الذي ينتج عنه التراكم الرأسمالي فيحقق زيادة في النمو الاقتصادي.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **المرجع نفسه**، ص59

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء**(العراق-دراسة تطبيقية)، قسم الاقتصاد، كربلاء، العدد 26، المجلد السابع، 2010، ص 29

ثانيًا– نظرية التقدم التقني والتطور الاقتصادي

الرأسمالية، الابتكار، المنظم، الدورات، تعتبر الكلمات الاساسية لفكر " ***Joseph Alois Schumpeter"*** من خلال كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية، والديمقراطية" سنة1942، والتي تبين انه اذا ما تم استخراج كل من الابتكارات والتطبيقات الابتكارية من الدورات الاقتصادية يصل الاقتصاد الى مرحلة الثبات، كما يعتبر شومبيتر ان المقاول الاقتصادي هو العامل الرئيسي في خلق فوضى اقتصادية وبالتالي يعتبر اساس عملية التنمية الاقتصادية والتي تكون دورية وتزيد الابتكارات بالدورات الاقتصادية والتنمية.

وحصر شومبيتر الابتكارات في:[1]

- تقديم منتج جديد؛
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
- الدخول إلى سوق جديد؛
- الحصول على مصدر جديد لمواد الخام؛
- إقامة تنظيم جديد للصناعة.

كما قسم عملية النمو إلى ثلاثة عناصر مترابطة فيما بينها تتمثل في:[2]

- الابتكار؛
- الائتمان المصرفي؛
- المنظم "المبتكر".

رغم أفكار شومبيتر للعملية الرأسمالية لم تسلم نظريته من الانتقاد بحجة أن:[3]

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2007 ، ص ص69 : 72

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص69 : 72

[3] فريدريك شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، ص 48

- الركيزة الأساسية للنمو هي المبتكر، بينما أصبحت هذه الوظيفة تنتج من عمليات لإنفاق على البحوث والتطوير؛
- احتمال زوال النظام الرأسمالي راجع إلى زوال مهمة المنظمين بحجة أن عملهم أصبح روتين، وبالتالي يظهر النظام الاشتراكي؛
- تعتبر نظرية شومبيتر محدودة بالنسبة للدول النامية، حيث تتلاءم مع اقتصاد الذي كان سائد في دول أوربا الغربية وأمريكا؛
- لا توفر البلدان النامية على عدد كاف من المنظمين كما افترضت هذه النظرية؛
- قُدمت النظرية على شكل سردي، بينما أصبحت الرياضيات تعير على الفكر النظري في علم الاقتصاد؛
- اعتمدت النظرية على الائتمان المصرفي الذي يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية كما يقلل من أهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية؛

ثالثًا– النظرية الكينزية

في سنة 1936 ألّف "***John Maynard Keynes***" كتاب بعنوان النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال ومن خلاله انتقد المدرسة الكلاسيكية، ويؤمن بالاقتصاد الحر مع تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية كمنظم او كمستثمر اثناء الازمات وهذا ما عملت به البلدان بعد ازمة الكساد في عشرينيات القرن الماضي والتي نتج عنها البطالة وارتفاع كبير في الاسعار، كما ركز على الانفاق فعند تراجع انفاق المستهلكين، تتدخل الحكومة لتحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق او ما يطلق عليه الاقتصاديون بالأثر المضاعف، لزيادة

المعروض النقدي وتصحيح مسار الاقتصاد، وقام كينز بوضع نموذج يشرح فيه محددات الناتج الوطني والعمالة كما يلي:[1]

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني G: الإنفاق الحكومي

C: الإنفاق الاستثماري I: الإنفاق الاستهلاكي

X: قيمة الصادرات M: قيمة الواردات

وضح كينز من خلال هذا النموذج أن مستوى الدخل الوطني يتحدد بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في قطاع العائلي، والحكومي، حيث يتأثر مستوى الدخل بكل من مستوى العمالة L، مستوى التكنولوجياT، وحجم رأسمالK، بينما يتحدد الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي من أجل معالجة البطالة، أما الإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري يتحدد بأسعار الفائدة أو الضرائب، أو الإعانات.

ويرى خبراء الاقتصاد الكينزي ان انفاق الحكومة مهم اثناء الركود لان الاثر المضاعف سيؤدي الى المزيد من الانفاق، المزيد من الوظائف، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، بينما اختلفوا حول حجم الانفاق الحكومي اللازم لتحفيز الاقتصاد.[2]

رغم اهمية النظرية الكينزية الا ان هذا النموذج ينطبق في حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، بينما لا يمكن تطبيقها على الدول النامية وذلك لأن الدول المتخلفة

[1] A. Asimakopulos, **La "Théorie générale" et le keynésianisme, «** La signification théorique de la théorie générale de Keynes », colloque international, Montréal, 1987, Édition électronique, 2008, pp 44-51.

[2] A. Asimakopulos, **La "Théorie générale" et le keynésianisme, «** La signification théorique de la théorie générale de Keynes », colloque international, Montréal, 1987, Édition électronique, 2008, pp 44-51.

تتميز بمشكل في جانب العرض أي أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي يقابله نقص في عنصر رأس المال، ونقص كفاءة عنصر العمل، وتخلف وسائل الإنتاج يؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار.

رابعا– نظرية التحولات الهيكلية

تعامل آرثر لويس مع قطاعين أساسين هما القطاع الزراعي والصناعي، فافترض أن الزيادة في التراكم الرأسمالي بسبب الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي فيسحب هذا الأخير العمالة من القطاع الفلاحي، وهذا بسبب ثبات الأجور عند مستوى أعلى من مستوى القطاع الزراعي.[1]

كما تفترض هذه النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي، وبالتالي يتحول النشاط الاقتصادي تدريجيا من الزراعة التقليدية الى الصناعة الحديثة.

وتمثلت اهم النقاط التي تم نقدها في هذه نظرية في :

- لا تنطبق هذه النظرية على البلدان النامية لأن أرباحها يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية؛
- من بين خصائص البلدان النامية ارتفاع نسبة البطالة في المدن وهو عكس ما افترضته هذه النظرية بوجود فائض في العمالة في القطاع الزراعي؛
- يرجع ارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان النامية لوجود نقابات عمالية عكس ما تطرقت له النظرية بسبب وجود سوق تنافسي الذي يعمل على ثبات الأجور.

[1] Boyd, Derick (2007), W. Arthur Lewis's **Theory of Economic Growth**: a Review with 50 Years of Foresight, Available at: http://ccmf-uwi.org/files/publications/misc/derick_boyd/TheoryofEconomicGrowth.pdf

خامسا– نظرية paul krugman

انطلق الاقتصادي "بول كريغمان" من مبدأ أن الشركات الكبيرة لها مميزات كبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، فالهياكل الكبيرة تقوم بإنتاج بأقل التكاليف مما يؤدي إلى بيع المنتج في الأسواق بأسعار تنافسية، وبالتالي فإن العائدات المتزايدة تمنح الاحتكار، أو احتكار القلة في الأسواق، مما يعيق دخول المنافسين الجدد.[1]

إذن تتمحور نظرة الاقتصادي "كريغمان" في أن الشركات الكبيرة تهيمن على التجارة الخارجية من خلال رؤوس الأموال، مما يستدعي تدخل الدولة في إعادة تنظيم السوق عن طريق الدعم وفرض رسوم جمركية، كاستراتيجية تحمي الأسواق من المنافسة غير تامة.

سادسا– المنطقة النقدية المثلى

دعى روبرت مندل « ***Robert Alexander Mundell*** » وهو اقتصادي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1999، إلى وجود أربعة ركائز أساسية يجب على الدول اعتمادها من أجل توحيد العملة وتحرير التجارة وهي: [2]

- انتقال اليد العاملة ما بين الدول المتحدة؛
- انتقال رؤوس الأموال؛
- تنويع الاقتصاد؛
- نظام ضريبي موحد.

أي إذا لم يتم استفاء احد هذه الركائز فان الدول لن تنجح في إنشاء منطقة نقدية مثلى. لكن هذه النظرية محدودة، وكمثال على ذلك، تم إنشاء منطقة الاتحاد الأوروبي دون تبني مبدأين هما: عدم انتقال العمالة بين البلدان المتحدة، وعدم وجود نظام ضريبي موحد.

[1] Marius brulhart, **commerce et specialisation geographique sans l'union européenne**, revue d'economie internationale, N°65,1er trimestre 1996, P176

[2] Saïd DRISSI EL BOUZAIDI**, système monetaires et financiers, la theorie de la zone monetaire optimale-zmo-**, DESA/FACG/, canada, 2006-07, P4-5

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة للنمو الاقتصادي

ترى هذه النظرية أن للنمو عدة مصادر تتمثل في العمالة التي تزيد من نسبة الإنتاجية، عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال عملية التعليم، والاستثمار في رأس المال بشكل متوازي، وبالتالي سيتم التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة.[1]

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في النظرية المعاصرة

هذه النظرية لا تستعمل كلمة عمالة وإنما تستخدم مصطلح رأس المال البشري على أساس القوى العاملة تحتاج للاستثمار فيها، وبالتالي تزداد قيمة هذه القوى تماما مثل رأس المال، فتعتبر كثروة للدول من خلال عملية تأهيلها وتكيفيها مع تغييرات التكنولوجية السلعية.

أما فيما يخص إنتاجية العوامل الإنتاج، فإن التطور التكنولوجي تزامنه تكاليف ثابتة مرتفعة تتمثل في تكاليف التطوير والأبحاث، وبالتالي لا تتحملها الشركات إلا في حالة المنافسة غير التامة. ومن أجل تشجيع الشركات على الإبداع والابتكار تم إصدار تشريعات وقوانين لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

ومن هذا المنطلق ولتحقيق هذا التوازن، فإن للشركات الحق في وضع إستراتيجية احتكار السلع لفترة معينة من أجل بيعها بأسعار احتكارية حتى يمكنها من تعويض نفقات الابتكار والتطوير، وبعد فترة تسمح للشركات الأخرى بتقليدها أو إنتاج نفس المنتج وبالتالي تبدأ عملية المنافسة الكاملة التي تؤدي إلى تخفيض الأسعار لاحقا.

[1] محمد عمران،**أداء ومصادر النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، 2002 ص38-40

وللدولة دور هام جدا في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي من خلال:[1]

- وضع قوانين خاصة بالنشاط الإنتاجي والخدماتي، التي تحمي الأفراد والمؤسسات وتحقق لهم العدالة ما يحفزهم على زيادة نسب الإنتاج، فيؤثر على زيادة نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدولة؛
- خلق بيئة سياسية مستقرة تشجع جذب الاستثمارات، وتحد من تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج؛
- محاولة فرض استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي كمعدل التضخم، والعجز في الميزانية العامة للدولة، سعر الصرف العملة المحلية.

فإن تدهورت المتغيرات سابقة الذكر فإنها تؤثر مباشرة على أداء النشاط الإنتاجي وتخفض من نسبة الاستثمارات، وبالتالي تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن سياسة الإنفاق الحكومية، وطريقة تمويل الميزانية العامة للدولة، ونسب الضرائب المفروضة تؤثر سلبا أو إيجابا على معدل إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

ويعتبر نموذج هارود–دومار من أهم النماذج إذ تنطلق هذه النظرية بافتراض وجود اقتصاديين احدهما محلي والآخر أجنبي، أين تتأثر المتغيرات بالاقتصاد الأجنبي، وبافتراض أنه يوجد منتج نهائي واحد فيتم تجاهل عدة اعتبارات للميزة النسبية، كما يتم التركيز على تأثر نطاق التجارة الخارجية.[2]

[1] محمد عمران، **المرجع نفسه** ، ص38-40

[2]Philipe aghion, Peter howitt, **Theorie de la croissance endogène**, dunod, 2000, P259

وضع كل من هارود–دومار شرط أساسي من اجل نمو اقتصادي متوازن الموضح في المعادلة التالية:[1]

$$g=s/c \qquad G+\gamma=s/c$$

حيث يمثل:

- G: نسبة النمو الديموغرافي؛
- S: الميل الهامشي للإنقاذ
- C: معامل التقني للرأسمال حيث: "رأسمال / الدخل الوطني"
- γ: التطور التقني

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المعاصرة

وجهت لنظرية النمو الجديدة عدة انتقادات وذلك راجع لافتراضات النموذج الكلاسيكي التي تقوم عليها كاعتمادها على قطاع إنتاج وحيد مع تماثل جميع القطاعات، وهذا ما يؤدي إلى عدم تخصيص العمل والرأسمال التي تتعارض مع عملية التغيير الهيكلي لأجل الزيادة في النمو.

نظرية النمو الداخلي تغفل عن عدة عناصر أساسية داخلة في عملية التنمية الاقتصادية كأسواق رأسمال والسلع، وهذا ما يصعب من تطبيقها خاصة في حالة المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال في الدول منخفضة الدخل والتأكيد التأثير على معدلات النمو في المدى الطويل عكس الواقع الذي يستدعي في حالة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق الحديثة على النمو في المدى القصير والمتوسط.

[1] http://www.aw-bc.com/info/husted_melvin/Chapter3.pdf Consulté le 23/02/2016

خلاصــة الفصــل الأول:

من خلال دراسة تطور نظريات التجارية الخارجية يمكن ان نخلص الى انه وفقاً للنظرية التقليدية، فإن التبادل الدولي يقوم بين دولتين او اكثر، ويشرح اختصاص البلدان باعتبار وجود الفروق الطبيعية للإنتاجية، وهذا ما يضمن التخصيص الامثل للموارد، وبحلول النظرية الحديثة، أبرزت الدراسات التجريبية المستوحاة من اشكالية "التبادل غير المتكافئ" لبعض البلدان من غيرها، حدودا للنظرية التقليدية، فبعض التخصصات تخلق مزايا بين البلدان مما يجعل بعضها لها معدلات نمو أعلى بشكل دائم؛ ومنه يمكن بناء فجوة انتاجية من خلال وفورات الحجم والابتكار في سياق المنافسة غير الكاملة.

كما يعبر النمو الاقتصادي على النشاط الاقتصادي للبلد والذي يمكن تفسيره من خلال كمية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية، تراكم رأس المال، التقدم التقني والتكنولوجي، والتخصص مقارنة بالتكاليف البيبئية.

وقد بين تطور نظرية النمو الاقتصادي على مدى الزمن من خلال الفكر الكلاسيكي الذي ارجعه الى تقسيم العمل "ادم سميث"، ثم الى أرباح الرأسماليين "ريكاردو"، وبعدها اعتبر القطاع الصناعي هو اساس الثروة وهذا في نظرية "مالتوس"، الى أن أكد "ماركس" على فكرة فائض العملة؛ أما الفكر النيوكلاسيكي بين أن التقدم التكنولوجي هو ما يفسر استمرار تطور النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفصل الثاني: آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيـــد:

تعد مكاسب الانتاجية اساس زيادة في الدخل الحقيقي ورفاهية المجتمع، حيث ركزت العديد من الدراسات على العوامل المؤثرة على نمو الاقتصادي، وابرزت دور السياسات التجارية، وكذا البحث والتطوير والاستثمار الاجنبي كمتغيرات اساسية في تطور نظرية النمو الاقتصادي، وتتنافس البلدان للسعي على زيادة واستدامة النمو الاقتصادي، فتعد الجزائر من بين البلدان السائرة في طريق النمو، والتي تسعى الى تعزيز نموها الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وتحرير سياساتها التجارية، وتصدير واستيراد التكنولوجيا المتقدمة.

ومن الملاحظ ان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال كان مسيرا من طرف المؤسسات العمومية والمحتكرة خاصة على مستوى التجارة الخارجية.

وفي محاولة دخول الجزائر اقتصاد السوق والانفتاح على العالم، أدخلت بعض التعديلات في السياسات التجارية خاصة مراقبة الواردات، والسيطرة على الأزمات التي يمكن أن تحدث من جراء تغيير في أسعار البترول، والوضعية المالية الخارجية للبلد.

فمن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى تطور السياسات التجارية للجزائر وابراز اهم مراحلها والتعديلات التي سطرت من اجل الوصول الى الاهداف من خلال التطرق الى فترة تنظيم الدولة للتجارة الخارجية، ووسائل تحريرها، اضافة الى تحليل تطور مؤشراتها في الجزائر خلال الفترة 1992-2017.

المبحث الأول: احتكار الدولة

شهدت التجارة الخارجية في الجزائر العديد من التطورات تواكبت مع طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز على فترة ما بعد الاستقلال.

المطلب الاول: المرحلة الاولى 1962-1994

ادى الاستعمار الى تحطيم النظام الاقتصادي في العهد التركي، كما نتج عنه ازدواجية تمثلت في قطاع عصري متطور للمستعمرين ، وقطاع تقليدي فقير متهالك.

وعرفت الفترة بعد الاستعمار محاولات عدة من قبل الدولة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وانشاء صناديق والالتزام بقوانين ومراسيم، ففي ديسمبر 1962، تم إنشاء الديوان الوطني للتسويق، وهذا لتشجيع وإنجاز كل عملية لها فائدة وطنية ذات طابع اقتصادي.

وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 ماي 1963، تم تحديد إطار تنظيمي لتقنين استيراد السلع، موضحا بذلك المواد التي من شأنها أن تخضع لتنظيم خاص من جهة، والمواد التي تخضع إلى رخص الاستيراد.

في جانفي 1974، تم إدراج المرسوم رقم 12\74* المؤرخ في 30 جانفي 1974، حيث انتقلت التجارة الخارجية إلى مرحلة التنظيم وذلك بتبني ما يسمى بـ "البرنامج العام للاستيراد"، والمتعلق بتحرير تجارة التصدير والمحدد لشروط التصدير وإعادة تصدير السلع التي تتم انطلاقا من الإقليم الجمركي الوطني.[1]

ويتضمن أنظمة التصدير التالية:

- السلع المستوردة في إطار الرخصة الشاملة للاستيراد الممنوحة للشركات؛

*الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 15 فبراير 1974، ص 215

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي:https://www.commerce.gov.dz/

- السلع دون الدفع؛
- المنتوجات المقننة؛

تمنح الرخصة الشاملة للاستيراد لـ:

- هيئات عمومية مالكة لاحتكار الاستيراد؛
- المؤسسات المنتجة أو الخدماتية العمومية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال البرامج الخاصة بالإنتاج، الصيانة، والمشاريع التي هي تحت مسؤوليتها.

وفي 30 جانفي 1974، صدر مرسوم 74\13*، يتعلق بكيفيات تصدير البضائع وبرمجة التصديرات ، سواء تعلق الأمر بالعمليات التجارية للمؤسسة المالكة للاحتكار، أو تلك العمليات التي هي خاضعة لتأشيرتها ومنجزة من طرف المؤسسات الأخرى.

وفي سنة 1978 تم إصدار قانون 78\02* يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، مبينا أن الاستيراد وتصدير السلع والمعدات والخدمات يعتبر من الاختصاص الحصري للدولة، وحسب المادة رقم 2، و3 فإن مؤسسات الدولة وحدها المخول لها إبرام عقود سوق الاستيراد والتصدير مع الشركات الأجنبية.

أما قانون رقم 88\29* المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية فهو يهدف إلى:[1]

- تنظيم الخيارات والأولويات بالنسبة للمبادلات الخارجية طبقا للتوجهات والقرارات والتعليمات الخاصة المحددة من طرف الحكومة؛

*الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 15 فبراير 1974، ص 226
*الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 14 فبراير 1978، ص 171
*الجريدة الرسمية عدد 29 المؤرخة في 20 يوليو 1978، ص 102
[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي:https://www.commerce.gov.dz/

- تحفيز تنمية وإدماج الإنتاج الوطني؛
- تشجيع وتنويع مصادر تموين البلد وتقليص تكاليف الواردات؛
- المساهمة في ترقية الصادرات.

مع تدهور الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر سنة 1986 والمرتبط بالانكماش في سوق النفط، الذي ترتب عليه انخفاض في قيمة عائدات الصادرات بـ40%، وزيادة في استحقاق الديون الخارجية، اتجهت الجزائر إلى البحث في إمكانيات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وأثناء فترات التقشف التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات، تم إصدار تعليمات عن طريق المنشور رقم 625 المؤرخ في 18 أوت 1992، من أجل وضع الترتيبات المتعلقة بتمويل القرض المستندي هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، اي تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل المستورد في الالتزام بتسديد قيمة وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام مستندات والتي تدل فعلا أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليه.

- **الاتفاقيات التجارية خلال هذه المرحلة:**

قامت الجزائر منذ الاستقلال بتطوير علاقاتها التجارية على أساس مبدأ المنفعة المتبادلة وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات تجارية مع العديد من البلدان والتي عددها 70 دولة، منها 30 دولة افريقية.[1]

ويتمثل الشركاء الأوائل الذين وقعوا اتفاقيات مع دولة الجزائر في: بلغاريا، المغرب، سويسرا، مالي، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، وكوبا سنة 1963.

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/

وكانت هذه الاتفاقيات لا تمنح أية ميزة تتعلق بالتعريفة الجمركية، لكنها كانت تقدم اطارا للمبادلات، وضمانات للمتعاملين الاقتصاديين، وإعداد قوائم المواد التي يتم مبادلتها وضرورة احترام المعايير بشكل عام، وخصوصا تلك المتعلقة بالصحة النباتية، والصحة الحيوانية، كما أنها كانت تحدد عملات الدفع.[1] وتم توقيع على اتفاقيات أخرى بدءا من سنة 1964، إلى غاية 1974 مع شركاء آخرين:

أوروبيين: ألبانيا، ألمانيا، بلغاريا، النمسا؛

أفارقة: الكامرون، الكونغو، غانا، غينيا، بيساو، ليبيريا، ونجيريا؛

عرب: لبنان، العراق، السودان، ليبيا، وتونس؛

آسيويين: باكستان، والفيتنام؛

أمريكا الجنوبية: المكسيك، والبيرو؛

أمريكا الشمالية: كندا.

ونظرا لتطور العلاقات مع شركائها، وقعت الجزائر على اتفاقيات تجارية من نوع مقاصة Clearing مع كل من الاتحاد السوفياتي، بلغاريا، بولونيا، والمجر؛ هذا النوع من الاتفاقيات مدعمة باتفاقيات بنكية تقنية لضمان المبادلات التجارية المتوازنة في القيمة.

وعرفت سنوات الثمانينيات والتسعينيات تنوعا كبيرا في الشركاء التجاريين وكذا توقيع اتفاقيات تجارية مع أكثر من أربعين بلدا، فالعلاقات التجارية بين الجزائر ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية* كانت قائمة بمقتضى الاتفاق الموقع بتاريخ 26 أفريل 1976، بهدف السماح لهذه المجموعة بتقديم الدعم والمرافقة الضروريين للتقدم الاقتصادي الجزائري.[2]

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي:https://www.commerce.gov.dz/

* مشروع اقتصادي سياسي، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في حزيران، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ انشا في 1957/03/25.

[2] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي:https://www.commerce.gov.dz/

وفي سنة 1994: تم وضع اتفاق مع صندوق النقد الدولي "معاهدة ستاند باي" من أجل إعادة جدولة الديون حيث اعتبرت الخطوة الأولى لتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مرحلة تطبيق اقتصاد السوق

في هذه المرحلة تم إلغاء كل الأحكام التنظيمية التي كانت تمنح للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، عن طريق المرسوم 201/88*، والذي أعطى الانطلاقة للانفتاح على اقتصاد السوق، وبعدها بسنتين تم الإعلان عن تدابير جديدة لتحرير التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

وقد تضمنت المواد 40 و41، أحكاما تعفي المتعاملين الاقتصاديين من إجراءات التجارة الخارجية من خلال:

- إعفاء سلع التجهيزات وقطع الغيار المستوردة والموجهة للاستعمال المهني من فرض الرسوم الجمركية عليها؛
- إعفاء البضائع المستوردة والموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف أشخاص يمارسون نشاطات البيع أو من طرف الوكلاء المعتمدين من الرسوم الجمركية.

أما المرسوم رقم 37/91* المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، يعرف في مواده 2 و3، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والذين بإمكانهم ممارسة نشاطاتهم في مجالات الاستيراد والتصدير.[1]

* الجريدة الرسمية عدد 42 المؤرخة في 19 اكتوبر 1988، ص 1427

*الجريدة الرسمية عدد 12 مؤرخة في 20 مارس 1991، ص 418

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/

من جهة أخرى أصدر بنك الجزائر سنة 1990، ثلاثة تنظيمات: المرسوم رقم 90\02*، المؤرخ في 1990\09\08، ورقم 91/12* المؤرخ في 1991\08\14، ورقم 91/13* المؤرخ في 1991\08\14، والتي تتضمن على التوالي:[1]

- شروط فتح عملية الحسابات بالعملة الأجنبية للأشخاص المعنويين؛
- توطين الواردات؛
- التنظيم المالي خارج مجال المحروقات.

إضافة إلى ذلك فقد تم إدراج مراجعة التعريفة الجمركية الجزائرية ووضع حدها الأقصى بـ 5%، 15%، 30%، في بداية سنة 2001.

وتم اتخاذ قرار إلغاء القيمة المسيرة للدينار، بالموازاة مع رفع الحواجز غير الجمركية، في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية.

كما تم إصدار أمر رقم 03\04*، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، يعلن بشكل صريح أن هذه الأخيرة يتم انجازها بكل حرية.

ثم تم إضافة أمر رقم 03\02*، المؤرخ في 2003\07\19، المتضمن إنشاء مناطق حرة، من أجل تطوير عمليات التجارة الخارجية، وتم إلغاءه بعد سنتين.

*الجريدة الرسمية عدد 45 مؤرخة في 24 اكتوبر 1990، ص 1437
*الجريدة الرسمية عدد 5 مؤرخة في 30 يناير 1991، ص 131
*الجريدة الرسمية عدد 30 مؤرخة في 22 ابريل 1992، ص 873
[1] بنك الجزائر على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/
*الجريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو 2003، ص 33
*الجريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو 2003، ص 23

المطلب الثالث: مرحلة الانتعاش الاقتصادي 2001ـ2020

حاولت الجزائر توسيع اقتصادها والتوجه نحو اقتصاد السوق بتوقيع عدة معاهدات لتعزيز اقتصادها ومشاركة الدول الأجنبية ووضع قوانين تنظم الاستثمار، وذلك من أجل تحسين مناخها الاقتصادي لتسهيل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية، ففي سنة 2001، نفذت الحكومة الجزائرية برنامج الانتعاش الاقتصادي من أجل تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي، وإنعاش الإنتاج الزراعي، وكذا تطوير الشبكة العامة لإمدادات المياه، وتحسين البنية التحتية وخدمات النقل، ورفع مستوى المعيشة و تشجيع المشاريع المحلية.[1]

وكان هدف الجزائر من خلال الإصلاح دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي عبر تحرير البلاد من اعتمادها على صناعة النفط والغاز والسماح لشركات خاصة الاستفادة من الفرص التي تتيحها قطاعات الطاقة والتعدين، حيث تم إبرام شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2002، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، والغرض منه هو إنشاء "منطقة السلام والازدهار المشترك" أي إنشاء منطقة تجارة حرة ويتضمن هذا الاتفاق جوانب عديدة للتعاون والدعم في المجالات الاقتصادية، التجارية والثقافية، مما سمح للمتعاملين الجزائريين بتحقيق واردات من دول الاتحاد الأوروبي حسب مخطط إزالة الرسوم الجمركية التالي:[2]

- مواد القائمة 1: تستفيد عند دخولها إلى الجزائر من الإعفاء من الحقوق الجمركية انطلاقا من دخول حيز التطبيق؛
- مواد القائمة 2: تستفيد عند دخولها إلى الجزائر بتخفيض في الحقوق الجمركية قدره 20% في السنة، سبعة سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق؛

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي https://www.commerce.gov.dz/: consulté le 30/03/2018

[2] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي https://www.commerce.gov.dz/: consulté le 30/03/2018

- مواد القائمة 3: تستفيد عند دخولها إلى الجزائر من تخفيض في الحقوق الجمركية قدره 10% في السنة، اثنتا عشرة سنة بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق؛

ولكن خلال السنوات الأولى لتطبيق هذا الاتفاق فانه تم تسجيل عدم توازن في الفوائد على حساب الجزائر فيما يتعلق بالمبادلات التجارية، ولذلك فان الطرف الجزائري في نهاية شهر أوت 2012، شرع في مفاوضات مع شركائه في الاتحاد الأوروبي من أجل تمديد إلى غاية سنة 2020 ، ولقد دخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر سبتمبر 2012.

من جهة أخرى، فقد صادقت الجزائر على اتفاقية تسهيل وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية التي تمت بالعاصمة التونسية في 27 فيفري 1981، وانضمت إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بتاريخ جانفي 2009.

كما تم انشاء اتفاقية منطقة تبادل حر في القارة الافريقية، هدفها انشاء سوق موحدة تتميز بحرية حركة التبادلات التجارية وعملة موحدة، تم توقيعها في كيغالي، عاصمة رواندا في 21 مارس 2018، والتي تتطلب مصادقة 22 دولة افريقية على الاقل حيث تم هذا الامر فعليا في 30 أفريل 2019، ونذكر منها: الجزائر، انغولا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غامبيا، غانا، ساحل العاج، كينيا، ليسوتو، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، النيجر، جمهورية الكونغو، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيشل، جنوب افريقيا، السودان، سوازيلاندا، تنزانيا، زيمبابوي، كما استمرت المفاوضات سنة 2018 فيما يخص سياسة المنافسة والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وينتظر تقديم مسودة لجمعية الاتحاد الافريقي في جانفي 2020. وللإشارة فإن الصين وافريقيا اصبحتا شريكين في التعاون الاقتصادي في اطار مبادرة "الحزام والطريق" من خلال المجمعات الصناعية التي تدعمها الصين والتي يتوقع من خلالها دخول السلع المصنعة في افريقيا الى السوق العالمية.

المبحث الثاني: وسائل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من أجل تحرير التجارة الخارجية قامت الدولة الجزائرية بوضع بعض التدابير، تتمثل في:

المطلب الاول: إنشاء مؤسسات لترويج التجارة الخارجية في الجزائر

يعتبر الجانب المؤسساتي أمرا ضروريا لمواكبة الجوانب التشريعية، وعلى هذا الاساس تعتمد الجزائر على عدد من المؤسسات التي من شانها الترويج للتجارة الخارجية والمساهمة في تحرير منم بينها:

الفرع الاول: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافاكس"

هي مؤسسة اقتصادية عمومية وشركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس– التي انشأت في سنة1971 ومن مهامها:[1]

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:

– الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛

– فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛

– الإعلام الاقتصادي والتجاري؛

– التقريب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛

– قوانين وترتيبات التصدير؛

– تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية؛

[1]الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير على الموقع الالكتروني التالي: http://www.safex.dz/ consulté le 02/04/2018

- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- تسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

الفرع الثاني: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات LA CAGEX

تخضع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، للمادة 4 من الأمر 96-06* الصادر في 10 جانفي 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح للشركة المسؤولة عن الضمان و التي:[1]

- تتولى الدولة وتحت حسابها الخاص، تأمين المخاطر التجارية؛
- تتولى الدولة وعلى حسابها الخاص، السيطرة على تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم إثر حدوث كوارث طبيعية.

مهام الشركة:

- تأمين وائتمان الصادرات "تغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير؛
- التأمين والائتمان الداخلي والذي يغطي الائتمان الداخلي للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك؛
- تأمين المعارض؛
- تحصيل الديون؛
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

*جريدة الرسمية عدد 3 مؤرخة في 14 يناير 1996، الصفحة 16

[1]الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات على الموقع الالكتروني التالي:http://www.cagex.dz/ consulté le 03/04/2018

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ***algex***

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174* المؤرخ في 12 جوان 2004م.[1]

تعتمد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة "ألجكس"، أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات، من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (***ANDPME***)

هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165* المؤرخ في 03 ماي 2005، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم المذكور اعلاه. [2]

كلفت هذه الوكالة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية، ولهذا فان الوكالة الوطنية لتطوير

*الجريدة الرسمية عدد 39 مؤرخة في 16 يونيو 2004، ص 4

[1]الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية على الموقع الاكتروني التالي: http://www.algex.dz/index.php/

*الجريدة الرسمية عدد 32 مؤرخة في 04 مايو 2005، ص 28

[2] الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموقع الالكتروني التالي:

www.andpme.org.dz/index.php/ar/ consulté le 04/04/2018

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة المكتسبة، والتنظيم المقترح، وبدعم من المؤسسات، وبتكوين مصحوب بشهادة لإطاراتها، سوف تساهم في تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، باعتبارها أداة أساسية لتأهيل المؤسسات، كما جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 11 يوليو 2010.

الفئة المستهدفة:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

مصدر التمويل من خلال ميزانية الدولة: صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 تحت عنوان "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"

اما هدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين تنافسيتها، بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي و الخارجي.

مهامها :[1]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة وإرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث انشاء أو التوقف أوتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية.

[1] وزارة الصناعة والمناجم على الموقع الالكتروني التالي: http://www.mdipi.gov.dz consulté le 10/04/2018

- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لترويج التجارة الخارجية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج في سبيل ترقية التجارة الخارجية، يمكن استعراضها فيما يلي:

الفرع الاول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وقد لعب دورا قياديا في التنمية الوطنية، إذ ينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق، وتم النص عليه في قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01* الممضي في 12 ديسمبر 2001 وبصفة خاصة المادة 18، ويهدف الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة، وانفتاح الأسواق، والتغيرات التكنولوجية.[1]

*الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص 4

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الموقع الالكتروني التالي https://www.caci.dz/: consulté le 10/04/2018

الفئة المستهدفة:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:
  - مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، الموظفة لعمال عددهم من **1** إلى **250** عامل، والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية **500** مليون دينار جزائري؛
  - هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات.

وينقسم البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جزأين:

الجزء الاول: يتمثل في الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل الاجراءات الرئيسية في: [1]

- إجراء التشخيصات القبلية والتشخيصات البعدية؛
- وضع خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة؛
- تنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة.

الإجراءات الخاصة:[2]

- إجراء أبحاث و دراسات حول السوق؛
- المرافقة لإدخال نظم الجودة والاعتماد في هذه النظم؛
- خطط الدعم لتكوين لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية؛

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الموقع الالكتروني التالي https://www.caci.dz/: consulté le 10/04/2018

[2] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الموقع الالكتروني التالي https://www.caci.dz/: consulté le 10/04/2018

- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي **80٪** من قبل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل.

الجزء الثاني– تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:[1]

- إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية؛
- اعداد دراسات لتحديد المواقع الاستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية؛
- إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية؛
- تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج؛
- تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي؛
- إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية؛
- إعداد ونشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المتابعة وتقييم العمليات المنفذة.

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الموقع الالكتروني التالي https://www.caci.dz/: consulté le 14/04/2018

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية

البرنامج الوطني لإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو برنامج تم وضعه من طرف السلطات العمومية الجزائرية، يهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ كل الأعمال الضرورية التي من شأنها توسيع وتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع التنمية الوطنية.[1]

الفرع الثالث: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشراكة ***MEDA***

هو مخطط خماسي تم إعداده في مؤتمر برشلونة، هدفه إنشاء منطقة حرة.

جدول 1 برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشراكةMEDA

برنامج ميدا1 1995 -1999		
وضعية لخمس سنوات 1995-1999		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30,2
المغرب	656	127.6
تونس	428	168
المجموع	1 .248	325.8

برنامج ميدا2 2000 -2006		
وضعية لأربعة سنوات 2000-2003		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	181.2	32,6
المغرب	524.5	279.3
تونس	305.9	243.2
المجموع	1.011.6	555.1

Source :Revue De Commission Européenne "Le processus de Barcelone : le partenariat Europe -Méditerranée synthèse 2001P15-22

الجدول أعلاه يوضح الاعتمادات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطية للدول المغاربية على شطرين، الشطر الأول من 1995-1999 وذلك لمدة خمسة سنوات والشطر الثاني لمدة أربع سنوات من سنة 2000-2006، حيث بلغت مجموع الإعانات 1,248 مليون أورو أي ما يساوي 26,10%، من نسبة التعهدات إلى المدفوعات، فيما يخص وضعية برنامج ميدا الأول.

[1] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الموقع الالكتروني التالي https://www.caci.dz/: consulté le 14/04/2018

أما بالنسبة للوضعية الثانية والتي امتدت على مدى أربعة سنوات فقد قدرت الإعانات المقدمة ب1.011,6 مليون أورو، وقدرت نسبة المدفوعات والتعهدات ب54.87%.

ومن الملاحظ أن المغرب وتونس حازتا على أكبر نسبة سواء كانت الالتزامات أو المدفوعات.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تبنت الجزائر عدة استراتيجيات من اجل تحرير سياساتها الخارجية وهذا من خلال:

الفرع الاول: الصندوق الخاص بترقية الصادرات

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (***FSPE***) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛

[1] وزارة الصناعة والمناجم على الموقع الالكتروني التالي www.mipi.dz : consulté le 16/04/2018

- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.[1]

الفرع الثاني: خوصصة المؤسسات

عرفت الخوصصة قانونيا لأول مرة في الجزائر بموجب الامر 95-22* المؤرخ في 26 اوت 1995 ، ليتم تعديله بالامر 97-12* المؤرخ في 19 مارس 1997، ليلغى بعد ذلك بالأمر 04.01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

اولا- تعريف الخوصصة

تم تعريف الخوصصة في الامر رقم 01-04* في 20 أوت 2001، المتعلقة بالتنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

حسب مضمون القانون 01-04، يقصد بالخوصصة كل صفقة تتجسد في نقل الملكية الى اشخاص طبيعين او معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية وتشمل هذه الملكية:[2]

- كل أو جزء من رأس مال الشركات التي تملكها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر أو من طرف أشخاص معنويين الخاضعون للقانون العام، ببيع الأسهم، أو حصص من رأس المال أو الاشتراك في زيادة رأس المال؛
- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة للشركات التابعة للدولة.

---

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي https://www.commerce.gov.dz/ :consulté le 15/04/2018

*الجريدة الرسمية عدد 48 مؤرخة في 03 سبتمبر 1995، ص 3
*الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 19 مارس 1997، ص 7
*الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 22 غشت 2001، ص 9

[2] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/. consulté le 15/02/20

يمكن القول ان خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية يمثل محور ذا أولوية كبيرة في الإصلاحات التي باشرتها الدولة لتسريع عملية انفتاح الاقتصاد الجزائري، كل هذه المؤسسات التابعة لمختلف قطاعات الأنشطة القطاعات الاقتصادية مؤهلة للخوصصة.[1]

ثانيا– أهداف الخوصصة

تتثمل في انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي، وهي وسيلة لإعادة هيكلة الآلة الاقتصادية، وتعتبر حركة تشجع الاستثمار وتساعد على :[2]

- ترك الدولة لتسيير وتمويل الأنشطة غير الإستراتيجية؛
- تثمين الإمكانيات التنافسية للجزائر؛
- جذب رؤوس أموال واستثمارات جديدة للتأهيل والتحديث؛
- ترقية إدارة الأعمال بإدخال مهارات وتقنيات جديدة وفعالة بتطوير التكوين؛
- ضمان استمرارية الأنشطة والشركات؛
- ضمان المحافظة أو الزيادة في فرص العمل، وترقية طرق تحفيزية جديدة للموظفين؛
- إدخال وترقية المنافسة، والإعداد لافتتاح السوق؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة؛
- استيعاب تكنولوجيات جديدة.

الفرع الثالث: تخفيض العملة

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/ consulté le 15/02/20

[2] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/ consulté le 15/02/2018

يعد من أدوات الصندوق النقد الدولي قبل إعطاء مساعدة إضافية للحد من العجز في ميزان المدفوعات، ففي 10 أفريل 1994، قامت الجزائر بتخفيض العملة مقارنة بباقي العملات بنسبة 45%، وهذا من أجل أسعار الصرف نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي كما سعت بهذا التخفيض إلى تصحيح المستوى الشامل للأسعار وبالتالي المحافظة على القدرة التنافسية للسلع الوطنية من أجل توسيع أسواق الصادرات وزيادة النمو الاقتصادي، ويعتبر هذا التخفيض في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.[1]

الفرع الرابع: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من اجل المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر تبنت هذه الاخيرة عدة استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي يمكن تقسيمها الى:

أولاً-المرحلة الاولى 1970-1994

تم خلال هذه المرحلة تبني إستراتيجية التصنيع وتم التركيز على الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، حيث فتحت الجزائر عقود شراكة مع شركة سوناطراك وذلك للاستثمار في مجال التكرير، اكتشاف وإنتاج ونقل البترول والغاز الطبيعي وهذا من أجل تهيئة وتخفيض الصدمات البترولية.

بينما تميزت مرحلة الثمانينيات بانخفاض الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وذلك بعد أن اتخذت الجزائر قرار عدم التدخل الأجنبي خلال هذه الفترة، كما تمت إعادة النظر في خطة تهيئة قطاع المحروقات مما أدى إلى التوقف شبه التام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم وجود تحفيزات.[2]

ثانيا، المرحلة الثانية: سياسات التحرير في ظل الاصلاح الاقتصادي 1995-1998

[1] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/ consulté le 20/02/2018

[2] وزارة التجارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.commerce.gov.dz/ consulté le 20/02/2018

لجأت الجزائر في هذه المرحلة إلى توفير مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية، إضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية مما أدى بها إلى إصلاحات هيكلية.

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر 1992-2017

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال التطرق الى مختلف المتغيرات المؤثرة عليه.

المطلب الاول: تحليل حجم التجارة الخارجية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

سيتم تحليل تطور التجارة الخارجية مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة من 1992-2017

الفرع الاول: تحليل الصادرات الجزائرية خلال فترة 1992-2017

تشكل المحروقات أهم صادرات الجزائر منذ الاستقلال، ومن خلال متابعة تطور الصادرات الجزائرية منذ 1992 إلى 2017 يمكن ملاحظة ما يلي:

شكل5 تطور الصادرات من السلع في الجزائر

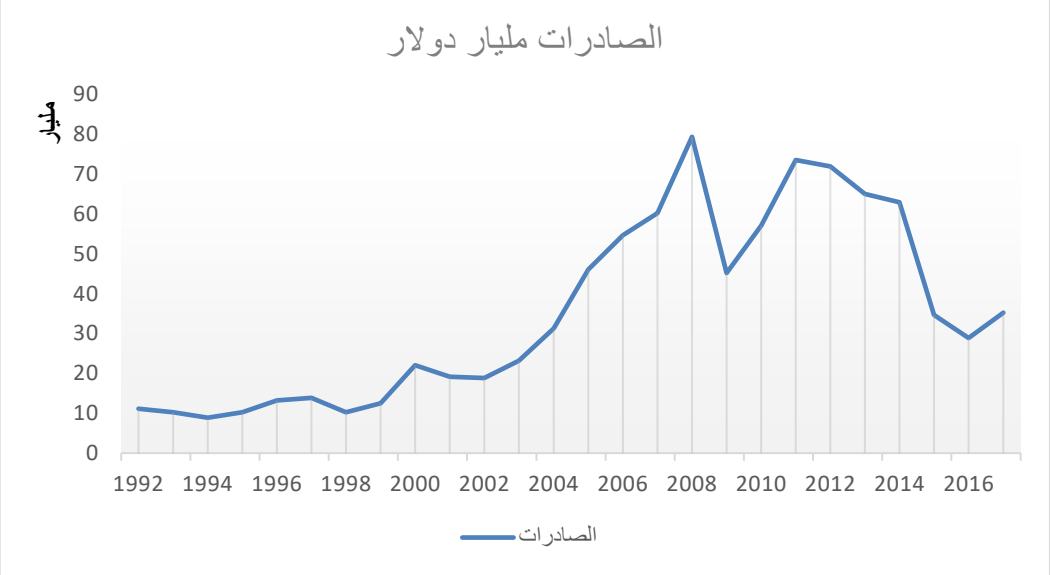

المصدر: تم اعداده من طرف الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ ان الصادرات بين سنة 1992 وتقريبا سنة 2000 كانت ثابتة تتراوح قيمتها نحو 10 مليارات من الدولارات يمكن تفسيره بالوضع الامني والمستوى المعيشي خلال هذه السنوات، وانطلاقا من سنة 2000 يلاحظ ان قيمة الصادرات في ارتفاع مستمر حيث بلغت ذروتها 2008 بقيمة قدرت بحوالي 80 مليار دولار وهذا ما يفسر اتباع الجزائر لتحرير سياسات التجارة الخارجية، ثم نلاحظ ان هناك انخفاض سنة 2009 وهذا راجع للازمة العالمية، لترتفع الصادرات من جديد تم تبدا بالانخفاض تدريجيا وهذا راجع لهشاشة الاقتصاد وتراجع ايرادات الصادرات النفطية.

الفرع الثاني: تحليل الواردات الجزائرية خلال فترة 1992-2017

تستورد الجزائر العديد من المواد يتم تغطية أغلبها من إيرادات صادرتها حيث تتنوع تلك الواردات بين التجهيزات، مشتقات المحروقات، المواد الغذائية، الدواء وغيرها.

شكل 6 تطور الواردات من السلع في الجزائر

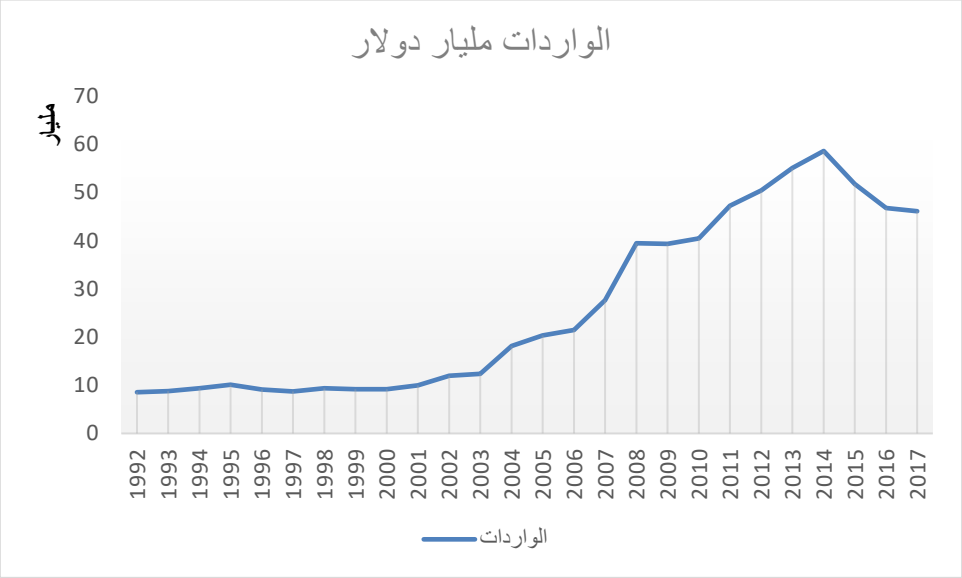

المصدر: تم اعداده من طرف الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بالنسبة لواردات السلع فنلاحظ انها كانت ثابتة خلال سنوات 1992-2004 ثم بدأت في الارتفاع، وهذا ناتج عن السياسات التي اتبعتها الجزائر لتحرير التجارة والدخول لاقتصاد السوق من خلال تبنيها لمجموعة من خطط التنمية كبرنامج دعم الانتعاش ودعم النمو خلال الفترة 2001-2005، لتبلغ ذروتها سنة 2015 لتنخفض بعدها وهذا في اطار نظام تعليق استيراد المنتجات بهدف إعادة التوازن للميزان التجاري الذي يعرف عجزا وكذا تطوير المنتوج المحلي.

الفرع الثالث: تحليل تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

يمثل مؤشر إجمالي الناتج المحلي أحد المؤشرات الهامة لقياس الأداء الاقتصادي للبلد، وللتقليل من التفاوت بين اقتصاديات الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة يتم اللجوء إلى اعتماد تحديد نصيب كل فرد من هذا الناتج لتسهيل المقارنات بين الدول، فيما يلي عرض لتطور هذا المؤشر (GDP per Capita) في الجزائر من 1992 إلى 2017.

شكل 7 : تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر

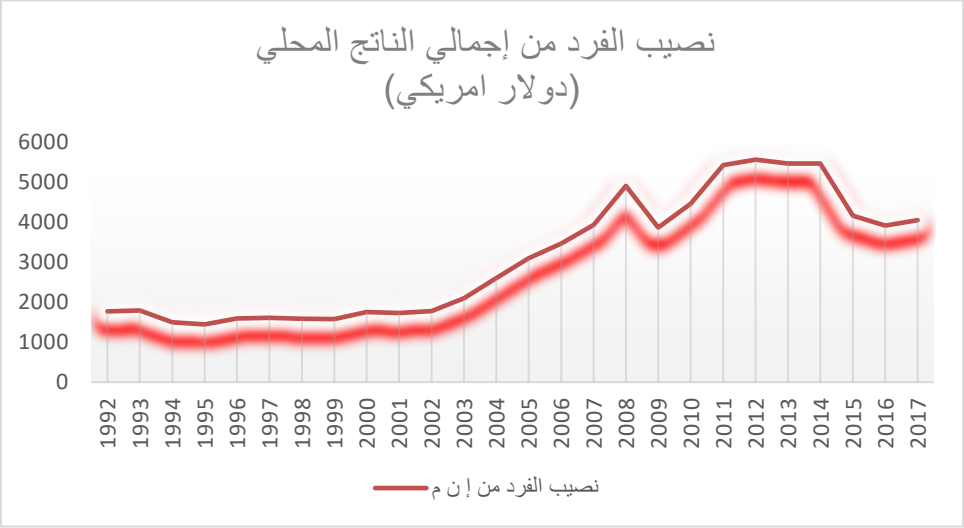

المصدر: تم اعداده من طرف الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تشير التقديرات إلى أنَّ معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ 1766,05 دولار امريكي سنة 1992، دون تغيير يُذكر عن مستواه في 2002. ثم نلاحظ زيادة في معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 2003-2008 وقدر بـ 4905,25 دولار، ثم تراجع الى 3916,88 دولار سنة 2016 وهذا بسبب تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المعلنة وانحسار نمو إنتاج النفط والغاز.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

اعتمدت الجزائر على تقييم سياساتها التجارية وتصحيحها من خلال برامج واستراتيجيات لتجهيز اقتصادها للدخول لاقتصاد السوق وسيتم دراسة مؤشرات تحرير سياساتها التجارية خلال فترة الدراسة.

الفرع الاول: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

يوضح الجدول التالي مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر والتي تتمثل في نسبة الانفتاح التجاري، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:

جدول 2 تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)

السنة	نسبة الانفتاح التجاري	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي
1992	41,00	17,81	23,19
1993	38,07	17,59	20,48
1994	42,90	22,02	20,87
1995	48,75	24,18	24,56
1996	47,53	19,36	28,16
1997	46,87	18,03	28,84
1998	40,69	19,51	21,19
1999	44,59	18,84	25,75
2000	56,95	16,74	40,21
2001	53,11	18,16	34,95
2002	54,21	21,09	33,12
2003	52,37	18,24	34,13
2004	57,98	21,29	36,69
2005	64,30	19,73	44,58
2006	65,00	18,33	46,67
2007	65,04	20,47	44,57
2008	69,46	23,09	46,37
2009	61,56	28,64	32,92
2010	60,50	25,11	35,39
2011	60,36	23,62	36,74
2012	58,47	24,10	34,38
2013	57,21	26,23	30,98
2014	56,81	27,40	29,41
2015	52,07	31,17	20,90
2016	47,54	29,38	18,16
2017	50,74	21,97	28,76

المصدر من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

اعتمادا على الجدول رقم 02 يمكن استخراج منحنى تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 لفهم طبيعة التحرير التجاري في الجزائر:

شكل 8 تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

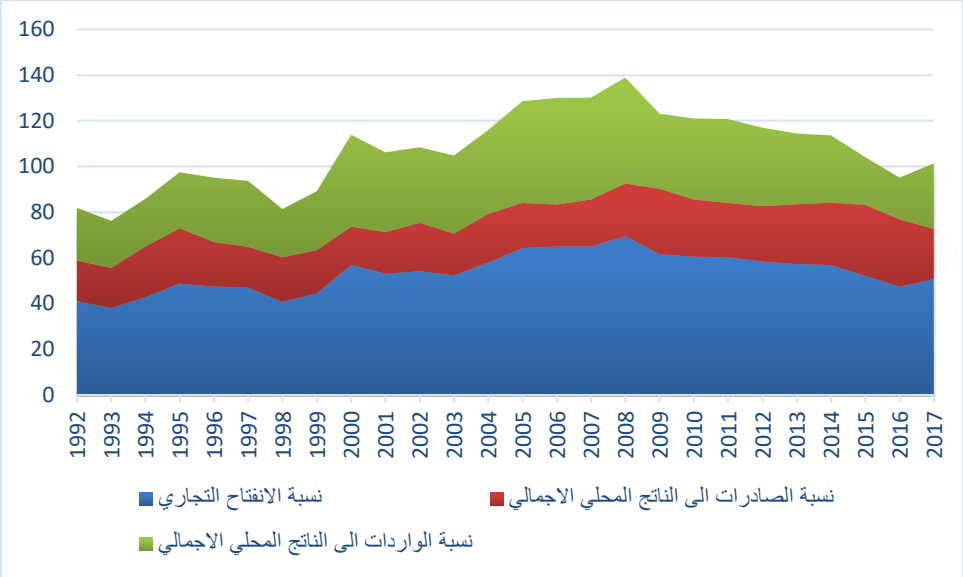

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

يتضح من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 08 ان زيادة الانفتاح التجاري تتعلق بشكل اكبر بزيادة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، على زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يلاحظ ان نسبة الزيادة في الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي عموما خلال الفترة 1992-2017 تعد ثابتة وهذا يعود لهيكل الصادرات الذي يعتمد بشكل كبير جدا على الصادرات النفطية، بينما يلاحظ ان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 1992 بـ 23,19% وبلغت ذروتها سنة 2008 بنسبة 46,37% للتراجع هذه النسبة بسبب سياسة التجارة الجزائرية، وهذا بهدف التقليل من الواردات واحلالها بالصادرات خارج البترول.

الفرع الثاني: تحليل الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1992-2017

يلاحظ من الشكل رقم 08 أن الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1992-2000 كان شبه ثابت أي انه في حالة قريبة من التوازن، اما الفترة التي تليها فيلاحظ أن الميزان التجاري شهد فائضا وهذا راجع الى أن الصادرات تفوق الواردات وهذا لارتفاع سعر البترول، وفي سنة 2009 يلاحظ ان الميزان التجاري تراجع بنسبة كبيرة جدا وهذا ناتج عن الازمة العالمية، ثم عاد ليحقق فائض خلال السنوات التي تلي هذه الازمة، أما في سنة 2012 تراجع الى ان سجل عجز تجاري نتيجة للازمة البترول وانخفاض اسعاره مما ادى الى عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

شكل 9 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1992-2017

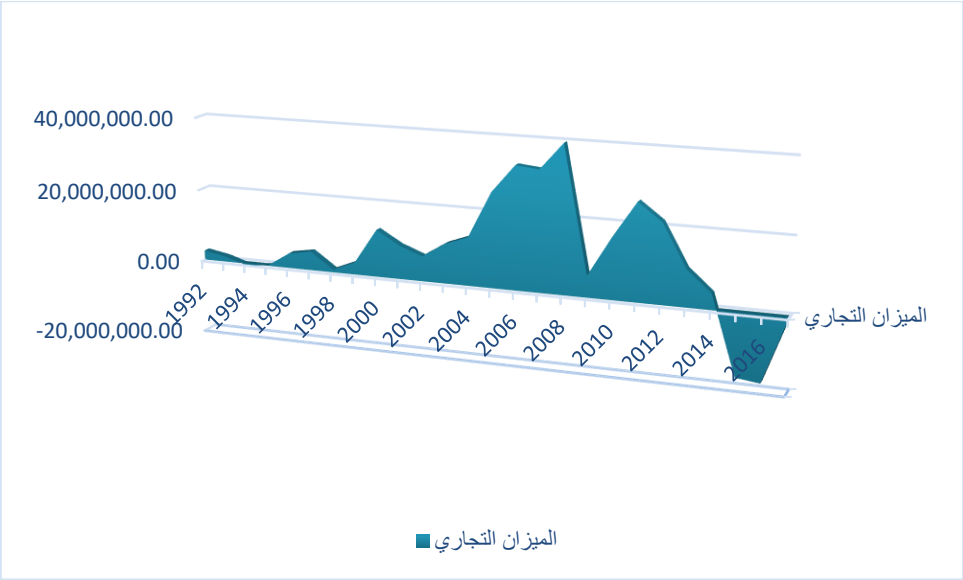

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

وتظهر المؤشرات أن التجارة الخارجية تعاني من خلل واضح إذ تتميز بتركز المحروقات اي كسلع اولية في جانب الصادرات مقابل تركز سلعي في الواردات التي يكون اغلبها سلع كمالية واستهلاكية واستثمارية من الدرجة الاولى، كما أدى إلى ربط الاقتصاد

الوطني بالمتغيرات العالمية المتعلقة بالعرض والطلب على المحروقات، وبالتالي يمكن القول انه في السنتين الاخيرتين كانت هناك خسارة في التجارة الخارجية للجزائر.

المطلب الثالث: تحليل بعض المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي

من اجل دراسة اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي سنتطرق الى بعض اهم المتغيرات التي يمكن ان يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1992-2017.

الفرع الاول: تحليل نسبة التضخم

يبين الجدول التالي تطور معدلات التضخم بعد تحرير سياسة التجارة الخارجية، فمن خلال معطيات البنك الدولي يمكن ملاحظة ان نسبة التضخم في الجزائر غير مستقرة، كما انها تسجل نسبا عالية جدا ففي سنة 1992، سجلت نسبة 22 بالمائة وهي نسبة عالية جدا، وهذا راجع للإجراءات التي اتخذتها الجزائر في اطار برنامج الاستعداد الائتماني، ثم انخفض سنة 1993، ليرتفع بعدها بنسبة كبيرة جدا حيث بلغت 30 بالمائة خلال سنتي 1994-1995 وهذا ناتج عن عدة عوامل وهي تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,7 بالمائة، وارتفاع اسعار البترول، والمديونية.

جدول 3 معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1992-2017

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التضخم	21,93	13,62	29,08	28,58	24,02	7,00	-3,13	10,86	22,65
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

نسبة التضخم	-0,48	1,31	8,33	12,25	16,12	10,56	6,42	15,36	-11,19
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
نسبة التضخم	16,08	18,24	7,48	-0,06	-0,29	-6,57	0,89	4,4	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

كما يلاحظ انخفاضا حتى سنة 2001، وهذا نتيجة الاصلاح الهيكلي، وعلى العموم تبقى نسب التضخم عالية وغير مستقرة خلال الفترة 2001-2017 رغم برنامج الانتعاش الاقتصادي، بسبب الازمات التي سادت هذه الفترة "افلاس بنك الخليفة، الازمة المالية العالمية، ويشير معدل التضخم السلبي الى ان الاقتصاد الجزائري عانى من الانكماش، ويعتبر مؤشر للركود الاقتصادي ويرجع هذا الانخفاض الى السياسات المالية والنقدية التي اتبعتهما الجزائر والتي تتضح في زيادة الايرادات، وتقليص النفقات من خلال رفع دعم الاسعار ورفع سعر الفائدة من اجل تشجيع الادخار، والتحكم في الاصدار النقدي.

الفرع الثاني: تحليل قيم كل من اجمالي تكوين راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف رأس المال بأنه سلعة منتجة في الماضي وتستخدم لإنتاج سلع أخرى في المستقبل، ويشير رأس المال التقني أو المادي إلى جميع وسائل الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات. ويشمل رأس المال الثابت (براءات الاختراع والمباني والآلات وما إلى ذلك) وتداول رأس المال (المخزون من المواد والمنتجات النهائية، قيمة حقوق ملكية الشركة. ويتيح تمويل جزء من رأس المال التقني.

جدول 4 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1992-2017

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت "م.د"	الاستثمار الاجنبي "م.د"
1992	12 996 886	30 000
1993	13 488 969	0
1994	12 082 489	0
1995	12 168 769	0
1996	11 678 752	270 000
1997	11 057 584	260 000
1998	12 407 429	606 600
1999	11 863 469	291 600
2000	11 329 109	280 100
2001	12 503 562	1 113 106
2002	13 946 805	1 065 000
2003	16 346 851	637 881
2004	20 493 466	881 851
2005	23 085 777	1 156 000
2006	27 110 118	1 841 000
2007	35 532 387	1 686 737
2008	49 987 663	2 638 607
2009	52 464 633	2 746 931
2010	58 491 145	2 300 369
2011	63 345 761	2 571 237
2012	64 388 310	1 500 402
2013	71 702 270	1 691 887
2014	80 004 619	1 503 453
2015	69 932 651	-403 397
2016	68 230 357	1 637 371
2017	69 306 047	1 200 965

المصدر: تم اعداده من طرف الطالبة اعتماد على معطيات البنك الدولي

وبناء على معطيات البنك الدولي، شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في مستوى الاستثمار المحلي، ويمكن أن يقاس ذلك من خلال التطور في إجمالي تكوين رأس المال الثابت. حيث يتضح من خلال الشكل (10) التطور الحاصل لإجمالي تكوين رأس المال الثابت, بارتفاع مستمر من سنة 1992 وهذا نتيجة للبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر، حيث فاقت قيمته 80 مليار دولار في عام 2014.

شكل 10 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

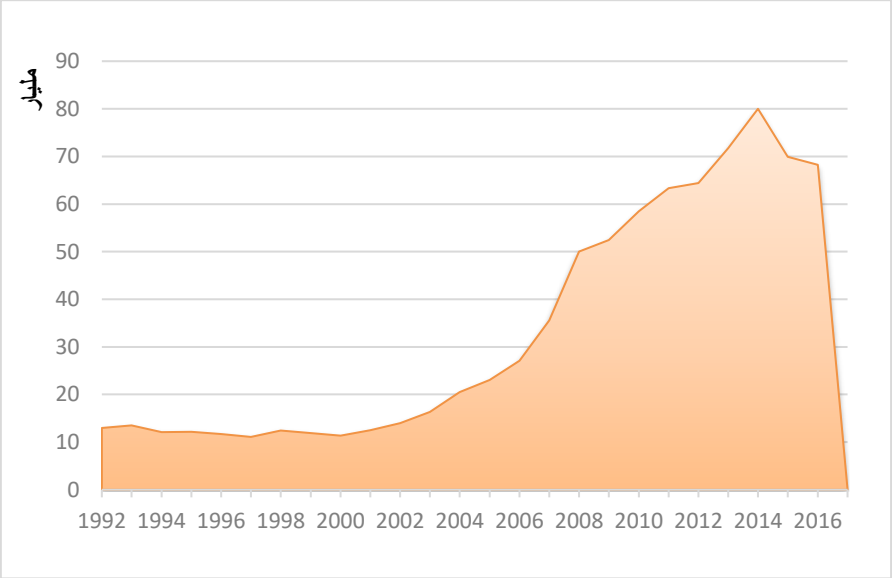

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر فيعتمد الاساس النظري للعلاقة بينه والنمو الاقتصادي على:[1]

النماذج النيوكلاسيكية للنمو والذي ينتج من عاملين اساسين هما: التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة وتتم معالجة هذين الاخيرين كمتغيرات خارجية وهذا لان قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات اخرى خارج هذا النموذج، وعليه فان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على نمو الناتج المحلي في الاجل القصير فقط، وليس

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، 2008، ص145

على المدى الطويل بافتراض تناقص الغلة لراس المال، وبالتالي يعتبر التقدم التكنولوجي القناة الاساسية التي من خلالها يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

شكل 11 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

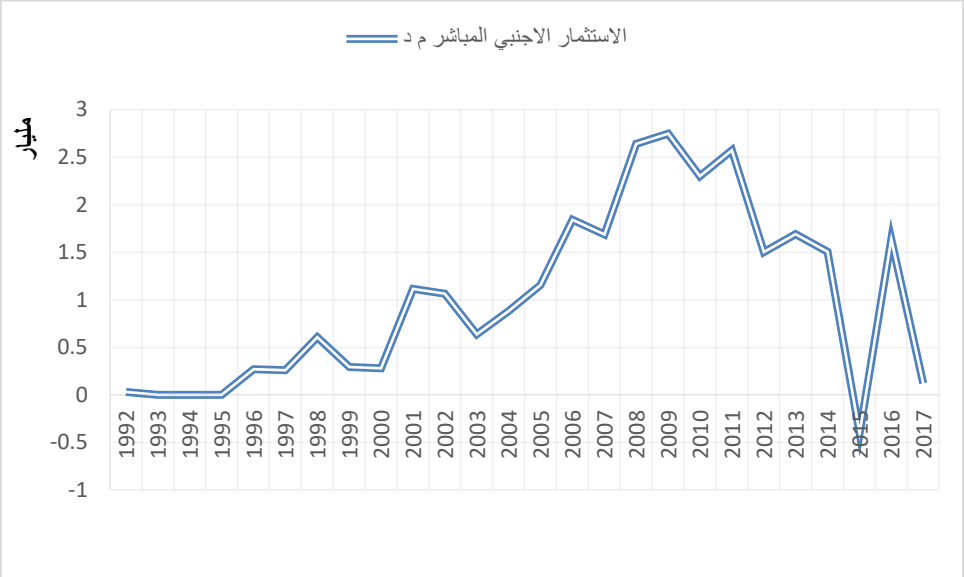

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

وحسب الشكل رقم 11 فان تدفق الاستثمارات في الجزائر عرف ارتفاعا حيث سجل قيمة 2,75 مليار دولار سنة 2009 بينما سجل النتائج السلبية سنة 2015 والتي تميزت بالأزمة البترولية، ثم حقق قفزة حيث ارتفع الى 1,64 مليار دولار سنة 2016، وهذا ناتج على التحفيزات الجبائية النسبة للمنتوجات والخدمات المستوردة، والموجهة لإطلاق مشاريع استثمارية وتوفير المنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية وتحسن اسعار البترول.

وعلى العموم، يبقى الاستثمار الاجنبي منخفض جدا مقارنة مع اجمالي تكوين رأسمال الثابت وهذا بسبب عدم توفر الاستقرار المالي في الجزائر.

الفرع الثالث: تطور صادرات تكنولوجيا المتقدمة

تشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب .[1]

جدول 5 تطور صادرات تكنولوجيا المتقدمة في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات تكنولوجيا م.	4 273	5 676	1 888	1 666	2 440	4 597	2 304	15510	21222
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات تكنولوجيا م.	3 384	6 421	11945	6 720	9 039	10643	6 607	8 442	4 418
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
صادرات تكنولوجيا م.	5 142	2 407	2 029	3 152	3 309	2 449	4 758	8 180	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال تتبع تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة نلاحظ انها ثابتة عموما وسجلت اعلى قيمة لها 21 مليون سنة 2000، ثم نلاحظ تذبذبا في قيمتها مع الانخفاض المستمر، ويمكن ربط هذه القيم بضعف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر قناة لنقل التكنولوجيا.

[1] عماد الدين أحمد المصبح، **قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري** جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2006 ص6 .

خلاصة الفصل الثاني:

عملت الجزائر على تحسين اقتصادها بعد الفترة الاستعمارية من خلال تجهيز البنى التحتية وتنظيم سياساتها لبلوغ هدفها، ولدخول الى اقتصاد السوق مرورا بعدة مراحل يمكن تلخيصها في فترة تنظيم الدولة للتجارة الخارجية والتي يمكن تقسيمها الى مرحلة تلي الفترة الاستعمارية، مرحلة تطبيق اقتصاد السوق، ومرحلة الانتعاش الاقتصادي، كما قامت بإنشاء عدة مؤسسات، ووضعت عدة برامج انمائية، واتفاقيات تجارية لتحرير التجارة ورفع الرسوم الجمركية لتسهيل المبادلات التجارية.

وبالرغم من هذه الاصلاحات يبقى الاقتصاد الجزائري في حاجة الى الانسجام مع باقي الاقتصاديات وخاصة في ظل اتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي والسوق العالمية وهذا في ظل ازدواجية الاقتصاد الجزائري الذي يعاني منها، كما نرى ان عدم استغلال الامكانيات المتوفرة يؤدي الى ارتفاع مؤشرات الاستيراد كل سنة بشكل عشوائي وهذا ما يجب العمل عليه من خلال احلال هذه المواد وطنيا عوضا منها.

وتسعى الجزائر الى الدخول في اتفاقية انشاء منطقة تبادل حر في القارة الافريقية والتي تأمل من خلالها توسيع دائرة مبادلاتها التجارية وجذب المزيد من المستثمرين.

الفصل الثالث:

انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

تمهيد:

نظرا للتقدم السريع لاقتصاديات البلدان وحاجتها للتبادل التجاري وتحرير تجارتها الخارجية الذي يؤكد الترابط الاقتصادي بين البلدان، فانه يجب ان تقنن هذه التبادلات وفقا قوانين ومعايير دولية تضمن حقوقهم وتلزمهم بواجباتهم، بهدف تبادل تجاري حر ضمن اطار قانوني منظم يتميز بمراقبة لأحكام هذا التبادل، وتعتبر منظمة التجارة العالمية وريثة اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي لها الدور الاساسي لهذه العمليات من خلال عقد اتفاقيات عدة تتعلق بمختلف القطاعات.

وسيتم التطرق خلال هذا الفصل الى ماهية المنظمة التجارة العالمية، وكذا دور العولمة في التحرير التجاري، واهم دوافع والمراحل التي مرت بها الجزائر من اجل الانضمام للمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الاول: ماهية منظمة التجارة العالمية

أصحبت منظمة التجارة العالمية من أهم المؤسسات التي تعمل على ادارة التبادل التجاري الدولي، حيث جاءت كبديل لاتفاقيات GAAT وجولاتها المختلفة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى ماهية منظمة التجارة العالمية، من خلال ابراز تعريفها، تطورها واهدافها.

المطلب الاول: تعريف منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية (world trade organization) هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع القواعد التي تحكم التجارة بين البلدان. توجد في قلب المنظمة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي يتم التفاوض بشأنها وتوقيعها من قبل معظم القوى التجارية في العالم والمصادقة عليها من قبل برلماناتها. بهدف مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم.

وقد تأسست منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995 وتمثل أكبر إصلاح للتجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. في حين كانت "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GAAT" تحكم التجارة في السلع بشكل أساسي، كما غطت منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها أيضًا التجارة في الخدمات والملكية الفكرية. حيث مهدت ولادة منظمة التجارة العالمية الطريق لإجراءات جديدة لتسوية المنازعات المختلفة.[1]

[1] منظمة التجارة العالمية على الموقع الالكتروني التالي: https://www.wto.org/indexfr.htm

المطلب الثاني: تطور منظمة التجارة العالمية

انشات منظمة التجارة العالمية من خلال أحكام اتفاقية مراكش الموقعة في 15 أبريل 1994 ، في نهاية جولة مفاوضات أوروغواي التي استمرت قرابة ثماني سنوات والتي خلفت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "G.A.T.T" والتي انطلقت سنة 1948 وقد قامت على نفس الهدف وهو تعزيز تنمية التجارة الدولية من خلال تنظيم فتح الأسواق الوطنية وتقليل الرسوم الجمركية وغيرها من العوائق أمام حركة السلع والخدمات.

وتمثل منظمة التجارة العالمية مرحلة جديدة في تنظيم التجارة الدولية التي تخضع لقوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي تم دمجها وتعديلها، كما تم إضافة الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) التي تسعى الى تحقيق نفس اهداف الـGAAT من خلال انشاء نظام موثوق به في المجال الخدمي وتضمن معاملة عادلة ومنظمة لجميع المشاركين "مبدأ عدم التمييز" [1]

وقد تحمل مجال اهتمام المنظمة اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية "TRIPS" والذي يحدد المعايير الدنيا للقوانين المتعلقة بالعديد من اشكال الملكية الفكرية، فضلا عن أحكام أكثر صرامة لمكافحة المنافسة غير المشروعة، اضافة الى انشاء هيئة تسوية المنازعات وهي نوع من المحاكم التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها تقديم شكاوى لإيجاد حل لنزاعاتهم التجارية. فالطبيعة القضائية لمنظمة التجارة العالمية تزيد من المساواة بين الدول، ومع ذلك تعكس المفاوضات توازن القوى، وغالبًا ما تكون لصالح الاقتصادات الأكثر تنوعًا للإنتاجية، والتي تهيمن على التجارة الدولية والتي تسعى إلى فرض قواعد تفضيل الجهات الفاعلة الاقتصادية الوطنية.[2]

[1] Wto.org/english/trotope/serve/gatspac.htm
[2] Marie-France BAUD-BABIC, secrétaire générale adjointe de Confrontation Europe, https://www.universalis.fr/encyclopedie/naissance-de-l-o-m-c/ consulté le 10/03/2019

المطلب الثالث: اهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة الخارجية الى مساعدة الدول للتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية، وايجاد حلول للمشكلات التي تواجهها من خلال فض المنازعات، وتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الاعضاء بها، كما تسعى الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء، وتتمثل اهم مبادئها في:[1]

- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية:

امتد هذا المبدأ من اتفاقية الجات سنة 1946 ويقصد به عدم تفضيل اي دولة عضو في المنظمة على اخرى، ومن خلال هذا المبدأ تتحقق المعاملة المتساوية بين دول الاعضاء؛

- مبدا المعاملة الوطنية:

يقصد بمبدأ المعاملة الوطنية عدم التفريق بين السلع المنتجة محليا وبين السلع المستوردة من حيث فرض الرسوم والضرائب، من اجل تحقيق المنافسة الكاملة بين السلع المستوردة والسلع المحلية؛

- مبدا الشفافية:

اعتماد على مبدا الشفافية يجب على كل الدول الافصاح عن جميع القوانين والانظمة التي تحكم التجارة بها، وكذا توفير كل المعلومات المتعلقة بسياساتها الاقتصادية، للمصدرين والمستوردين وتبليغهم في حالة القيام بتعديلات.

[1] شرادي نبيل، **دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار،كلية الحقوق، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2017، ص 214

- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية وحظر القيود الكمية:

يجب على الدول الاعضاء الغاء القيود الكمية، وتخفيض الرسوم الجمركية للمستوردين والمصدرين.

وتتجلى اهم اهدافها فيما يلي:[1]

- ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية:

تجتمع الدول في شبه منتدى أوناد حيث يتباحث الاعضاء فيه شتى الامور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الاطراف، من اجل:

- عقد اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة واعطاء فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الاعضاء لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون المنظمة؛
- تجمع الدول الاعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية، وتحقيق مستوى اعلى من التحرير ودخول الاسواق في القطاعات المعنية.

- تحقيق التنمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق، كما تمنحها مساعدات تقنية والتزامات اقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الاقل نموا من بعض احكام اتفاقيات المنظمة.

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 70-72

- تنفيذ اتفاقية اورجواي:

تعتبر الجات اساس منظمة التجارة العالمية وهذا من اجل العمل في اطار قانوني ومؤسساتي جد فعال؛

- حل المنازعات بين الدول الاعضاء:[1]

قد تحصل نزاعات بين دول اعضاء المنظمة العالمية للتجارة لذا تتولى هذه الاخيرة حل هذه المشاكل والخلافات وتعتبر هذه المهمة هدفا من اهدافها خاصة انها قوة رادعة وفعالة؛

- اقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء من الناحية التجارية
- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة يسوده المنافسة المشروعة بين الدول من حيث الجودة والنوعية والكفاءة الاقتصادية؛
- ايجاد آلية تواصل ما بين الدول:

تتميز المعاملات التجارية بين الدول بالشفافية، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية، لذا وجب اخطار الدول الاعضاء لبعضها البعض بالتشريعات التجارية وغيرها من الانظمة والاحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية، كما تتيح اتفاقية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء الاطلاع على النظام التجاري لكل الدولة، كما تحاول وضع تشريعات قانونية ثابتة وعادلة لقيام مشاريع تجارية الضخمة.[2]

[1] شرادي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 215
[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سبق ذكره**، ص 70-72

المبحث الثاني: عولمة التجارة

لظاهرة العولمة دور كبير في تشابك الاقتصادات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية مع الدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات، ومن اجل تحقيق التحولات الهيكلية بطريقة فعالة كان لا بد من ادخال موضوع "تسهيل التجارة" اول مرة سنة 1996، في بيان المؤتمر الوزاري الاول للمنظمة، الذي ضم اربع قضايا اطلق عليها قضايا سنغافورة وهي:[1]

- تقييم تعهدات أعضاء المنظمة بالنظر الى اتفاقيات وقرارات المنظمة؛
- متابعة المفاوضات القائمة ودراسة جدول اعمالها؛
- أخذ نظرة حول تطور التجارة العالمية؛
- مواجهة التحديات اللازمة للاقتصاد العالمي الدائم التغير.

المطلب الاول: مفهوم العولمة

يقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الاسواق وترك الاسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الاموال وتفسح المجال واسعا امام اصحاب رؤوس الاموال لجمع المزيد من المال.[2]

كما ان مفهومها لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره، وقد تسارعت خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات.

[1] www.wto.org/english/the wto_e/minit3_e/min96/min96_e.htm

[2] احمد عبد العزيز، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، العراق، ص64

المطلب الثاني: اهداف العولمة ونتائجها

يكمن تحديد اهداف العولمة فيما يلي:[1]

- تهدف العولمة الى تصفية انماط الانتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الانتاج الرأسمالي، وهذا في ظل تعدد انماط الانتاج في كافة البلدان النامية وخاصة منها العربية؛
- في ظل تزايد السريع لعدد السكان، يجب ان يقابله انتاج واستهلاك في ظل شروط الرأسمالية؛
- تهدف العولمة الى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية الى العمل المأجور وذلك بجعل دخولهم تعتمد على السوق فقط؛

اما اهم النتائج فيمكن ابرازها على النحو التالي:

- ادت العولمة الى تزايد البطالة بجميع اشكالها وهذا لتحول في شكل ملكية وسائل الانتاج لصالح ملكية الخاصة مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على العمل مقارنة بعرضه؛
- تصدير الصناعات الاكثر تلوثا الى البلدان النامية؛
- ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد بسبب تحرير التجارة الخارجية والغاء سياسات الدعم للصادرات في دول الرأسمالية؛
- تراجع الصناعات التحويلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، نتيجة لاعتمادها على السياسات الحمائية؛
- يتوقع اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع مما ينعكس على اهمية النفط في البلدان المصدرة له.

[1] مصطفى محمد العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية**، مجلة الفكر الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 315-316

المطلب الثالث: آثار وعراقيل العولمة في البلدان العربية

للعولمة عدة آثار خاصة على البلدان العربية ، يمكن تقسيمها الى اثار سلبية واخرى ايجابية كالتالي:[1]

- الآثار الايجابية تتمثل في:

- زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة نحو التصدير، وهذا من خلال تخفيض التعريفة الجمركية؛
- تعد اتفاقية الجات التي تنص على ضمان عدم اللجوء الى المقاييس والمواصفات لخلق حواجز غير تعريفية اضافية، محفزا للدول العربية لزيادة صادراتها؛
- تعتبر معاملة الدولة الاولى بالرعاية التي تمنحها المنظمة ميزة جيدة لتقوية صادرات الدول العربية في اسواق الدول الاعضاء في الجات؛

بالرغم من الآثار الايجابية التي يمكن ان تستفيد منها الدول العربية، يجب ان نتطرق ايضا ما يمكن ان ينجم من آثار سلبية وتتمثل فيما يلي:

- حسب الدراسات حول آثار انضمام البلدان العربية للمنظمة فان هذه الاتفاقية سوف تؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات العربية من المواد الغذائية الى ثلاثة اضعاف عما كانت عليه؛
- اهم الصادرات العربية هي المواد الخام لذا تواجه اقتصاداتها درجة كبيرة من المنافسة في مجال السلع الصناعية؛

[1] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي ، **العولمة وتاثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، عدد الاول، 2002 ، ص40

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى مصاعب ستواجه صناعة البتروكيميائية، وكذا منتوجات الورق والبلاستيك والاثاث والاخشاب لأنها لا تزال في بدايتها للمنافسة الدولية؛
- كما سيأثر هذا الانضمام سلبا على تحرير قطاع الخدمات والمتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات، وهذا لأنها تعاني عجز في ميزان خدماتها؛
- تضمنت هذه الاتفاقيات فيما تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية كمشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والمركزية، وكذا توسيع نطاق المناقصات الحكومية للأشغال العامة والمرافق
- ارتفاع تكلفة المعيشة للفرد العربي، وتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الاعضاء من غير الدول العربية في المنظمة.

ومنه يمكن القول بانه بالرغم من الآثار الايجابية، فان انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة الدولية لها انعكاسات السلبية كبيرة لذا يجب عليها موازاة مع الانضمام وضع قوانين التي تحافظ على اساس الدولة.

كما تتمثل أهم عراقيل العولمة في البدان العربية تتمثل في:[1]

- إشكالية النظرة الى التنمية حيث تنقسم هذه النظرة الى موقفين الاول لليبراليين الاقتصاديين الذين يعتقدون ان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي يرفع من مستوى المعيشة ويحقق الازدهار ويؤدي الى تقليص تفاوت مستويات التقدم والعلم والتكنولوجيا والدخل داخل المجتمعات العربية والعالم المتقدم، بينما الموقف الثاني وهم من لا يعتقدون بصواب ذلك، معتمدين ان النمو الاقتصادي وحده لا يكفي في

[1] منير الحمش، **العولمة ليست الخيار الوحيد**، دمشق ط2، 1999، ص 409،410

البلدان النامية ولا بد ان يترافق ذلك مع عدالة التوزيع واعادة توزيع الثروة والدخل ورفع مستوى المعيشة الى جانب برامج القضاء على الفقر والبطالة والجهل، وكذا تقريب الفجوة العلمية والتقنية؛

- خصوصية الواقع العربي نظرا لوجود الثروة النفطية تسعى القوى العظمى الى ضم البلدان النامية لمشروع المسمى "الشرق الاوسط الكبير" في اطار اعادة ترتيب المنطقة العربية؛
- ثقافة السوق الليبيرالية الجديدة وهي ثقافة تتعارض مع ثقافة المجتمعات العربية وتراثها وتقاليدها وتكمن خطورتها في تصورها ان بإمكانها تنميط سلوك الناس وقيمهم بالاستناد الى ما استطاع تحقيقه عمالقة العولمة من مكتسبات، والذي يؤدي الى سيادة منطق وحيد وباتجاه فكري حدي ذو ابعاد سياسية واقتصادية وثقافية تتطابق ومسار العولمة؛
- دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي حيث تؤدي العولمة الى ازالة الحدود امام البضائع والسلع والاموال والاشخاص، وفي نفس الوقت تدعو الى انسحاب الدولة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والتأكيد على اهمية القطاع الخاص من خلال خصخصة القطاع العام خاصة في مجال الصحة والتعليم في الوقت الذي يعتبر القطاع الخاص ليس مؤهلا للقيام بهذه المهام بمفرده؛
- التعامل مع ظاهرة العولمة فلطالما كانت البلدان الصغيرة ذات الشعوب الضعيفة والفقيرة ترضخ للبلدان الرأسمالية وشروطها لعدم وجود اختيار اخر من خلال الالتحاق بتكتل اقتصادي يقوده احد المراكز الرأسمالية الرئيسية والانضمام الى منطقة التجارة العالمية، وهذا لغرض تحسين اوضاع البلاد مما قد يؤدي الى الانسلاخ الانتقائي، بينما يمكن للدول لغرض التعامل مع العولمة ان تندمج مع الوقاية اي التركيز على الاندماج دون الانسلاخ.

المطلب الرابع: علاقة التحرير التجاري والعولمة واثرهما على الدول النامية

أدت السياسات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وكذا البنك الدولي الى استقلالية السياسات التجارية للبدان، ونتج عنها عدة اثار نذكر من بينها:[1]

- ارتفع حجم التجارة الدولية الى 19,5 ترليون دولار سنة 2018، فقد استقر نصيب مجموعة البلدان النامية من التجارة العالمية 20%، رغم انها تمثل 75% من سكان العالم؛
- تدفق اكثر من تسعين بالمائة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية واوروبا والصين، رغم ان دعاة العولمة والتحرير التجاري كانوا يزعمون ان البلدان النامية سوف تسفيد منه ايضا؛
- ارتفاع اجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل كبير من 603 مليار دولار عام 1980، الى 2,5 ترليون دولار سنة 2004 الى ان وصلت 7,8 ترليون دولار سنة 2018، ما يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي يصل في بعض الاحيان الى 100%؛
- ادت عولمة الاسواق المالية وما نجم عنها من تحرير مالي الى الغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، كما انها عرّضت الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الاموال القذرة، وتعرض البلد لهجمات المضاربين، وكذا اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وشجعت لتهريب رؤوس الاموال الوطنية للخارج؛
- تراجع مساهمة الدول النامية في الناتج المحلي العالمي مقابل الدول المتقدمة.

[1] يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة واثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011 ص186

وبالتالي يتضح انه في ظل العولمة والتحرر المتسارع ومحاولة ادماج البلدان النامية يؤدي الى تدهور اقتصادياتها ، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها وافقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، كما ادت الى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعريض اقتصادها الى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الاجنبية، واعطاء فرص كبيرة لاستيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الاساسية مما ينتج عنه تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية بعدما انتقلت عملية صنع الكثير من قراراتها من مستواها الوطني الى منظمة التجارة العالمية.[1]

المبحث الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987.

وقد تم عقد انثتا عشرة جولة من المفاوضات متعددة الأطراف للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سلسلة مفاوضات ثنائية مع 11 دولة عضو، ولا تزال المفاوضات قائمة الى غاية هذه الساعة.

[1] المرجع نفسه، ص189

المطلب الاول: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وهذا لعدة اسباب اهمها:[1]

- يعد انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وسيلة لانتقال الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق؛
- مساعدة الادارة على رفع الضغط والمساومات ومساعدتها لمكافحة التمييز والرشوة؛
- رسم سياسة اقتصادية وتجارية واستراتيجية تنموية على المدى الطويل تكون مطابقة لشروط والتزامات الانضمام؛
- اعادة هيكلة الرأسمال البشري التي تتحكم في الادارة الجزائرية؛
- اعطاء فرص اكبر للمستثمرين وخاصة الصغار منهم، والقضاء على المعاملات التميزية؛
- اعطاء اهمية اكبر للمؤسسات القادرة على منافسة المنتجات الدولية؛
- اعطاء فرص اكبر للاستثمار في رأسمال البشري الذي يعتبر العنصر الاساسي في العملية الانتاجية؛
- الاستفادة من مزايا التي تمنح للدول النامية بصفتها عضو بمنظمة التجارة العالمية، يمكن ذكرها في النقاط التالية:
  - يمكن فقط لأعضاء المنظمة ممارسة الحقوق المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛
  - مساعدة البلدان الاعضاء على توسيع التجارة الدولية؛

[1] قرارية فتيحة، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة –رهانات وآفاق-**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد1، ادرار-الجزائر؛ 2020 ص80-81

- يمكن للدول الاعضاء الاستعانة بآلية فض النزاعات للدفاع على حقوقهم التجارية؛
- كما يمكن للدول الاعضاء تفادي المفاوضات الثنائية، من خلال استفادتهم من الاطار العام للمفاوضات المتعددة الاطراف؛
- من خلال مشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف للمنظمة يستفيد الاعضاء من عدة وسائل لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية.

المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر للتسريع بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية

هناك العديد من الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر للتسريع بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتتمثل فيما يلي:[1]

- تعديل المنظومة القانونية:

اجرت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الاصلاح التشريعي من خلال مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الامر الذي يسهل من عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات، كما قامت ايضا بتعديل قانون الاستثمار سنة 1995، مما اعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، لذا سيساعد ها التعديل في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي كما يساعد في استقطاب الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر لذا اصدرت هذه الاخيرة امر رئاسي في اوت 2001 يتضمن قانون الاستثمار، كما صادقت على اتفاقية "بيرن" المتعلقة بحماية الاعمال الادبية والفنية في سنة 1997، مما ساعد على فتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات. كما وقعت على الجزائر على اتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 73

المتعلقة بالتجارة والتي تنص على ضرورة التزام الدول الاعضاء في المنظمة بعد محاور، منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة الى الاعمال الفنية والتقنية.

- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

ان اول اجراء ملموس رسمي يخص التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990، من خلال اعادة الاعتبار لتجار الجملة حيث سمح لهم استيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم اعفائها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

وفي سنة 1994، قامت الجزائر بفتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، وتسهيل الحصول على العملة الصعبة للقطاع الخاص، مما ادى الى خفض الاحتكار. وتضمن برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 اعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة.

كما يجب على الجزائر من اجل انضمامها للمنظمة القيام بعدة اجراءات وهي على النحو التالي:[1]

قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام فعليا الى هذه المنظمة في جوان 1996، وتم اعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء بترأسه سفير الارجنتين لدى المنظمة وهو الذي كلف بمتابعة انضمام الجزائر الى المنظمة؛

تقديم مذكرة السياسية التجارية بتاريخ 05 جوان 1996 وهي مذكرة تقدمها الدول الراغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية التجارية تحتوي على شرح السياسة الاقتصادية، مع تقديم

[1] المرجع نفسه، ص74

جميع المعلومات ذات الطابع العام المتضمنة سياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، شرح وتوضيح السياسة الصناعية، ثم شرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثالث: جولات مفاوضات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية

تم انعقاد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر اثنا عشرة (12) اجتماع رسمي واجتماعين (02) غير رسميين.[1] ومرت مفاوضات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية بعدة جولات تتمثل فيما يلي:[2]

- الجولة الاولى:

بدأت الجولة الاولى سنة 1996 بإيداع المذكرة النهائية، وتوزيعها على الاعضاء من اجل مناقشتها، وتم اول لقاء رسمي لأول مرة بين فوج العمل والوفد الجزائري في سويسرا؛

- الجولة الثانية:

تم تأجيلها جولة المفاوضات الثانية سنة 1990، لفشل مؤتمر سياتل، واستفاد سنة 2001 الخبراء الجزائريين من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة العالمية للتجارة، كما تم اعادة صياغة ملف طلب العضوية في نفس السنة؛

- الجولة الثالثة:

تمت هذه الجولة في 07 فيفري 2002، وفيما يلي اهم ما تضمنت:

- ✓ خوصصة المؤسسات في ظل الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق؛
- ✓ تم تحرير بعض القطاعات كقطاع الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم...؛

[1] وزارة التجارة، **مرجع سبق ذكره**

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، ط1، 2010، ص237

- ✓ يظهر اهتمام الجزائر في دخول الاقتصاد الحر في العقد المشاركة مع الاتحاد الاوروبي؛
- ✓ تطبيق برنامج واسع للإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية؛
- ✓ تقديم حقوق الاستهلاك الداخلي والتي تمثلت في الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المواد البترولية، حقوق التداول، حقوق الضمان، للإشارة ان هذه الرسوم تطبق بنفس الطريقة التي تطبق بها على المواد المستوردة.

- الجولة الرابعة:

انعقدت هذه الجولة في جنيف يوم 16 نوفمبر 2002، اهم ما جاء فيها:

- ✓ مناقشة قوانين حماية الملكية الفكرية؛
- ✓ مناقشة التسعيرة الجمركية حيث تم ابقاء ثلاث اسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية 5%، 15%، 30%؛
- ✓ اخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية الى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة.

- الجولة الخامسة:

تم انعقاد الجولة الخامسة من المفاوضات في ماي 2003، حيث تم التأكيد على مرونة التشريعات الوطنية مع تلك المعمول بها عالميا، كالمصادقة على قوانين الملكية الصناعية، وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.[1]

- الجولة السادسة:

تم ابرامها في شهر جانفي 2004، تم خلالها مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتم عرض اهم الاصلاحات

[1] محمد دياب، **المرجع نفسه**، ص 239

التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الحكومة الجزائرية والعضوية العامة للاقتصاد، من بينها تعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية والتي تشمل المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع. [1]

- الجولة السابعة:

وفي شهر نوفمبر تمت الجولة السابعة من المفاوضات، حيث تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر الى الاسواق العالمية، ومدى التقدم الذي احرزته اجندة التحولات في المنظمة التشريعية الجزائرية، وتطابقها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، كما تم خلال هذه الجولة رفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر من اجل منافسة نزيهة.

- الجولة الثامنة:

تم خلالها مناقشة تحرير قطاع الخدمات كالاتصالات السلكية واللاسلكية، الفندقة المياه، الصحة، النقل، وهذا في جانفي 2005.

كما تم التطرق الى سياسة الخوصصة المتبعة في الجزائر، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارت، اجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية والزراعية.

- الجولة التاسعة:

خلال هذه الجولة التي اقيمت في سبتمبر 2006 بلغ مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مرحلته النهائية، حيث تم الشروع في التقرير النهائي وتم التقدم في المفاوضات في اغلب محاور هذا التقرير.[1]

[1] محمد دياب، **المرجع نفسه**، ص240

كما ان الاجتماع التاسع لفوج العمل المكلف بمتابعة مسار انضمام الجزائر الذي انعقد في جانفي 2008 بجنيف، تضمن الاصلاحات التي تبنتها الجزائر خاصة الجانب المتعلق بتحرير التجارة الخارجية، والاصلاحات التكميلية الاخرى والتي تتعلق بالمؤسسات العمومية وسعر الغاز، اما فيما يخص المفاوضات الثنائية حول الاسعار والخدمات، فدق قامت الجزائر بمراجعة جديدة لعروضها التمهيدية التي عقدت من اجلها سلسلتين من اللقاءات الثنائية في ديسمبر 2007 وجانفي 2008 على التوالي حيث تم الاتفاق مع خمسة اعضاء من بين ستة عشرة عضو، ماعدا اهم شريكين اقتصاديين وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

- الجولة العاشرة:[2]

من بين اهم المحاور التي تم التطرق اليها في الجولة العاشرة سنة 2009، النفط والغاز لاعتبارهما مصدر 97,86% لسنة 2007، لموارد العملة الصعبة، كما انه يعتبر 32% من الناتج المحلي الاجمالي. اضافة الى ان المستهلك الجزائري يدفع اسعارا اقل من الاسعار الدولية وهذا ما اعتبره اعضاء المنظمة من بين اهم العوائق.

- الجولة الحادية عشر:

في الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الانضمام الجزائري في 5 أبريل 2013، قام أعضاء منظمة التجارة العالمية بتقييم المفاوضات الثنائية حول السلع والخدمات، واستمرار مراجعة التجارة الخارجية الجزائرية على أساس التقرير المعدل لفريق العمل واستعراض التطورات المتعلقة بالتشريعات.

[1] محمد دياب، **المرجع نفسه**، ص242
[2] محمد دياب، **المرجع نفسه**، ص244

- الجولة الثانية عشرة:

احرزت الجزائر تقدما كبيرا في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والذي يظهر في ترحيب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي حققته الجزائر في تعديل نظامها التجاري وأعربوا عن دعمهم القوي لانضمامها المبكر، خلال اجتماع فريق العمل المعني بالانضمام إلى الجزائر في 31 مارس 2014، على النحو المبين في مشروع التقرير المنقح لمجموعة العمل. والذي يعرض مشروع تقرير مفاوضات الجزائر مع الأعضاء وخطة العمل التشريعية الحالية. حيث ركزت تعليقات الأعضاء على قيود الاستيراد الكمية ، بما في ذلك الحظر، وقيود الاستثمار، ودعم الصادرات، والتطبيق التمييزي للضرائب الداخلية ، ونظام تسجيل المؤشرات الجغرافية وسياسات التسعير وحقوق التسويق والسياسات الزراعية.

اما القضايا الأخرى التي يجب معالجتها تتمثل اساسا في السياسات الصناعية والإعانات، والحواجز التقنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

حيث وقعت الجزائر وقدمت إلى أمانة منظمة التجارة العالمية خمس اتفاقيات ثنائية للوصول إلى الأسواق مع كوبا وفنزويلا وسويسرا والبرازيل وأوروغواي. وحث السفير دالوتو الأعضاء ودولة الجزائر على مواصلة مفاوضاتهم الثنائية البناءة.

وأكدت الجزائر عزمها الانضمام إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ATI) عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهي اتفاقية متعددة الأطراف تتطلب من المشاركين إلغاء جميع التعريفات المطبقة على منتجات تكنولوجيا المعلومات التي تغطيها الاتفاقية.

كما أعلنت الجزائر عن مشاركتها في معاهدات الإنترنت الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، مما يساهم في تحديث واستكمال معاهدات الويبو الرئيسية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة وكذلك نظام العلامات التجارية الدولي – مدريد الذي يسمح بتسجيل وتجديد العلامات التجارية من قبل الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم.[1]

[1] https://www.wto.org/french/news_f/news14_f/acc_dza_31mar14_f.htm

خلاصة الفصل الثالث:

تعد منظمة التجارة الهيكل الاساسي لتنظيم التجارة العالمية من خلال وضع قوانين دولية من اجل تنظيمها وتسهل حركتها وسلاستها، وكذا ضمان انفتاح التجارة العالمية، ومحاربة المنافسة غير مشروعة.

كما تساهم العولمة في زيادة كفاءة الاسواق وسهولة انتقال التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي والتي تعتبر من العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات الاجنبية وبالتالي زيادة تدفق حركة رؤوس الاموال والمساهمة في فتح الحدود وتقليص العوائق الجمركية، ولكن رغم هذه الايجابيات تبقى لها عراقيل، خاصة على مستوى البلدان النامية.

حيث أبدت دولة الجزائر نيتها للانخراط سنة 1987، لعدة دوافع ابرزها اللجوء الى صندوق النقد الدولي مما حتم عليها اتخاذ اجراءات للتسريع بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية كخطوة اولى والقيام بجولات مفاوضات انضمام لها.

ومن اجل انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يجب التركيز على عدة جوانب اهمها تأهيل القطاع الاقتصادي وخضوعه للمنافسة الدولية، هذا ما يستوجب تصنيف المنتجات الجزائرية، وكذا مراجعة الترسانة القانونية بما يتماشى مع القوانين الدولية للتجارة، اضافة الى هذا يجب اعادة النظر في التدابير التصحيحية التي من شأنها المساعدة على مكافحة الاغراق والدعم الذي يكمن ان يستهدف اقتصاد الجزائر.

الفصل الرابع:

قياس آثار سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

تمهيـــد:

نهدف من خلال التحليل الإحصائي إلى التعرف على محددات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي سيرمز له بـ pib–ph في الجزائر، وتتبع سلوك المتغيرات ذات الصلة المقترحة. ولهذا الغرض سنركز على جانبين:

- الأول: سنخصصه للتحليل الإحصائي للمتغيرات المعتمدة، بتوظيف بعض مؤشرات الإحصاء الوصفي الأوليّة؛ لغرض التّعرف على شكل تطور قيم متغيرات الدراسة.
- الثاني: سيتم تقدير النماذج القياسية، من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير مجموعة من النماذج القياسية لغرض تحديد المتغيرات المتحكمة في تطور سلوك المتغير التابع. وسوف نركز على النّموذج الذي يضم جميع المتغيرات المستقلة المقترحة، وكذلك على النّموذج المقبول من حيث التقييم الجزئي والتقييم الكلي.

المبحث الاول: تحليل المتغيرات المعتمدة

المطلب الاول: بيانات المتغيرات المعتمدة

تم تجميع بيانات الدراسة اعتماد على مؤشرات والمعطيات المتاحة على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 1992 الى 2017، والمبينة في الدول التالي:

جدول 6 بيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

pib ph	ouv-c	Inv	EXPt	INF	K	السنة
1766.055	40.997	30000000	4272717	21.926	12996886371	**1992**
1797.524	38.071	0	5676489	13.624	13488969308	**1993**
1499.972	42.898	0	1888488	29.078	12082489429	**1994**
1444.908	48.745	0	1666312	28.577	12168768699	**1995**
1596.030	47.527	270000000	2440222	24.022	11678752450	**1996**
1612.009	46.872	260000000	4596669	7.002	11057583661	**1997**
1588.481	40.693	606600000	2303648	-3.131	12407428954	**1998**
1581.005	44.586	291600000	15510125	10.856	11863469222	**1999**
1757.018	56.948	280100000	21221581	22.655	11329108720	**2000**
1732.858	53.106	1113105541	3383607	-0.482	12503561726	**2001**
1774.034	54.207	1065000000	6421476	1.311	13946804858	**2002**
2094.336	52.375	637881239	11944911	8.329	16346850897	**2003**
2598.908	57.981	881851385	6720100	12.246	20493466337	**2004**
3100.122	64.303	1156000000	9039068	16.117	23085776860	**2005**
3464.610	65.001	1841000000	10642822	10.564	27110117796	**2006**
3935.183	65.044	1686736540	6607471	6.423	35532387429	**2007**
4905.255	69.460	2638607034	8441609	15.355	49987662785	**2008**
3868.831	61.561	2746930734	4418241	-11.190	52464632535	**2009**
4463.395	60.497	2300369124	5141641	16.082	58491145490	**2010**
5432.413	60.362	2571237025	2407114	18.241	63345761217	**2011**
5565.135	58.473	1500402453	2028775	7.481	64388309740	**2012**
5471.123	57.211	1691886708	3152281	-0.062	71702269674	**2013**
5466.426	56.810	1503453102	3308544	-0.290	80004619069	**2014**
4160.220	52.070	-403397081	2449466	-6.572	69932650653	**2015**
3916.882	47.539	1637370975	4758110	0.890	68230357144	**2016**
4055.20	50,742	120096528	8180790	4.4	69306047.42	**2017**

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

حيث:

- **K:** اجمالي تكوين رأسمال الثابت؛
- **INF:** التضخم؛
- **EXPt:** صادرات تكنولوجيا متقدمة؛
- **Inv:** الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- **ouv-c:** نسبة التحرير التجاري؛
- **pib ph:** نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثاني: تطور قيم متغيرات الدراسة

من اجل دراسة تطور قيم متغيرات الدراسة سيتم تحليلها احصائيا باستعمال بعض مؤشرات الاحصاء الوصفي من خلال الجدول التالي:

جدول 7 حساب مؤشرات الاحصاء الوصفي

المتغير	K	Inf	Expt	Inv	Ouv-c	pib-ph
أقل قيمة	11057583661	-11.2	1666312	-403397081	38.071	1444.908
أكبر قيمة	80004619069	29.1	21221581	2746930734	69.460	5565.135
المتوسط الحسابي	33465593241	10.0	6017659.48	1052269391	53.734	3063.709
الإنحراف المعياري	24845751676	10.8	4702106	929788609	8.6	1521.7
معامل الاختلاف %	74.2	108.4	78.1	88.4	16.0	49.7

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 07

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة

1-نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي pib-ph:

نلاحظ أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، تتراوح بين أقل قيمة وهي 1 444,9 (دولار) وكانت سنة 1995، وأكبر قيمة 5 565.1(دولار) وكانت سنة 2012، وذلك بمتوسط حسابي 3 063.709 (دولار) وانحراف معياري 1 521.7 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 49.7%. وهذه القيمة في تزايد إلى غاية سنة 2008 ثم تنخفض سنة 2009، لتبدأ في الارتفاع بعدها لسنتين متتاليتين، وتعرف استقرار إلى غاية سنة 2014، ولكنها تنخفض مرة اخرى، كما هو مبين من الشكل رقم 18 ويتبين من جدول قيم الارتباطات، أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي موجب ودالّ مع كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت K، الاستثمار الاجنبي المباشر inv ، نسبة التحرير التجاري ouv-c ؛ بينما الارتباط مع التضخم inf و صادرات تكنولوجيا المتقدمة expt سالبا وغير دال إحصائيا.

شكل 12 تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مليون دولار

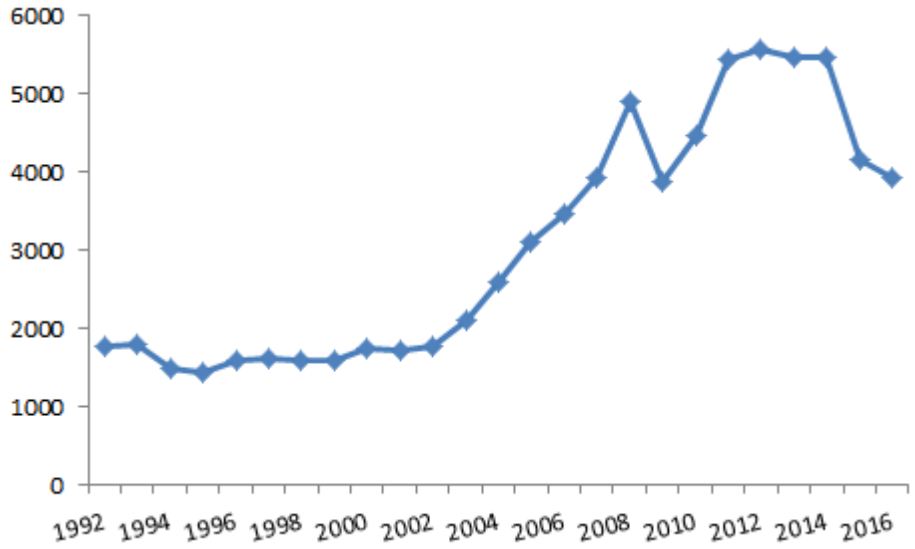

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 07

2-اجمالي تكوين راس المال الثابت K

نلاحظ أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت، تراوح بين أقل قيمة وهي 11 057 583 661(دولار) وكانت سنة 1997، وأكبر قيمة 80004619069 (دولار) وكانت سنة 2014، وذلك بمتوسط حسابي 33465593241 (دولار)، وانحراف معياري 24845751676 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 74.2%. وهذه القيمة في تزايد إلى غاية سنة 2014 ثم تنخفض بعدها لسنتين متتاليتين 2015 و2016 كما هو مبين من الشكل رقم 19. ويتبين من جدول قيم الارتباطات أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي موجب ودالّ مع كل من الاستثمار الاجنبي المباشرinv ، نسبة التحرير التجاريouv-c ؛ بينما ارتباطها مع التضخمinf سالب ودالّ، ولكنه مع صادرات تكنولوجيا المتقدمةexpt سالبا وغير دال إحصائيا.

شكل 13 تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت مليون دولار

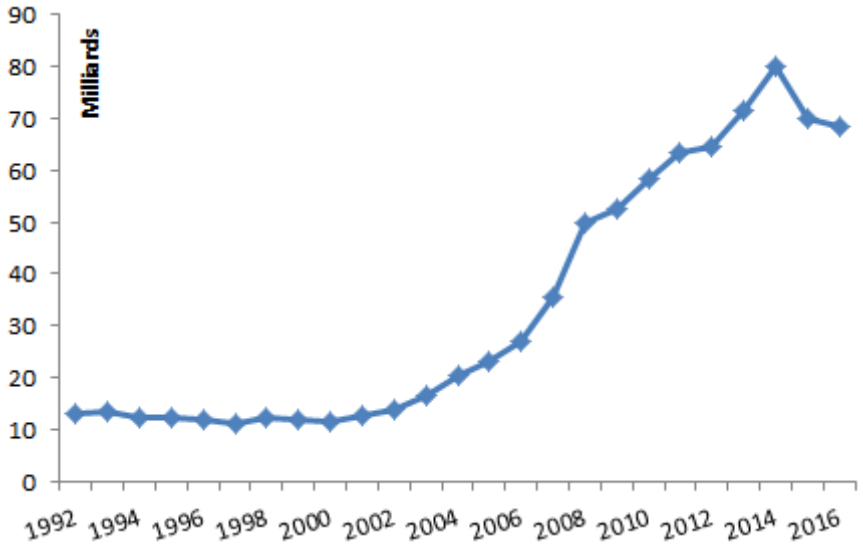

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 07

3-التضخم inf

نلاحظ أن متغيرة التضخم تراوح بين أقل قيمة وهي -11.2 (دولار) وكانت سنة 2009، وتشير الإشارة السالبة إلى ان الاقتصاد يعاني من الانكماش[1]، وأكبر قيمة 29.1 (دولار) وكانت سنة 1994، وذلك بمتوسط حسابي 10.0 (دولار) وانحراف معياري 10.8 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 108.4%. وهذه القيمة في تذبذب شديد طيلة فترة الدراسة كما هو مبين من الشكل رقم (20). ويتبين من جدول قيم الارتباطات أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي سالب ودالّ فقط مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت K، بينما ارتباطها مع المتغيرات الأخرى غير دال وهو سالب مع كل من الاستثمار الاجنبي المباشر inv، نسبة التحرير التجاري ouv-c؛ وموجب مع صادرات تكنولوجيا المتقدمة expt

شكل 14 تطور نسبة التضخم دولار

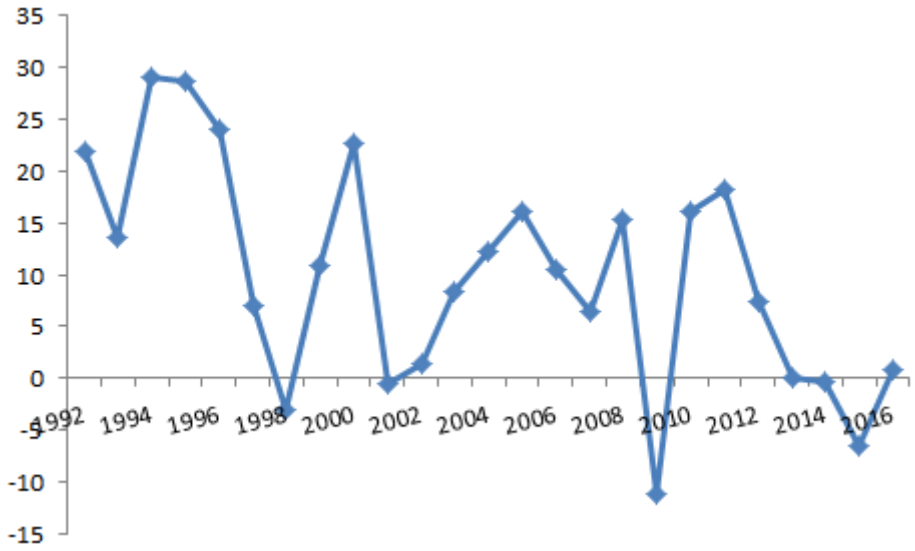

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 07

[1] يعتبر كثير من الاقتصاديين معدلات التضخم السالبة مؤشر غير جيد وجرس إنذار للركود الاقتصادى، خاصة فى ظل ما يتسبب به من زيادة فى القيمة الحقيقية للديون بالدولة.

4-صادرات تكنولوجيا المتقدمة

نلاحظ أن صادرات تكنولوجيا المتقدمة، تراوحت قيمتها بين أقل قيمة وهي 1666312 (دولار) وكانت سنة 1995، وأكبر قيمة 21221581 (دولار) وكانت سنة 2000، وذلك بمتوسط حسابي 6017659.48 (دولار)، وإنحراف معياري 4702106 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 78.1 % وهذه القيمة في تذبذب عامة الى غاية سنة 2016 تزداد 2016، كما هو مبين من الشكل رقم (21) ويتبين من جدول قيم الارتباطات أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي موجب مع كل التضخم inf ونسبة التحرير التجاري ouv-c؛ بينما ارتباطها مع اجمالي تكوين راس المال الثابت K، و الاستثمار الأجنبي المباشر INV سالب وغير دالّ إحصائيا

شكل 15 تطور صادرات تكنولوجيا المتقدمة

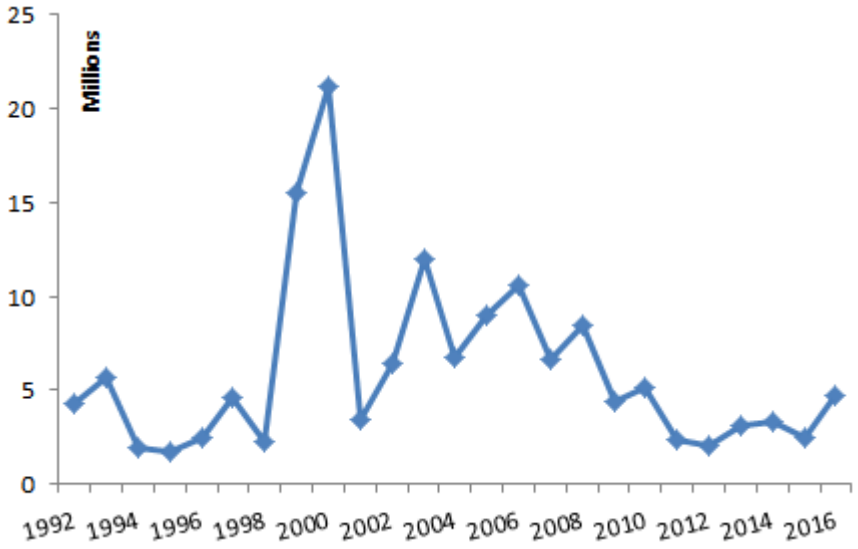

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 07

5-الاستثمار الاجنبي المباشر inv

نلاحظ أن متغيرة الاستثمار الاجنبي المباشر تراوح بين أقل قيمة وهي -403397081 (دولار) وكانت سنة 2015، وأكبر قيمة 2746930734 (دولار) وكانت سنة 2009، وذلك بمتوسط حسابي 1052269391 (دولار) وانحراف معياري 929788609 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 88.4%. وهذه القيمة في ارتفاع متواصل تتخلله بعض الانخفاضات منذ سنة 1996، ثم عرف انخفاضا حدا سنة 2015، ليرتفع بعدها سنة 2016، كما هو مبين من الشكل رقم (22). ويتبين من جدول قيم الارتباطات أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي سالب وغير دالّ مع التضخم INF وصادرات تكنولوجيا متقدمة، وله ارتباط موجب ودال مع إجمالي تكوين رأس المال الثابتK، ونسبة التحرير التجاريouv-c؛

شكل 16 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر

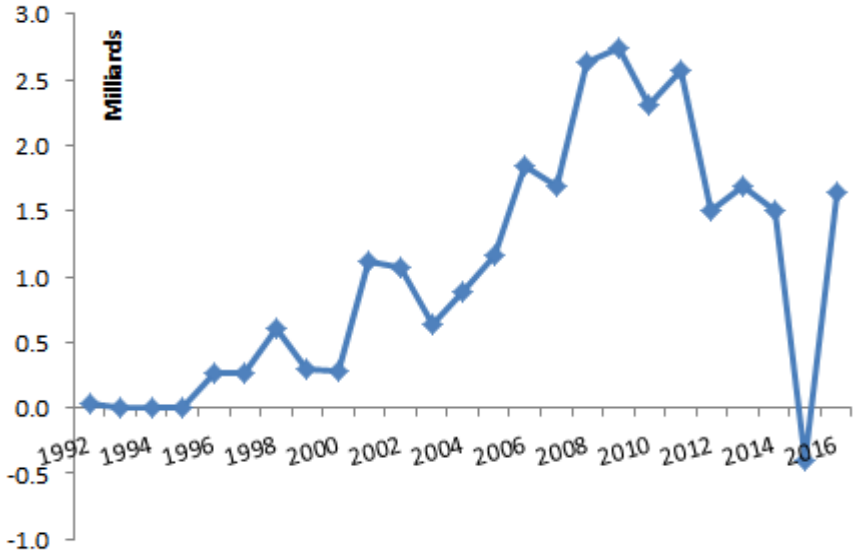

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 07

6- نسبة التحرير التجاري ouv-c

نلاحظ أن متغيرة نسبة التحرير التجاري تراوح بين أقل قيمة وهي 38.07 (دولار) وكانت سنة 1993، وأكبر قيمة 69.460 (دولار) وكانت سنة 2008، وذلك بمتوسط حسابي 53.734 (دولار) وإنحراف معياري 8.6 (دولار)، أي بمعامل اختلاف قدره 16.0%. وهذه القيمة في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة كما هو مبين من الشكل رقم (23). ويتبين من جدول قيم الارتباطات أن هذه المتغيرة لها ارتباط خطي موجب ودال مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت K، والاستثمار الاجنبي المباشر inv، وارتباط موجب وغير دال مع صادرات تكنولوجيا المتقدمة expt، بينما ارتباطها مع التضخم INF غير دال وهو سالب.

شكل 17 تطور نسبة التحرير التجاري

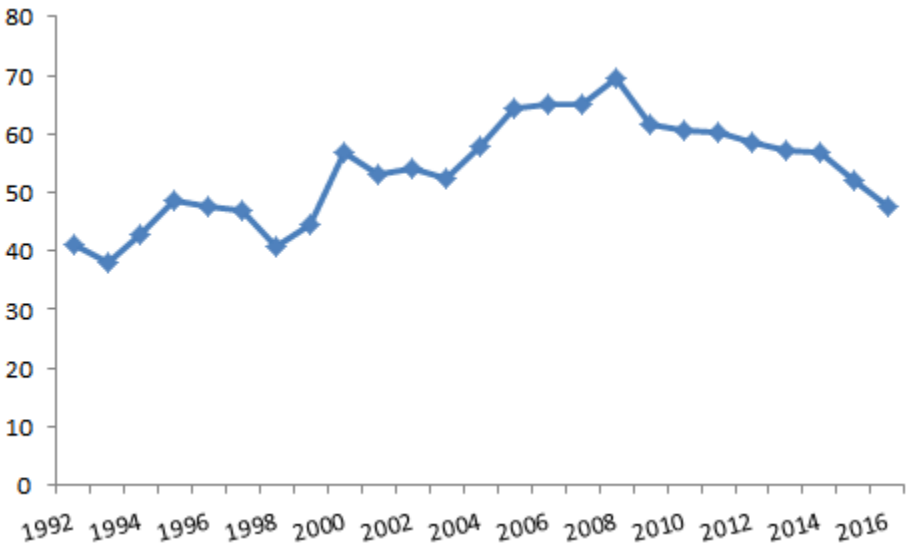

المصدر: مُعد بناءً على بيانات الجدول 08

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يوضح اثار سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1992-2017

سيتم من خلال هذا المبحث واعتمادا على تقنيات الاقتصاد القياسي، بناء نموذج قياسي للنمو اقتصادي وتوضيح اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية عليه، واهم المتغيرات التي تؤثر عليه، كما تم الاعتماد على الدراسات السابقة من اجل حصر المتغيرات.

المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج

من اجل تحديد النموذج وصياغته، سوف يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية، والدراسات القياسية السابقة لهذا الموضوع.

المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنسبة نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، معبرا عنه بمليون دولار "الاسعار الجارية" وسيرمز له بـ pib ph

المتغيرات المستقلة فتتمثل في:

- **التحرير التجاري** والذي يعتبر الدافع الأساسي للمنافسة وزيادة الإنتاج وبالتالي له أثر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتم حسابه من خلال مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي وسيرمز له بالرمز. ouv-c
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت سيرمز له K معبرا عنه بالمليون دولار أمريكي
- نسبة التضخم سيرمز له بـinf
- صادرات تكنولوجيا المتقدمة سيرمز له expt معبرا عنه بالمليون دولار أمريكي
- الاستثمار الأجنبي المباشر سيرمز له inv معبرا عنه بالمليون دولار أمريكي

ومنه يتم التعبير على المتغيرات التي تم تحديدها سابقا بالصيغة الرياضية التالية:

$$Pib\ ph=f(ouv-c, K, inf, expt, inv).....(1)$$

- **التوقعات القبلية:**

نتوقع ان تكون العلاقة بين المتغير التابع للنمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة كالتالي:

- العلاقة بين اجمالي راس المال الثابت ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي طردية؛
- العلاقة بين صادرات تكنولوجيا متقدمة علاقة طردية، وهذا لزيادات إيرادات الدولة؛
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علاقة طردية؛
- العلاقة بين معدل التحرير التجاري والنمو الاقتصادي طردية.

- **ثالثا- تحديد الشكل الرياضي للنموذج**

اعتمادا على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، تعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطى في صيغة المعادلة التالية:

$$PIB\text{-}PH_i=\beta_0+\beta_1 EXPT_i+\beta_2 INF_i+\beta_3 INV_i+\beta_4 K_i+\beta_5 OUV\text{-}C_i+\varepsilon_i \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث:

i: تمثل رقم المشاهدات

ε_i : تمثل حد الخطأ الذي يجب اضافته الى النموذج من اجل تعويض باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب معينة.

$(\beta_0، \beta_1 ، \beta_2 \ \beta_3 ، \beta_4 ، \beta_5)$ تمثل معلمات النموذج.

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي

يتم تقدير معلمات النموذج من خلال المراحل التالية:

اولا–جمع البيانات تم تجميع بيانات الدراسة اعتماد على مؤشرات والمعطيات المتاحة على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 1992 الى 2017، والمبينة في الجدول رقم 07 المذكور سابقا.

ثانيا– اختيار طريقة القياس

من اجل دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم صياغتها بطريقة المربعات الصغرى العادية، والتي تعتبر الأفضل، لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى ادني حد ممكن، أي:

$$\min\sum U_i^2 = min\sum(y_t - \widehat{y_t})^2$$

كما سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 5%، بالنسبة للمعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، كما سيتم اعتماد برنامج EVIEWS 10 لتقدير النماذج، وقد تحصلنا على مجموعة من النماذج المقدرة[1] وتمّ الابقاء على نموذجين منها فقط بسبب تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير، ويمكن إدخال دالة اللوغاريتم على بعض المتغيرات عند الضرورة.

المطلب الثالث: تقييم معلمات النموذج

المرحلة التي تلي تقدير العمليات هي مرحلة تقييمها، بواسطة مجموعة من المعايير احصائية، اقتصادية، وقياسية، وبالاعتماد على المعادلة (2) التالي:

$$PIB\text{-}PH_i=\beta_0+\beta_1\ INF_i+\beta_2\ K_i+\beta_3\ OUV\text{-}C_i+\beta_4\ EXPT_i+\beta_5\ INV_i+\varepsilon i\ldots.(2)$$

[1] - أنظر الملحق.

وبعد ادخال البيانات في برنامج eviews 10 تم الحصول على النتائج التالية:

اولا–النموذج الأول

ويضم هذا النموذج جميع المتغيرات المستقلة مع الاخذ في الاعتبار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ والدرجة الثانية $AR(2)$. وكانت نتيجة التقدير كما هو مبين في الجدول التّالي:

جدول 8 نتائج تقدير النموذج الاول للانحدار الخطي المتعدد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1992–2017

Dependent Variable: LOG(PIB_PH)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/29/18 Time: 01:42
Sample: 1992 2017
Included observations: 26
Convergence achieved after 15 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.489984	0.887833	-9.562586	0.0000
INF	0.002470	0.001131	2.183224	0.0443
LOG(K)	0.581434	0.033936	17.13318	0.0000
LOG(OUV_C)	0.582565	0.134853	4.320004	0.0005
AR(1)	0.705757	0.195842	3.603712	0.0024
AR(2)	-0.790151	0.219985	-3.591834	0.0024
LOG(EXPT)	0.006981	0.019244	0.362750	0.7215
INV	1.88E-11	2.46E-11	0.765217	0.4553
SIGMASQ	0.002402	0.001299	1.848487	0.0831

R-squared	0.990174	Mean dependent var	7.906016
Adjusted R-squared	0.985261	S.D. dependent var	0.504588
S.E. of regression	0.061260	Akaike info criterion	-2.388591
Sum squared resid	0.060044	Schwarz criterion	-1.949796
Log likelihood	38.85739	Hannan-Quinn criter.	-2.266888
F-statistic	201.5372	Durbin-Watson stat	2.164914
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.35+.82i	.35-.82i

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول رقم 09 يمكن استنتاج ما يلي:

Pib ph= -8,489984 + 0,002470 inf+0,58143 logK+0,582556 log ouv-c+0,006981Log Expt+ 1.88E-11 inv

(0.765217) (0.362750) (4.320004) (17.13318) (2.183224) (-9.562586)

N=26 =0.985261 $\overline{R2}$ R^2=0.990174

Prob(F-statistic=0.000000 F=201.53 DW=2.164914

حيث :

المتغير التابع: لوغاريتم النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

(): القيم ما بين القوسين تمثل احصائية t والتي سوف يتم الاعتماد عليها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

$\overline{R2}$: معامل تحديد المعدل

N: عدد المشاهدات

DW احصائية دربن واتسن

F: احصائية فيشر

Prob: احتمال الخطأ

- **تفسير النموذج:**

يتضح أنّ للحدّ الثابت $C=-8.48998$ معنوية احصائية، وهو بإشارة سالبة، ويعني هذا وجود عوامل أخرى تفسر المتغير التابع غير هذه الواردة في النموذج على الأقل.

كما أن للمتغيرات التضخم، لوغاريتم (إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، لوغاريتم (التحرير التجاري)، والانحدار الذاتي من الدرجة الأولى تأثير معنوي على لوغاريتم (المتغير التابع) وهو تأثير طردي موجب. بينما يؤثر الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية عكسيا بالنظر للإشارة السالبة.

ولكن ليس للمتغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر، لوغاريتم (صادرات تكنولوجيا المتقدمة) تأثيرا معنويا على المتغير التابع.

يشير الاحتمال المرفق الإحصاءة F-statistic والذي ينتهي إلى الصفر على المعنوية الكلية للنموذج، أي أن النموذج يمكن قبوله لغرض التعرف على المتغيرات المحددة للمتغير التابع.

- **اختبار المعلمات النموذج المتحصل عليه:**

سوف يتم اختبار المعلمات المتحصل عليها من الناحية الاقتصادية بناء على التوقعات التي تم بناؤها سابقا، وبالاعتماد على معادلة الانحدار المتعدد المقدر لمختلف معاملات المتغيرات نجد ان:

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

⇐**نسبة التضخم:** تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل المتغير β_1 على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم، علاقة طردية، وهنا يوجد تضارب في اراء الاقتصاديين ففريق منهم يرى بان للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تراجع حجم الاستثمارات، اما الفريق الثاني فيرى بان التضخم يعد دافعا لعملية النمو الاقتصادي، اي بالارتفاع المفرط في الاسعار مما يؤدي زيادة الارباح وبالتالي التشجيع على الاستثمار.

ومنه يمكن القول بان هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة، حيث أن الاثر الحدي يساوي 0,002، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من التضخم بالمقابل يرتفع لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي بـ 0,002، اي بـ 1,004 وبالتالي هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

⇐ **اجمالي تكوين راس المال الثابت** تدل الاشارة الموجبة بالنسبة لمعامل المتغير β_2 على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين راس المال الثابت، علاقة طردية، حيث ان المرونة الممثلة بإجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في مقدرة ب0,58، وبالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

⇐ **نسبة التحرير التجاري:** تدل الاشارة الموجبة بالنسبة لمعامل المتغير β_3 على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التحرير التجاري، علاقة طردية، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من نسبة التحرير التجاري يزيد بالمقابل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي بـ 0,58 وبالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

⇐ **صادرات تكنولوجيا المتقدمة:** تدل الاشارة الموجبة بالنسبة لمعامل المتغير β_4 على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي وصادرات تكنولوجيا المتقدمة، علاقة طردية، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من صادرات تكنولوجيا المتقدمة يزيد بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي بـ 0,006، وبالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية، مع ان اثره ضعيف جدا.

⇐ **الاستثمار الاجنبي المباشر:** تدل الاشارة الموجبة بالنسبة لمعامل المتغير β_5 على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر، علاقة طردية، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من الاستثمار الاجنبي المباشر يرتفع بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي بـ $1,88\times10^{-11}$ وبالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

وبالتالي يمكن استنتاج ان جميع المتغيرات التفسيرية هي متغيرات مقبولة من الناحية الاقتصادية، ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

- **اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية:**

⇐**الإحصائية** t-Statistic

من حيث الدلالة الاحصائيّة للمعالم المقدرة، تكون مختلفة عن الصفر إذا قلّ الاحتمال المرافق لقيمة الإحصاءة t-Statistic المرتبطة بها عن 5%.

- **احصائية فيشر:**

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي أن:

$$H0 : \beta0 = \beta1 = \beta2 = \beta3 = \beta4 = \beta5 = \beta6 = \beta7 = 0$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين معاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

$$H1 : \beta0 \neq \beta1 \neq \beta2 \neq \beta3 \neq \beta4 \neq \beta5 \neq \beta6 \neq \beta7 \neq 0$$

بالاعتماد على الجدول رقم (10)، نلاحظ أن قيمة **Prob(F-statistic)** تساوي الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، **إذن النموذج ككل له معنوية.**

اختبار معنوية المعالم:

يتم الاعتماد على احصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النماذج، ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: تنص على عدم معنوية المعلمة المقدرة.:

$$H0 : \beta0 = \beta1 = \beta2 = \beta3 = \beta4 = \beta5 = \beta6 = \beta7 = 0$$

الفرضية البديلة: التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية.

$$H1 : \beta0 \neq \beta1 \neq \beta2 \neq \beta3 \neq \beta4 \neq \beta5 \neq \beta6 \neq \beta7 \neq 0$$

وسوف يتم توضيح نتائج اختبار ستيودنت لهذا النموذج من خلال مقارنة قيمة الاحتمال المرفق بقيمة (ت–المحسوبة) ومستوى معنوية 5%.

جدول 9 نتائج اختبار ستيودنت

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t	ادنى مستوية معنوية Prob
C	β_0	-9,562586	0,0000
Inf	β_1	2.183224	0.0443
Log K	β_2	17.13318	0.0000
LOG ouv-c	β_3	4.320004	0.0005
LOGexpt	β_4	0.362750	0.7215
Inv	β_5	0.765217	0.4553

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 10

من خلال الجدول اعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل الحد الثابت β_0: نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0,0000 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_0معنوي.
- معامل التضخم β_1 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0,0443 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_1 معنوي.
- معامل اجمالي تكوين راس المال الثابت β_2 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0,0000 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_2 معنوي.
- معامل التحرير التجاري β_3 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0.0005 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_3 معنوي.

- معامل صادرات تكنولوجيا متقدمة β_4 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت-ستيودنت 0.7215 >5% وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم الدلالة، اي ان β_4 غير معنوي.
- معامل الاستثمار الاجنبي المباشر β_5 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت-ستيودنت 0.4553 >5% وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم الدلالة، اي ان β_5 غير معنوي.
- **اختبار تجانس تباين الخطأ:**

نقوم باختبار ***Heteroskedasticity: Breusch-Pagan-Godfrey*** لتوفرها على عدة خصائص نذكر منها:

- لا يتطلب معلومات سابقة عن أسباب مشكلة عدم ثبات التباين؛
- يصلح عادة للعينات كبيرة الحجم؛
- سهولة الوصول إلى النتائج.

جدول 10 اختبار تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.517753	Prob. F(5,19)	0.7597
Obs*R-squared	2.997816	Prob. Chi-Square(5)	0.7003
Scaled explained SS	0.663117	Prob. Chi-Square(5)	0.9849

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/18 Time: 22:25
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.039176	0.033622	1.165191	0.2584
LOG(EXPT)	7.94E-05	0.000944	0.084146	0.9338
INF	-4.35E-05	5.77E-05	-0.753348	0.4605
INV	8.02E-13	9.97E-13	0.804590	0.4310
LOG(K)	-0.000631	0.001174	-0.537909	0.5969
LOG(OUV_C)	-0.005862	0.005590	-1.048758	0.3074

R-squared	0.119913	Mean dependent var	0.002402
Adjusted R-squared	-0.111689	S.D. dependent var	0.002548
S.E. of regression	0.002686	Akaike info criterion	-8.795925
Sum squared resid	0.000137	Schwarz criterion	-8.503395
Log likelihood	115.9491	Hannan-Quinn criter.	-8.714790
F-statistic	0.517753	Durbin-Watson stat	2.042548
Prob(F-statistic)	0.759686		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 09

يتبين من الجدول رقم 11 فرضية تجانس ***Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey*** التالي:

أن قيمة Prob. Chi-Square(5) = 0.7003 اكبر من 5%، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي تحقق فرضية تجانس تباين الاخطاء.

التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي هو التوزيع الطبيعي:

كما هو موضح من الاحتمال المرفق بإحصاءة ***Jarque-Bera***، فإن للبواقي توزيع طبيعي، كما في الشكل التالي:

شكل 18 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

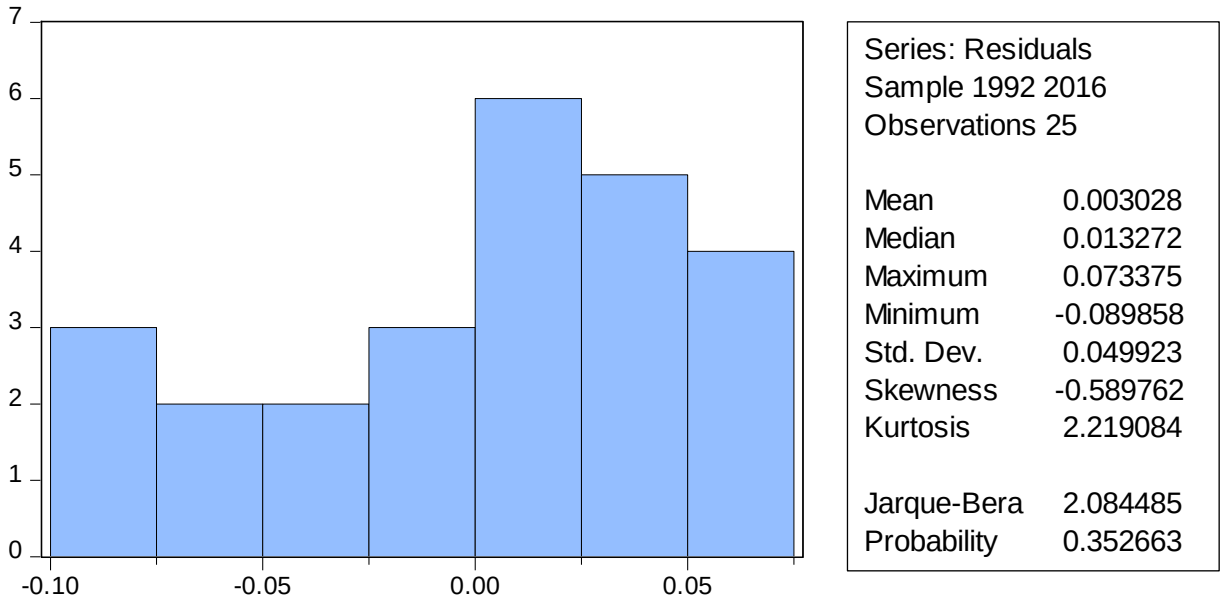

المصدر: من إعداد الطالبة حسب برنامج **Eviews**10

يتمتع هذا النموذج بتوزيع طبيعي للبواقي، لأن قيمة Prob- Jarque-Bera =0,352663أكبر من 5%، وبالتالي فإن سلسلة البواقي تخضع لسيرورة التشويش الأبيض bruit blanc.

- **دراسة القدرة التفسيرية والقوة الارتباطية للنموذج:**

يتبين من قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 98.53\%$ ويفسر هذا بأن 98,53% من التغيرات في المتغير التابع مُفسرة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهي نسبة عالية، أما 2% المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي:**

كذلك تدل قيمة إحصاءه $Durbin-Watson \cong 2.16$ وهي قريبة من القيمة اثنين (2) على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا باستعمال اختبار Durbin Watson من خلال ملاحظة الجدول رقم (09) نجد أن قيمة DC=2.164914 محصورة بين 2.27 < 3,147 > 2.16 وهي قريبة جدا من منطقة الاستقلالية وبالتالي يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

شكل 19 تفسير قيمd

D	d1	d2	2	4−d2	4−d1
					4
موجب	شك	استقلالية	شك	سالب	
0,86		1,73	2,27	3,14	

❖ ومنه نستنتج أن كل فرضيات النموذج محققة، مما يمكننا من الاعتماد على نتائج المعادلة الأولى في العملية التنبؤية.

ثانيا– النموذج الثاني:

ويضم هذا النموذج المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي في النموذج الأول مع الاخذ في الاعتبار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ والدرجة الثانية $AR(2)$. وكانت نتيجة التقدير كما هو مبين في الجدول التّالي:

جدول 11 نتائج تقدير النموذج الثاني للانحدار الخطي المتعدد للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2017

Dependent Variable: LOGPIB_PH
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 06/18/18 Time: 02:13
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2
Convergence achieved after 26 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.848938	0.609027	-14.52964	0.0000
INF	0.002468	0.001087	2.270911	0.0357
LOGK	0.588283	0.024740	23.77844	0.0000
LOG_OUV_C	1.528572	0.204621	7.470261	0.0000
AR(1)	0.658764	0.184529	3.569982	0.0022
AR(2)	-0.801707	0.184048	-4.355963	0.0004
SIGMASQ	0.002538	0.001486	1.707846	0.1049

R-squared	0.989617	Mean dependent var	7.906016
Adjusted R-squared	0.986156	S.D. dependent var	0.504588
S.E. of regression	0.059369	Akaike info criterion	-2.490496
Sum squared resid	0.063445	Schwarz criterion	-2.149211
Log likelihood	38.13120	Hannan-Quinn criter.	-2.395838
F-statistic	285.9398	Durbin-Watson stat	2.299691
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.33+.83i	.33-.83i

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات 10eviews

من خلال الجدول رقم 12 يمكن استنتاج ما يلي:

logPibph=-8.848938+0.002468 inf+0.588283 logK+1.528572 log ouv-c

(-14.52964) (2.270911) (23.77844) (7.470261)

R^2=0.989617 $\overline{R2}$=0.986156 N=2 6

DW=2.164914 F=285.9398 Prob(F-statistic=0.000000

المتغير التابع: لوغاريتم النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

()**:** القيم ما بين القوسين تمثل احصائية t والتي سوف يتم الاعتماد عليها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

$\overline{R2}$: معامل تحديد المعدل

N: عدد المشاهدات

DW احصائية دربن واتسن

F: احصائية فيشر

Prob: احتمال الخطأ

- **تفسير النموذج:**

يتضح أنّ للحدّ الثابت C=−8.848938 معنوية احصائية، وهو بإشارة سالبة، ويعني هذا وجود عوامل أخرى تفسر المتغير التابع غير هذه الواردة في النموذج على الأقل.

كما أن للمتغيرات نسبة التضخم، لوغاريتم (إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، لوغاريتم (التحرير التجاري)، والانحدار الذاتي من الدرجة الأولى تأثير معنوي على لوغاريتم (المتغير التابع) وهو تأثير طردي موجب. بينما يؤثر الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية عكسيا بالنظر للإشارة السالبة.

- **اختبار المعلمات النموذج المتحصل عليه:**

سوف يتم اختبار المعلمات المتحصل عليها من الناحية الاقتصادية بناء على التوقعات التي تم بناؤها سابقا، واعتمادا على معادلة الانحدار المتعدد المقدر لمختلف معاملات المتغيرات نجد ان:

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

⇐**نسبة التضخم:** تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل المتغير β_1 على ان العلاقة بين لوغاريتم النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التضخم، علاقة طردية، ومنه يمكن القول بان هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة، حيث أن الاثر الحدي يساوي 0,002، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من

التضخم بالمقابل يرتفع لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي بـ 0,002 اي بـ1,004 وبالتالي هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

⇐**اجمالي تكوين راس المال الثابت** تدل الاشارة الموجبة على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي تكوين راس المال الثابت، علاقة طردية، حيث ان المرونة الممثلة بإجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في مقدرة بـ 0,58، وبالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

⇐**نسبة التحرير التجاري:** تدل الاشارة الموجبة على ان العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التحرير التجاري، علاقة طردية، حيث ان التغيير بوحدة واحدة من نسبة التحرير التجاري يزيد بالمقابل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.52 بالتالي هذه النتيجة تتفق مع التوقعات القبيلة؛ ومنه المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

وبالتالي يمكن استنتاج ان جميع المتغيرات التفسيرية هي متغيرات مقبولة من الناحية الاقتصادية، ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

- **اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية:**

اختبار معنوية المعالم بواسطة الإحصائية t-Statistic

من حيث الدلالة الاحصائيّة للمعالم المقدرة، تكون مختلفة عن الصفر إذا قلّ الاحتمال المرافق لقيمة الإحصاءة t-Statistic المرتبطة بها عن 5%.

يتم الاعتماد على احصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النماذج، ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: تنص على عدم معنوية المعلمة المقدرة.:

$$H0 : \beta0 = \beta1 = \beta2 = \beta3 = \beta4 = \beta5 = 0$$

الفرضية البديلة: التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية.

$$H1 : \beta0 \neq \beta1 \neq \beta2 \neq \beta3 \neq \beta4 \neq \beta5 \neq 0$$

جدول 12 نتائج اختبار ستيودنت

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t	ادنى مستوية معنوية Prob
C	β_0	-14.52964	0.0000
Inf	β_1	2.270911	0.0357
Log K	β_2	23.77844	0.0000
LOG ouv-c	β_3	7.470261	0.0000

المصدر من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 12

من خلال الجدول اعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل الحد الثابت β_0: نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0,0000 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_0معنوي.
- معامل التضخم β_1 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0.0357<5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_1 معنوي.
- معامل لوغاريتم اجمالي تكوين راس المال الثابت β_2نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت–ستيودنت 0,0000 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_2معنوي.

- معامل التحرير التجاري β_3 نلاحظ ان قيمة الاحتمال المرفق بقيمة ت-ستيودنت 0.0000 <5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على دلالة المعلمة ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان β_3 معنوي.
- **احصائية فيشر:**

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي أن:

$$H0 : \beta0 = \beta1 = \beta2 = \beta3 = \beta4 = \beta5 = 0$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين معاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

$$H1 : \beta0 \neq \beta1 \neq \beta2 \neq \beta3 \neq \beta4 \neq \beta5 \neq 0$$

بالاعتماد على الجدول رقم (13)، نلاحظ أن قيمة Prob(F-statistic) تساوي الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، **إذن النموذج ككل له معنوية.**

- **اختبار تجانس تباين الخطأ:**

جدول 13 اختبار تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.216022	Prob. F(3,21)	0.3285
Obs*R-squared	3.700154	Prob. Chi-Square(3)	0.2957
Scaled explained SS	0.909833	Prob. Chi-Square(3)	0.8231

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/18 Time: 22:21
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.032306	0.018167	1.778333	0.0898
INF	-6.81E-05	5.27E-05	-1.291536	0.2106
LOG(K)	-0.000703	0.000900	-0.780496	0.4438
LOG(OUV_C)	-0.003086	0.003800	-0.812116	0.4258

R-squared	0.148006	Mean dependent var	0.002538
Adjusted R-squared	0.026293	S.D. dependent var	0.002523
S.E. of regression	0.002489	Akaike info criterion	-9.007925
Sum squared resid	0.000130	Schwarz criterion	-8.812905
Log likelihood	116.5991	Hannan-Quinn criter.	-8.953834
F-statistic	1.216022	Durbin-Watson stat	1.861115
Prob(F-statistic)	0.328473		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات eviews10

يتبين من الجدول رقم 14 فرضية تجانس Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan-Godfrey التالي:

أن قيمة Prob. Chi-Square(3) = 0.2957 اكبر من 5%، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي تحقق فرضية تجانس تباين الاخطاء.

- **التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي هو التوزيع الطبيعي:**

كما هو موضح من الاحتمال المرفق بإحصاءة Jarque-Bera، فإن للبواقي توزيع طبيعي، كما في الشكل التالي:

شكل 20 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

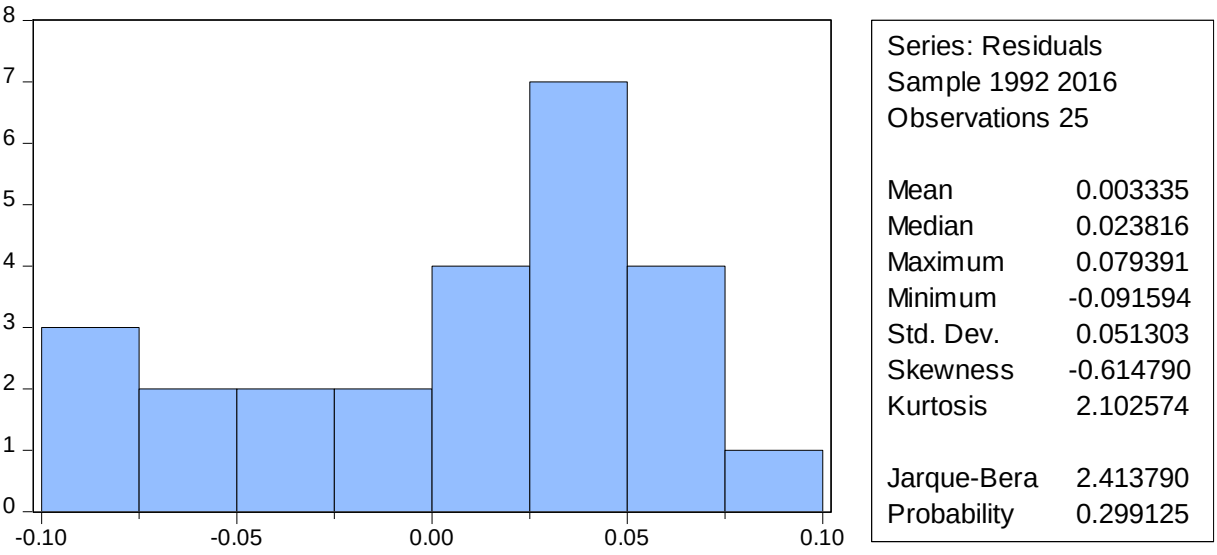

المصدر: من إعداد الطالبة حسب برنامج Eviews 10

يتمتع هذا النموذج بتوزيع طبيعي للبواقي، لأن قيمة Prob- Jarque-Bera 0,299125 أكبر من 5%، وبالتالي فإن سلسلة البواقي تخضع لسيرورة التشويش الأبيض bruit blanc.

- **دراسة القدرة التفسيرية والقوة الارتباطية للنموذج:**

يتبين من قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{}^2$=98,61% ويفسر هذا بأن 98,61% من التغيرات في المتغير التابع مُفسرة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهي نسبة عالية، أما 2% المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي:**

كذلك تدل قيمة إحصاءة Durbin-Watson=2,29 وهي قريبة من القيمة اثنين (2) على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا باستعمال اختبار Durbin Watson من خلال ملاحظة الجدول رقم (13) نجد أن قيمةDC=2.299691 محصورة بين 2.29 > 2.27 > 3,147 وهي قريبة جدا من منطقة الاستقلالية وبالتالي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

شكل 21 تفسير قيمd

D	d1	d2	2	4-d2	4-d1
					4
موجب	شك	استقلالية		شك	سالب
0,86		1,73		2,27	3,14

النتيجة: النموذج مقبول لتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي أي المحددة للمتغير التابع

المبحث الثالث: التنبؤ بقيم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2018-2022

من اجل القيام بالتنبؤ لقيم النمو الاقتصادي بواسطة هذا النموذج لحالة الجزائر نتبع الخطوات التالية:

المطلب الأول: قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة

لاختبار استقرارية هذا النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي (للأخطاء).

شكل 22 دالة الارتباط الذاتي (للأخطاء) للنموذج

المصدر: من إعداد الأستاذين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل أعلاه الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر لإجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة 1992–2017 أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه أن النموذج مستقر.

يوضح الشكل رقم (29) دراسة المحاكاة التاريخية بين القيم الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والقيم المقدرة له من خلال النموذج المتحصل عليه، فيمثل المنحنى باللون الأحمر قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار، بينما المنحنى المبين باللون الأخضر، فيمثل القيم المقدرة لنصيب الفرد من للناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار. ويلاحظ أن القيم المقدرة قريبة جدا من التطابق مع القيم الفعلية، بينما المنحنى الأزرق يمثل قيم الخطأ.

شكل 23 المحاكاة بين القيم الفعلية والمقدرة للناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار

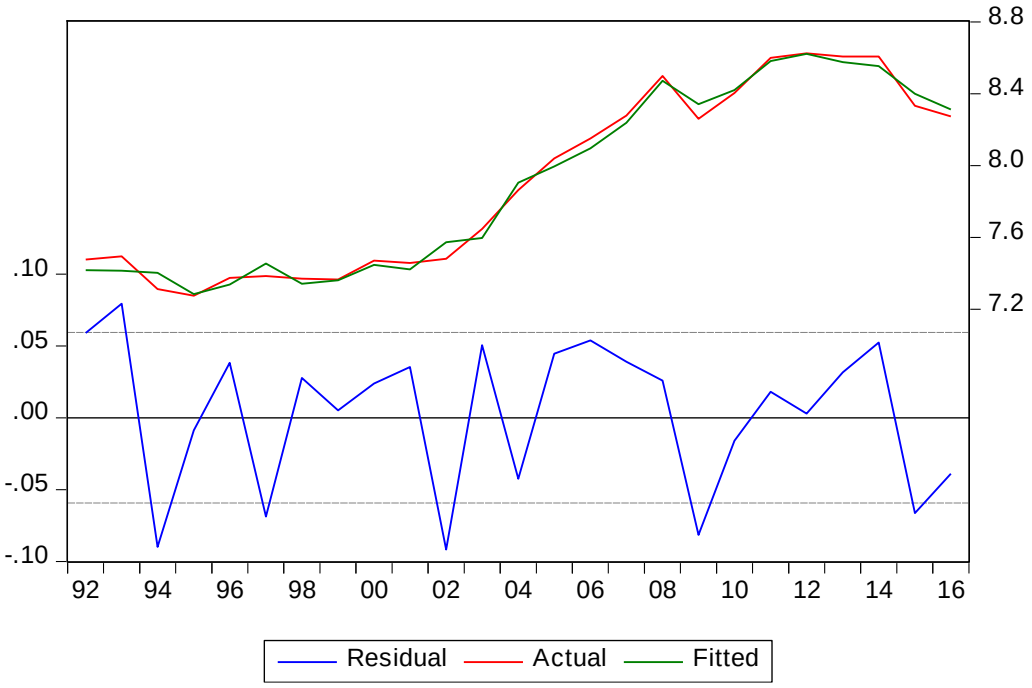

المصدر: من إعداد الأستاذين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

توضيح قيمة الارتباط بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي:

جدول 14 الارتباط بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي

	Yf القيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي	Y القيم الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي
Yf	0,988764	1
Y	1	0,988764

المصدر: من إعداد الأستاذين بناء على مخرجات Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن الارتباط قوي جدا بين القيم الحقيقية والمقدرة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث قدرت بـ98,87%.

المطلب الثاني: مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

لمعرفة مدى مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار Theil كما هو مبين في الشكل رقم(30)؛ ومن الواضح أن معامل عدم التساوي لثايل قريب جدا من الصفر (0.004704) وهو يشير إلى تمتع النموذج بقدرة تنبؤية عالية جدا.

شكل 24 مقدرة النموذج على التنبؤ

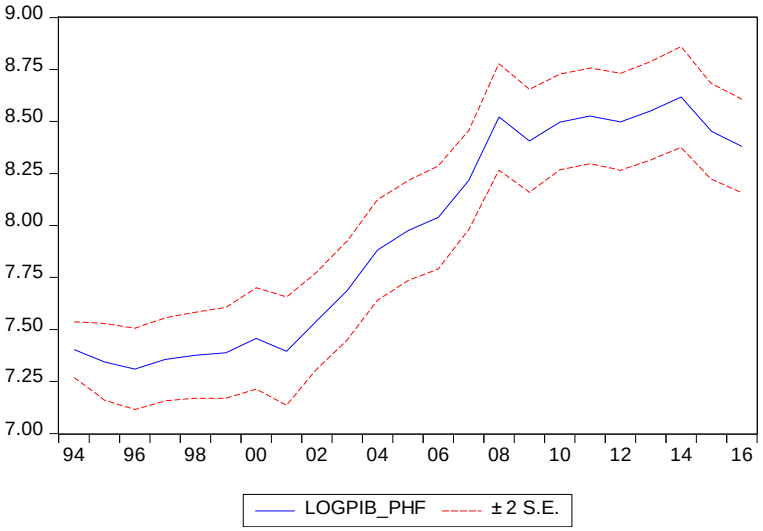

Forecast: LOGPIB_PHF	
Actual: LOGPIB_PH	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	0.074897
Mean Absolute Error	0.063845
Mean Abs. Percent Error	0.795539
Theil Inequality Coefficient	0.004704
Bias Proportion	0.007096
Variance Proportion	0.001610
Covariance Proportion	0.991294
Theil U2 Coefficient	0.544995
Symmetric MAPE	0.794768

المصدر: من إعداد الأستاذين حسب مخرجات برنامج 10Eviews

المطلب الثالث: التنبؤ

من أجل القيام بعملية التنبؤ لقيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد، يجب أولا التنبؤ بالقيم المفسرة، معتمدين مركبة الاتجاه العام والتي تبين الاتجاه العام للظاهرة المدروسة على المدى الطويل، وذلك باستخدام معادلة الاتجاه العام، يعبر عنها إحصائيا بالمعادلة التالية:

$$xt= \alpha + b \ . \ N + \varepsilon i$$

ومن خلال نتائج بيانات الدوال التنبؤية للمتغيرات المستقلة سنقوم باستخراج بيانات الدالة التنبؤية لقيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد LogPIBi-ph.

التنبؤ بالقيم المفسرة:

من اجل التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة، نعتمد في ذلك على معطيات المعادلة (3):

logPibph=-8.848938+0.002468 inf+0.588283 logK+1.528572 log ouv-c….(3)

وبالاعتماد على مخرجات Eviews 10 والتي تمثل كل من قيم بيانات الدوال التنبؤية للقيم المفسرة، مع العلم أن N تعبر عن السنوات.

❖ **التنبؤ بقيم نسب التضخم inf خلال فترة 2018-2022:**

من اجل التنبؤ بقيم inf، خلال فترة 2018-2022 سنعوض N برقم المشاهدة في النموذج التالي:

INF = -0.81293615386*T + 1639.08613234

لنحصل على الجدول التالي:

جدول 15 قيم المتغير المفسر inf المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022

السنوات / القيم المتنبئ بها	2018	2019	2020	2021	2022
Inf	-1,419	-2,231	-3,044	-3,857	-4.670

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

التنبؤ بقيم Logk خلال فترة 2018-2022:

من اجل التنبؤ بقيم من ***Logk*** ، خلال فترة 2018-2022 سنعوض N برقم المشاهدة في النموذج التالي:

LOGK = 0.0970957812411*T - 170.624617048

لنحصل على الجدول التالي:

جدول 16 قيم المتغير المفسر logk المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022

السنوات / القيم المتنبئ بها	2018	2019	2020	2021	2022
Log k	25,314	25,411	25,508	25,605	25.703

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

❖ **التنبؤ بقيم Logouv-c خلال فترة 2018-2022:**

وللتنبؤ بقيم Logouv-c خلال فترة 2018-2022 سنعوض N برقم المشاهدة في النموذج التالي:

LOG_OUV_C = 0.00630163339695*T - 10.9037622865

لنحصل على الجدول التالي:

جدول 17 قيم المتغير المفسر Logouv-c المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022

السنوات / القيم المتنبئ بها	2018	2019	2020	2021	2022
Logouv-c	1,812	1,819	1,825	1,831	1.838

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

من ملاحظة الجداول السابقة وبتتبع القيم المقدرة نلاحظ أن:

- نسبة تحرير التجارة الخارجية: يتوقع زيادة بطيئة جدا خلال خمس سنوات المتنبئ بها.
- اجمالي تكوين رأس مال الثابت: يتوقع زيادة سريعة خلال خمسة سنوات المتنبئ بها، هذه الزيادة تحفز في جذب الاستثمارات الأجنبية مستقبلا، من خلال تهيئة البيئة التحتية ووفرة المواد الأولية ووسائل الإنتاج.

- نسبة التضخم: يتوقع زيادة خلال خمسة سنوات المتنبئ بها في التضخم السلبي، وهذا ما يطرح إشكالية الاهتمام بهذا الجانب والذي يعتبر مؤشر سلبي للاقتصاد الجزائري.

التنبؤ بقيمة logPib-ph

بتعويض القيم السابقة في المعادلة (3) نتحصل على قيم **logPib-ph** و **Pib-ph** المتنبئ بهما على التوالي خلال الفترة الممتدة من 2018-2022

جدول 18 قيم المتغير التابع logPib-ph المتنبئ بها خلال الفترة 2018-2022

السنوات / القيم المتنبئ بها	2018	2019	2020	2021	2022
logPib-ph	8.810	8.875	8.940	9.005	9.069
Pib-ph بالاسعار الجارية للدولار الامريكي	6 470.67	7 510.96	8 718.49	10 120.10	12 589.25

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

شكل 25 تطور الناتج المحلي الإجمالي(1992-2017) إضافة إلى قيمه المتوقعة من (2018-2022)

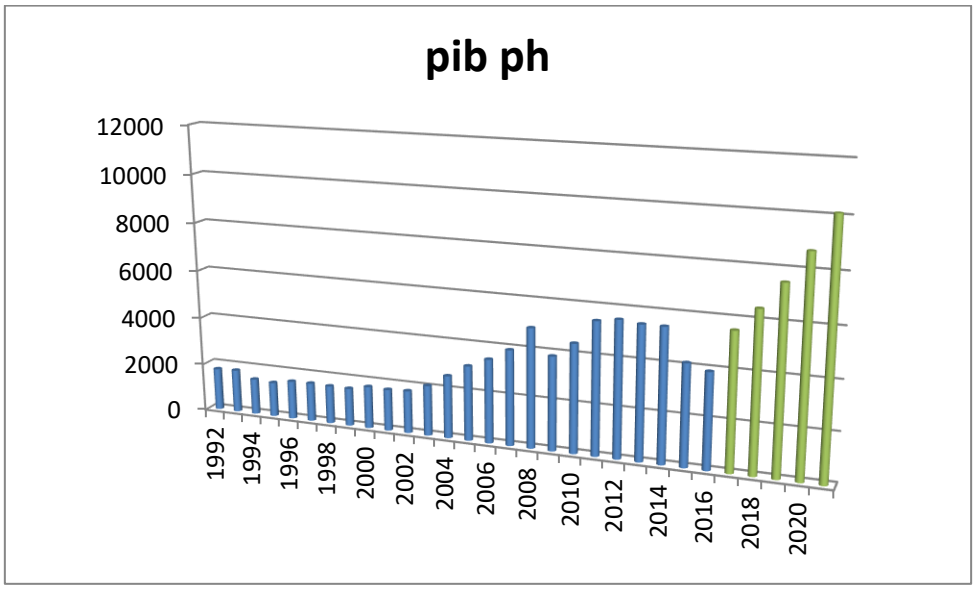

المصدر: من إعداد الأستاذين بناء على مخرجات Excel 2007

يتبن من الشكل رقم **(31)**: الذي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد للفترة 1992-2017 حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2012 وقدرت بـ 5565,13 دولار أمريكي ، وأدنى قيمة كانت 1444,90 دولار أمريكي سجلت سنة 1995، وتبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عموما متواضعة، كما أن القيم المتوقعة له في سنة 2017 تقدر بـ 5 574,46 دولار أمريكي، وستبدأ في الارتفاع تدريجيا الى أن تصل الى 10 120,10 سنة 2021، وهذا راجع للسياسات الاقتصادية الحالية التي تبنتها الجزائر.

الدراسة التحليلية:

تمت دراسة أثر سياسات تحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 من خلال دراسة استقرار السلاسل الخاصة بكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PIB-ph ونسب الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وكذا والاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات تكنولوجيا متقدمة، وتبين أنه يجب

إدخال اللوغاريتم الى طرفي المعادلة وهذا لوجود علاقة غير خطية بين المتغيرات، وان كل من المتغيرين التفسيريين والاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات تكنولوجيا متقدمة، غير معنويين في النموذج، كما دلت النتائج الى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات مع إجراء الاختبارات اللازمة تبين أن نموذج ككل معنوي، بالنسبة للنموذج القياسي الأفضل لهذه الدراسة والذي يتمثل في معادلة الانحدار التالية:

logPibph=-8.848938+0.002468 inf+0.588283 logK+1.528572 log ouv-c

حيث يشير R^2 =98,61% الى جودة التقدير وبالتالي يؤكد صحة الفرضية، وبهدف معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ouv, k, inf تم ملاحظة وجود علاقة موجبة وطردية أي:

- ❖ مع كل تغير في وحدة واحدة من ouv يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد بـ 4,57؛
- ❖ مع كل تغير في وحدة واحدة من K يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد بـ 1,78؛
- ❖ مع كل تغير في وحدة واحدة من INF يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد بـ 0,002؛

أما بالنسبة للسياسات التجارية المعتمدة من طرف الجزائر فهي موجهة نحو تحرير السوق، كما ان تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، يؤثر إيجابا على زيادة النمو الاقتصادي، وهذا راجع للانفتاح التجاري من خلال هيكل الصادرات الذي يعتمد اغلبه على قطاع المحروقات، وتقليص فاتورة الواردات، مع الإلحاح على تنويع الصادرات من خلال جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ لتقديم تحفيزات في السياسات وتطوير القاعدة الاقتصادية للجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إظهار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة 1992-2017. وذلك من خلال دراسة هذه العلاقة قياسيا، من اجل التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ونوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، من خلال استعمال نموذج الانحدار المتعدد، باستخدام نموذج لوغاريتمي، وتشير النتائج الى ما يلي:

- تحقق جميع الفرضيات النموذج؛
- جميع المتغيرات المدروسة في هذا النموذج لها دلالة اقتصادية؛
- المتغيرين المستقلين المتمثلين في الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات تكنولوجيا متقدمة ليست لهما دلالة إحصائية بالنسبة للنموذج المقترح؛
- يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بصفة كبيرة، وهذا لما له دور في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من خلال النتائج المبينة في النموذج القياسي؛
- من خلال التنبؤ بقيم النمو الاقتصادي وعلاقته بالسياسات التجارية التي تتبعها الدولة الجزائرية من خلال تقليص فاتورة الواردات يتبين أن لها اثر كبير على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2018-2022 المتنبئ بها.
- تؤثر نسبة التحرير التجاري على النمو الاقتصادي بنسبة اكبر من باقي المتغيرات المدروسة في النموذج القياسي.

خاتمـــة عامة

الخاتمـــــة:

من خلال هذه الدراسة والتي هدفها ايجاد مختلف آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017، وبناء على اشكالية البحث، واضافة الى مختلف اساليب الدراسة لهذه الفترة التي تأثرت بعدة تغيرات اقتصادية كالأزمة المالية العالمية، ازمة البترول، الى غير ذلك من احداث، التي اثرت وبصفة كبيرة في نمو الناتج المحلي ممثلا بنمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة سنقوم بالإجابة على الفرضيات التي تم بناءها كالتالي:

- الفرضية الاولى والتي تنص على ان الزيادة في النمو الاقتصادي تتعلق بالإجراءات التحريرية، فمن خلال هذه الدراسة يعد كل من اجمالي تكوين راس المال الثابت، والاستثمار الاجنبي المباشر، وغيرها من العوامل الاخرى اضافة الى ان التحرير التجاري له دور في زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي فالفرضية الاولى صحيحة؛
- الفرضية الثانية: نسبة الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر قد تكون خارجة عن قطاع المحروقات؛ فمن خلال تحليل كل من الصادرات والواردات السلعية، وجد بان الصادرات السلعية تشكل نسبة من الصادرات الكلية وبالتالي فالاقتصاد الجزائري بالرغم من انه اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى، فانه يشكل هيكل صادراته نسبة قليلة جدا من السلع، وهذا في اطار الاصلاحات والبرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية، ومنه فالفرضية الثانية صحيحة؛
- اما فيما يخص الفرضية الثالثة، كلما زاد النمو الاقتصادي زاد تحرير التجارة الخارجية، فمن خلال قراءة تطور كل من نسبة النمو الاقتصادي ونسب التحرير التجاري فإننا نجد ان لهما علاقة طردية، وان كل تغير بوحدة واحدة من نسبة

التحرير التجاري يزيد بالمقابل من التغير في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة آثار سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر يمكننا ان نخلص الى أن:

- السياسات وحدها غير كافية لرفع النمو الاقتصادي في غياب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والصادرات خاصة منها التكنولوجيا بحكم الوضع الذي يسود العالم من ابتكارات وعولمة وتطورات في شتى الميادين، مع الحفاظ على معدل تضخم مستقر، واعطاء اهمية كبيرة بالنسبة لرأس المال الثابت والذي يوجد على شكل وسائل الانتاج تشمل الابنية والمنشآت والآلات والتجهيزات، والتي لها دور كبير جدا في رفع من النمو الاقتصادي، والتي لها علاقة كبيرة بنسبة الانفتاح التجاري، حيث أن سياسات تحرير التجارة الخارجية تؤثر على جذب المستثمرين وبالتالي استيراد التكنولوجيا من خلال اقتناء المعدات وبالتالي المساهمة في الانتاج، ورفع الصادرات خارج المحروقات موازاة بالظروف الاقتصادية العالمية وازمات البترول المتكررة التي تزعزع اساس اقتصاد الجزائر؛
- زيادة ارتباط العالم من خلال تحرير التجارة الخارجية وتعزيز المنافسة الدولية، وذلك خلال زيادة في قيمة الواردات بالنسبة الى الانتاج، مع الاعتماد على العناقيد الصناعية من اجل تخفيض التكاليف، ما يوجب على دولة الجزائر اعادة النظر في هيكل صادراتها ومحاولة الدخول في اقتصاد السوق على ركائز قوية وليس فقط اعتمادها على الموارد الفانية؛

- من خلال تقييم السياسات التجارية للجزائر، يتضح انها حاولت تشكيل اتفاقيات مع البلدان الاوروبية، القارة الافريقية، ودولة تونس، وغيرها من اتفاقيات لكنها لم تساهم كثيرا في تشجيع الصادرات وانما ادى الى زيادة واردتها وخاصة من سلع كمالية موجهة للاستهلاك وليس للتعمير؛
- تفعيل دور ممثليات الدبلوماسية في الخارج من اجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات على مستوى المعابر الحدودية خاصة الجنوب الجزائري؛
- تبين نسب الانفتاح التجاري التي تحكم الدولة في الاقتصاد، وعدم خضوع الاقتصاد الجزائري للمرونة ودخوله فعلا في اقتصاد السوق، وهذا استنادا الى منع بعض المواد من الدخول الى الجزائر من اجل تقليل فاتورة الواردات؛
- رغم تبني الجزائر عدة برامج من أجل تشجيع المنافسة في مجال الانتاج من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تفتقر لاستراتيجية التصنيع من خلال انشاء او الاعتماد على العناقيد الصناعية وتقريبها من مصدر المواد الاولية؛
- محاولة الجزائر تنفيذ سياسات التحرير من خلال اعتمادها على سياسات التحفيز والدعم الحكومي، وهذا ما يتنافى مع اقتصاد السوق الذي يعتمد على تنويع القاعدة الانتاجية المحلية، وخلق بيئة انتاجية تسودها المنافسة العالمية؛
- تشهد الجزائر خلال طول فترة الدراسة معدلات تضخم كبيرة تتخللها معدلات سلبية التي سجلت في سنة 1998 بـ3,13-، ليصل الى 11,18- سنة 2009، وهي قيم سالبة تؤثر على الاقتصاد بشكل عام ، مما يخلق حالة انكماش؛
- ارتفاع نسب التضخم يؤثر سلبا على اقتصاد الجزائر وخاصة انه ذو طبيعة استهلاكية الموضحة في فاتورة الواردات؛
- من خلال تتبع قائمة الواردات الجزائرية نجدها مخصصة في شق منها لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة، غير انه ومن اجل رفع في نسبة النمو الاقتصادي وجب

تصديرها وتتمثل اساسا في تطوير البحوث والاجهزة والمنتجات الصيدلانية والادوات العلمية؛

- تشجيع الجزائر على تصنيع الاجهزة الالكترونية من اجل تصديرها لكنها تبقى نسبة تصديرها متواضعة جدا، اضافة الى عدم تنوعها؛
- كما يذكر ان قيمة صادرات تكنولوجيا المتقدمة تعتمد على توافر راس المال المادي والبشري، اضافة الى التقدم العلمي والتقني في جميع المجالات، وبراءات الاختراع هذا ما لم تشجعه الجزائر ضمن سياساتها الاقتصادية؛
- رغم محاولات الجزائر تقليص دورها في التحكم في اقتصادها الا انها لا تزال تتحكم في عدة متغيرات كسعر الصرف، تدفق العملات الاجنبية، مما يفقد مصداقية القوانين، وبالتالي يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وخلق بيئة استثمارية وهو ما ينعكس على تدفقات الاستثمارات الاجنبية، حي تم تسجيل 1,691 مليار دولار سنة 2013، و1,637 مليار دولار سنة 2016؛

الاقتراحات:

من خلال ما سبق يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات من اجل دفع عجلة النمو والتوجه نحو اقتصاد السوق:

- تعتبر السوق المالية من بين اهم العوامل التي تؤدي الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتسهيل البيئة الاستثمارية؛
- وجب استغلال شساعة مساحة الجزائر وتنوعها المناخي من اجل تقسيم العمل بشكل جيد من اجل تنويع صادراتها؛
- تسهيل العمليات التجارية وعمليات التصدير من خلال مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الى الاسواق الخارجية؛

- تأهيل القدرات البشرية، واستغلال نظام الذكاء الاقتصادي؛
- تطوير الادارة، والكفاءات، والامكانيات، واستراتيجيات وسائل النقل لتسهيل التصدير؛
- رفع دور الدولة في التحكم في القرارات، في ظل قرار تطبيق قائمة الممنوعات من الاستيراد والتي تعتبر سياسة حمائية مما يؤدي الى كبح الابداع، ومنع دخول التكنولوجيا الحديثة الى السوق؛
- تشجيع ورفع مستوى الصناعة المحلية؛
- اعادة النظر في قاعدة 51/49 والتي تعتبر اهم عقبات تدفق الاستثمارات الى الجزائر؛
- تطوير القطاع الخاص من خلال تجديد القدرة الصناعية؛
- تنويع الاسواق، ووجوب الاطلاع على باقي الاسواق غير الاسواق الاوروبية.

آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على آثار سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، وبناء نموذج قياسي خلال الفترة 1992-2017 وهذا من خلال تقديم اطار نظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقراءة في تطور السياسة التجارية للجزائر، الا انها تحتاج الى دراستها وذلك بإضافة متغيرات اخرى يمكن ان يكون لها الاثر الاكبر على النمو الاقتصادي ودراستها باستخدام البيانات المقطعية عبر الزمن .panel Data

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

- ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمامرة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007؛
- خالد المرزوك، **الأساليب الحديثة في التجارة الدولية**، جامعة بابل، 2015؛
- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000؛
- سامي السيد، **الاقتصاد الدولي**، مركز جامعة القاهرة، القاهرة، 2005؛
- سامي عفيفي حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005؛
- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013؛
- عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007؛
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006؛
- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، جدة، 2017؛
- علي سعد محمد داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2011؛

- فريدريك شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002؛
- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز ابو حلو، **نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014؛
- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007؛
- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، ط1، 2010؛
- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، جامعة مؤتة الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009؛
- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009؛
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996؛
- محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009؛
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2007؛
- منير الحمش، **العولمة ليست الخيار الوحيد**، الطبعة 2، دمشق، 1999؛
- مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات**–، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية،2007؛
- ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر 2010؛

- نبيل بويبية، محاضرات في **السياسات التجارية**، جامعة سكيكدة، 2015؛
- هبة قطان، التجارة الدولية، الجزء الأول، جامعة الملك سعود، 2016؛
- يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة واثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2011.

❖ **الرسائل الجامعية:**

- جمال محمد عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية "غير منشورة"، قسم الاقتصاد والتجارة الدولية، جامعة حلوان، مصر، 2002؛
- دليلة طالب، **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015؛
- سباع خميسي، **أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر**، ماجيستير؛
- شرادي نبيل، **دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار،كلية الحقوق، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2017؛
- محمد عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية "غير منشورة"، قسم الاقتصاد والتجارة الدولية، جامعة حلوان، مصر، 2002؛
- هارون العشي، **النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية**، دكتوراه، جامعة باتنة، 2015؛

❖ **المجلات:**

- احمد عبد العزيز، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، العراق؛
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء**(العراق–دراسة تطبيقية كربلاء)2014؛
- سمير شرف، إسماعيل شعبان، هدى اسبر، **دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 31 العدد 1، 2009؛
- عماد الدين أحمد المصبح، **قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري**، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2006؛
- قرارية فتيحة، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة –رهانات وآفاق**–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد1، ادرار–الجزائر؛ 2020؛
- كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010؛
- مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، 2008؛
- محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، 2002؛
- مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، مجلة الفكر الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق؛

- مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي ، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، عدد الاول، 2002؛
- منير الحمش، **هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟** لندوة الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، 2010؛
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

❖ المراسيم:

- المرسوم المؤرخ في 16 ماي 1963؛
- رقم 74\12 المؤرخ في 30 جانفي، الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 15 فبراير 1974؛
- مرسوم 74\13، المحدد لكيفية الاستيراد وبرمجة التصدير، الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 15 فبراير 1974؛
- 78\02 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 14 فبراير 1978؛
- قانون رقم 88\29 المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية عدد 29 المؤرخة في 20 يوليو 1978؛
- المنشور رقم 625 المؤرخ في 18 أوت 1992؛
- المرسوم 88\201، والذي أعطى الانطلاقة للانفتاح على اقتصاد السوق، الجريدة الرسمية عدد 42 المؤرخة في 19 اكتوبر 1988؛
- المرسوم رقم 91\37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية عدد 12 مؤرخة في 20 مارس 1991؛

- تنظيم: رقم 90\02، المؤرخ في 08\09\1990، الجريدة الرسمية عدد 45 مؤرخة في 24 اكتوبر 1990؛
- تنظيم: رقم 91\12 المؤرخ في 14\08\1991، الجريدة الرسمية عدد 5 مؤرخة في 30 يناير 1991؛
- تنظيم: رقم 91\13 المؤرخ في 14\08\1991، الجريدة الرسمية عدد 30 مؤرخة في 22 ابريل 1992؛
- قانون رقم 03\04، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، الجريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو 2003؛
- المرسوم رقم 03\02، المتضمن إنشاء مناطق حرة، الجريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو 2003؛
- جريدة الرسمية عدد 3 مؤرخة في 14 يناير 1996؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-174، الجريدة الرسمية عدد 39 مؤرخة في 16 يونيو 2004؛
- الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001؛
- جريدة الرسمية رقم 12 و 17 فيفري 2010؛
- الجريدة الرسمية عدد 48 مؤرخة في 03 سبتمبر 1995؛
- الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 19 مارس 1997؛
- الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 22 غشت 2001؛
- الجريدة الرسمية عدد 32 مؤرخة في 04 مايو 2005؛
- مرسوم رئاسي رقم 13-271 عربي- فرنسي ج. رقم 42 و 21 أوت 2013.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

❖ الكتب:

- Arghiri Emmanuel. **L'Échange inégal** : Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux. Préface et remarques théoriques de Charles Bettelheim Reliure inconnue – 1969 ;
- Arnaud Diemer,**ECONOMIE GENERALE** Université Clermont Auvergne,2010 ;
- B. Ohlin : **« Interregional and International Trade** »: Cambridge, Harward Univ. Press, 1933 ;
- Bernard GUILLOCHON, « **COMMERCE INTERNATIONAL - Politique du commerce extérieur** », Encyclopædia Universalis, 2015 ;
- chadi azmeh, **LE RÔLE DE LA LIBERALISATION DU COMMERCE DES SERVICES DANS LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE : LE CAS DES SERVICES FINANCIERS,** these doctorat, paris1, 2009 ;
- Denis DELGAY-TROÏSE, **Commerce international**, faculté des science economique, Université de Rennes 1,2003 ;
- DIEMER, **ECONOMIE GENERALE**, IUFM AUVERGNE, 2010 ;
- Dominick salvatore, **Economie internationale**, traduction de la 9e édition américaine par fabienne leloup et achillehannequart, 2008, Belgique ;
- E. heckscher **: « The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income** » 1919**;**
- Gary Clyde Hufbauer, **Synthetic Materials and the Theory of International Trade**, Cambridge Harvard University Press 2008;
- Hanaut A et Mouhoud E M, **Economie Internationale** Vuibert M MDehove sous la direction de Le Nouvel Etat de l'Europe, La Découverte, Paris. 2002 ;
- Harberger, Arnold ,**Tax Lore For Budding Reformers**, *Proceedings, Conference On Stabilization, Economic Reform And Growth*, eds. Inter-American Development Bank & National Bureau Of Economic Research, Inc. (NBER) . (1992) ;
- Jacques André, **Les théories du commerce international**, Namur, Éditions Érasme, 2006 ;

- Jean-Luc Cordon, Francis Blanc, **économie générale**, éditions Nathan, paris, 1992 ;
- kamel Ghaddab, **Libéralisation Commerciale et Croissance Economique :Ambigüités et Indéterminations**, jean moulin lyon3,2010 ;
- MORITZ SCHULARICK (Free University of Berlin), SOLOMOS SOLOMOU (University of Cambridge, **Trade and Economic Growth: Historical Evidence**, septembre 2009 ;
- P K Vasudeva, **International Trade : Text And Cases,exced bookes**, first edition, New Delhi, 2011;
- Paul Krugman et autres, **Économie internationale**, Pearson Education, France, 9e édition, 2012 ;
- Paul Kurgman, **Les nouvelles théories du commerce international**, publié le 2 septembre 2013 ;
- Philipe aghion, Peter howitt, **Theorie de la croissance endogène**, dunod, 2000 ;
- Pierre lamontagne, **les nouvelles theories du commerce international**, CéGEP, montereal,2015 ;
- R. Vernon, **International Investment and International Trade in the Product Cycle** , *Quarterly Journal of Economics*, 1966;
- Régis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 5 eme édition, 2004 ;
- Reinhard Schumacher**, Free Trade and Absolute andComparative Advantage**, Universitätsverlag Potsdam, Germany,2012;
- Saïd DRISSI EL BOUZAIDI, **système monetaires et financiers, la theorie de la zone monetaire optimale-zmo-**, DESA/FACG/, canada, 2007;
- Von Harberler, **The Theory of International Trade**, William Hodge & Company Limited , London , 1936;

❖ المجلات باللغة الاجنبية:

- Boyd, Derick, W. Arthur Lewis's **Theory of Economic Growth**: a Review with 50 Years of Foresight, 2007;
- Centre national de documentation, **Introduction au commerce international,** royaume du maroc ;
- José María Caballero, Geraldo Calegar et Carlo Cappi, **Les instruments de protection et leurs conséquences économiques,** ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE Rome, 2001;

- Marius brulhart, c**ommerce et specialisation geographique sans l'union européenne**, revue d'economie internationale, N°65,1er trimestre 1996;
- L'Organisation de coopération et de développement économiques**, Mesures non tarifaires;**
- Revue De Commission Européenne "Le processus de Barcelone : le partenariat Europe -Méditerranée synthèse 2001;
- Philippa Dee, The Australian National University Joseph Francois, Johannes Kepler University Linz, IIDE and CEPR, Miriam Manchin, University College London and IIDE, Hanna Norberg, Lund University and IIDE, Hildegunn Kyvik Nordås, OECD Secretariat, Frank van Tongeren, OECD Secretariat, **THE IMPACT OF TRADE LIBERALISATION ON JOBS AND GROWTH,** OECD "The Impact of Trade Liberalisation on Jobs and Growth: Technical Note", *OECD Trade Policy Papers*, No. 107, OECD Publishing, 2011.

- **الملتقيات باللغة الاجنبية:**

- Asimakopulos, **La "Théorie générale" et le keynésianisme, « La signification théorique de la théorie générale de Keynes »,** colloque international, Montréal, 1987, Édition électronique, 2008.

- **ثالثا : مواقع الانترنت**

- http://www.cours-seko.fr
- http://cbt.ou.cu.edu.eg
- http://jseco22.blog.lemonde.fr
- http://sabbar.fr
- http://www.aw-bc.com
- http://www.cagex.dz/
- http://www.cvm.qc.ca
- http://www.fao.org
- http://www.mdipi.gov.dz
- http://www.oecd.org/fr

- http://www.oeconomia.net
- http://www.safex.dz
- http://www.uobabylon.edu.iq
- https://uomustansiriyah.edu.iq/
- https://www.caci.dz
- https://www.commerce.gov.dz
- https://www.kau.edu.sa
- lhttp://erpi.com
- https://www.bank-of-algeria.dz/
- http://www.algex.dz/index.php/
- www.andpme.org.dz/index.php/ar/
- https://www.wto.org/indexfr.htm
- https://www.universalis.fr/encyclopedie/naissance-de-l-o-m-c/
- https://donnees.banquemondiale.org/

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم 01 يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

N=26		K	INF	EXPt	Inv	ouv-c	pib ph
K	Pearson Correlation	1	-0.442*	-0.323	0.594**	0.457*	0.940**
	Sig. (2-tailed)		0.027	0.115	0.002	0.022	0.000
INF	Pearson Correlation	-0.442*	1	0.169	-0.295	-0.137	-0.334
	Sig. (2-tailed)	0.027		0.420	0.152	0.512	0.102
EXPt	Pearson Correlation	-0.323	0.169	1	-0.062	0.202	-0.236
	Sig. (2-tailed)	0.115	0.420		0.767	0.332	0.256
Inv	Pearson Correlation	0.594**	-0.295	-0.062	1	0.756**	0.725**
	Sig. (2-tailed)	0.002	0.152	0.767		0.000	0.000
ouv-c	Pearson Correlation	0.457*	-0.137	0.202	0.756**	1	0.651**
	Sig. (2-tailed)	0.022	0.512	0.332	0.000		0.000
pib ph	Pearson Correlation	0.940**	-0.334	-0.236	0.725**	0.651**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.102	0.256	0.000	0.000	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم 02 نموذج خطي المتعدد رقم 01 المقترح من اجل الدراسة القياسية

Dependent Variable: PIB_PH
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 19:24
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-974.0405	631.2869	-1.542944	0.1393
EXPT	-9.49E-06	1.83E-05	-0.517253	0.6109
INF	12.32332	7.649849	1.610924	0.1237
INV	1.63E-07	1.36E-07	1.196892	0.2461
K	4.95E-08	4.22E-09	11.70902	0.0000
OUV_C	39.92829	14.48025	2.757431	0.0125

R-squared	0.956051	Mean dependent var	3063.709
Adjusted R-squared	0.944485	S.D. dependent var	1521.700
S.E. of regression	358.5362	Akaike info criterion	14.80750
Sum squared resid	2442416.	Schwarz criterion	15.10003
Log likelihood	-179.0937	Hannan-Quinn criter.	14.88864
F-statistic	82.66360	Durbin-Watson stat	1.012625
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 03 نموذج خطي المتعدد رقم 02 المقترح من اجل الدراسة القياسية

Dependent Variable: PIB_PH
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 19:25
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1316.240	679.4653	-1.937170	0.0686
EXPT	-6.35E-07	1.94E-05	-0.032726	0.9743
INF	4.805298	9.637525	0.498603	0.6241
INV	1.30E-07	1.37E-07	0.948700	0.3553
K	6.13E-08	1.03E-08	5.939318	0.0000
OUV_C	52.42235	17.41224	3.010662	0.0075
T	-51.38867	41.04585	-1.251982	0.2266

R-squared	0.959571	Mean dependent var	3063.709
Adjusted R-squared	0.946095	S.D. dependent var	1521.700
S.E. of regression	353.2992	Akaike info criterion	14.80400
Sum squared resid	2246766.	Schwarz criterion	15.14529
Log likelihood	-178.0500	Hannan-Quinn criter.	14.89866
F-statistic	71.20495	Durbin-Watson stat	1.110230
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 04 يوضح النموذج الخطي المتعدد رقم 03 المقترح من اجل الدراسة القياسية

Dependent Variable: LOG(PIB_PH)
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 19:29
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.400249	0.204003	31.37334	0.0000
EXPT	-2.61E-10	5.93E-09	-0.044005	0.9654
INF	0.001456	0.002472	0.589039	0.5628
INV	4.42E-11	4.40E-11	1.002673	0.3286
K	1.54E-11	1.36E-12	11.27336	0.0000
OUV_C	0.017335	0.004679	3.704516	0.0015

R-squared	0.958260	Mean dependent var	7.906016
Adjusted R-squared	0.947276	S.D. dependent var	0.504588
S.E. of regression	0.115862	Akaike info criterion	-1.267264
Sum squared resid	0.255058	Schwarz criterion	-0.974734
Log likelihood	21.84081	Hannan-Quinn criter.	-1.186129
F-statistic	87.23952	Durbin-Watson stat	0.992531
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 05 نموذج خطي المتعدد رقم 04 المقترح من اجل الدراسة القياسية

Dependent Variable: LOG(PIB_PH)
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 19:28
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.360538	0.227747	27.92808	0.0000
EXPT	7.67E-10	6.51E-09	0.117820	0.9075
INF	0.000584	0.003230	0.180695	0.8586
INV	4.03E-11	4.59E-11	0.878294	0.3914
K	1.68E-11	3.46E-12	4.846320	0.0001
OUV_C	0.018785	0.005836	3.218565	0.0048
T	-0.005963	0.013758	-0.433456	0.6698

R-squared	0.958691	Mean dependent var	7.906016
Adjusted R-squared	0.944921	S.D. dependent var	0.504588
S.E. of regression	0.118421	Akaike info criterion	-1.197648
Sum squared resid	0.252423	Schwarz criterion	-0.856363
Log likelihood	21.97060	Hannan-Quinn criter.	-1.102990
F-statistic	69.62352	Durbin-Watson stat	1.027173
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 06 يوضح نموذج خطي المتعدد رقم 05 المقترح من اجل الدراسة القياسية

Dependent Variable: LOG(PIB_PH)
Method: Least Squares
Date: 05/29/18 Time: 01:38
7Sample: 1992 201
6Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.390224	1.160278	-7.231221	0.0000
LOG(EXPT)	0.028495	0.032566	0.875006	0.3925
INF	0.002433	0.001992	1.221125	0.2370
INV	2.54E-11	3.44E-11	0.738989	0.4689
LOG(K)	0.583105	0.040505	14.39605	0.0000
LOG(OUV_C)	0.463000	0.192902	2.400176	0.0268

R-squared	0.973284	Mean dependent var	7.906016
Adjusted R-squared	0.966253	S.D. dependent var	0.504588
S.E. of regression	0.092695	Akaike info criterion	-1.713446
Sum squared resid	0.163254	Schwarz criterion	-1.420916
Log likelihood	27.41807	Hannan-Quinn criter.	-1.632311
F-statistic	138.4342	Durbin-Watson stat	1.028548
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 07 جدول توزيع قيم t

STANDARD STATISTICAL TABLES

1. Areas under the Normal Distribution

The table gives the cumulative probability up to the standardised normal value z

i.e.

$$P[\,Z < z\,] = \int_{-\infty}^{z} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \exp(-\tfrac{1}{2}Z^2)\, dZ$$

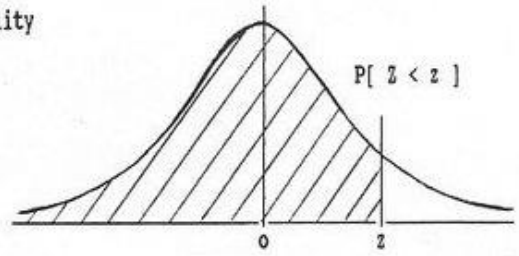

z	0.00	0.01	0.02	0.03	0.04	0.05	0.06	0.07	0.08	0.09
0.0	0.5000	0.5040	0.5080	0.5120	0.5159	0.5199	0.5239	0.5279	0.5319	0.5359
0.1	0.5398	0.5438	0.5478	0.5517	0.5557	0.5596	0.5636	0.5675	0.5714	0.5753
0.2	0.5793	0.5832	0.5871	0.5910	0.5948	0.5987	0.6026	0.6064	0.6103	0.6141
0.3	0.6179	0.6217	0.6255	0.6293	0.6331	0.6368	0.6406	0.6443	0.6480	0.6517
0.4	0.6554	0.6591	0.6628	0.6664	0.6700	0.6736	0.6772	0.6808	0.6844	0.6879
0.5	0.6915	0.6950	0.6985	0.7019	0.7054	0.7088	0.7123	0.7157	0.7190	0.7224
0.6	0.7257	0.7291	0.7324	0.7357	0.7389	0.7422	0.7454	0.7486	0.7517	0.7549
0.7	0.7580	0.7611	0.7642	0.7673	0.7704	0.7734	0.7764	0.7794	0.7823	0.7854
0.8	0.7881	0.7910	0.7939	0.7967	0.7995	0.8023	0.8051	0.8078	0.8106	0.8133
0.9	0.8159	0.8186	0.8212	0.8238	0.8264	0.8289	0.8315	0.8340	0.8365	0.8389
1.0	0.8413	0.8438	0.8461	0.8485	0.8508	0.8531	0.8554	0.8577	0.8599	0.8621
1.1	0.8643	0.8665	0.8686	0.8708	0.8729	0.8749	0.8770	0.8790	0.8804	0.8830
1.2	0.8849	0.8869	0.8888	0.8907	0.8925	0.8944	0.8962	0.8980	0.8997	0.9015
1.3	0.9032	0.9049	0.9066	0.9082	0.9099	0.9115	0.9131	0.9147	0.9162	0.9177
1.4	0.9192	0.9207	0.9222	0.9236	0.9251	0.9265	0.9279	0.9292	0.9306	0.9319
1.5	0.9332	0.9345	0.9357	0.9370	0.9382	0.9394	0.9406	0.9418	0.9429	0.9441
1.6	0.9452	0.9463	0.9474	0.9484	0.9495	0.9505	0.9515	0.9525	0.9535	0.9545
1.7	0.9554	0.9564	0.9573	0.9582	0.9591	0.9599	0.9608	0.9616	0.9625	0.9633
1.8	0.9641	0.9649	0.9656	0.9664	0.9671	0.9678	0.9686	0.9693	0.9699	0.9706
1.9	0.9713	0.9719	0.9726	0.9732	0.9738	0.9744	0.9750	0.9756	0.9761	0.9767
2.0	0.9773	0.9778	0.9783	0.9788	0.9793	0.9798	0.9803	0.9808	0.9812	0.9817
2.1	0.9821	0.9826	0.9830	0.9834	0.9838	0.9842	0.9846	0.9850	0.9854	0.9857
2.2	0.9861	0.9865	0.9868	0.9871	0.9874	0.9878	0.9881	0.9884	0.9887	0.9890
2.3	0.9893	0.9896	0.9898	0.9901	0.9904	0.9906	0.9909	0.9911	0.9913	0.9916
2.4	0.9918	0.9920	0.9922	0.9924	0.9927	0.9929	0.9931	0.9932	0.9934	0.9936
2.5	0.9938	0.9940	0.9941	0.9943	0.9945	0.9946	0.9948	0.9949	0.9951	0.9952
2.6	0.9953	0.9955	0.9956	0.9957	0.9959	0.9960	0.9961	0.9962	0.9963	0.9964
2.7	0.9965	0.9966	0.9967	0.9968	0.9969	0.9970	0.9971	0.9972	0.9973	0.9974
2.8	0.9974	0.9975	0.9976	0.9977	0.9977	0.9978	0.9979	0.9980	0.9980	0.9981
2.9	0.9981	0.9982	0.9982	0.9983	0.9984	0.9984	0.9985	0.9985	0.9986	0.9986
z	3.00	3.10	3.20	3.30	3.40	3.50	3.60	3.70	3.80	3.90
P	0.9986	0.9990	0.9993	0.9995	0.9997	0.9998	0.9998	0.9999	0.9999	1.0000

الملحق رقم 08 جدول توزيع قيم كاي تربيع

Percentage Points of the Chi-Square Distribution

Degrees of Freedom	Probability of a larger value of x^2								
	0.99	0.95	0.90	0.75	0.50	0.25	0.10	0.05	0.01
1	0.000	0.004	0.016	0.102	0.455	1.32	2.71	3.84	6.63
2	0.020	0.103	0.211	0.575	1.386	2.77	4.61	5.99	9.21
3	0.115	0.352	0.584	1.212	2.366	4.11	6.25	7.81	11.34
4	0.297	0.711	1.064	1.923	3.357	5.39	7.78	9.49	13.28
5	0.554	1.145	1.610	2.675	4.351	6.63	9.24	11.07	15.09
6	0.872	1.635	2.204	3.455	5.348	7.84	10.64	12.59	16.81
7	1.239	2.167	2.833	4.255	6.346	9.04	12.02	14.07	18.48
8	1.647	2.733	3.490	5.071	7.344	10.22	13.36	15.51	20.09
9	2.088	3.325	4.168	5.899	8.343	11.39	14.68	16.92	21.67
10	2.558	3.940	4.865	6.737	9.342	12.55	15.99	18.31	23.21
11	3.053	4.575	5.578	7.584	10.341	13.70	17.28	19.68	24.72
12	3.571	5.226	6.304	8.438	11.340	14.85	18.55	21.03	26.22
13	4.107	5.892	7.042	9.299	12.340	15.98	19.81	22.36	27.69
14	4.660	6.571	7.790	10.165	13.339	17.12	21.06	23.68	29.14
15	5.229	7.261	8.547	11.037	14.339	18.25	22.31	25.00	30.58
16	5.812	7.962	9.312	11.912	15.338	19.37	23.54	26.30	32.00
17	6.408	8.672	10.085	12.792	16.338	20.49	24.77	27.59	33.41
18	7.015	9.390	10.865	13.675	17.338	21.60	25.99	28.87	34.80
19	7.633	10.117	11.651	14.562	18.338	22.72	27.20	30.14	36.19
20	8.260	10.851	12.443	15.452	19.337	23.83	28.41	31.41	37.57
22	9.542	12.338	14.041	17.240	21.337	26.04	30.81	33.92	40.29
24	10.856	13.848	15.659	19.037	23.337	28.24	33.20	36.42	42.98
26	12.198	15.379	17.292	20.843	25.336	30.43	35.56	38.89	45.64
28	13.565	16.928	18.939	22.657	27.336	32.62	37.92	41.34	48.28
30	14.953	18.493	20.599	24.478	29.336	34.80	40.26	43.77	50.89
40	22.164	26.509	29.051	33.660	39.335	45.62	51.80	55.76	63.69
50	27.707	34.764	37.689	42.942	49.335	56.33	63.17	67.50	76.15
60	37.485	43.188	46.459	52.294	59.335	66.98	74.40	79.08	88.38

الملحق رقم 09 جدول توزيع قيم فيشر

Table F : valeurs critiques de la distribution F

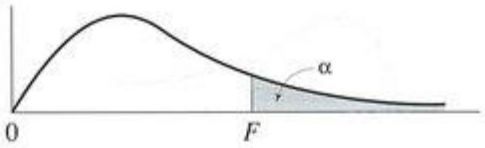

TABLE 1 $\alpha = .05$

Degrés de liberté pour le dénominateur	Degrés de liberté pour le numérateur															
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20	25	30	40	50
1	161.4	199.5	215.8	224.8	230.0	233.8	236.5	238.6	240.1	242.1	245.2	248.4	248.9	250.5	250.8	252.6
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.43	19.44	19.46	19.47	19.48	19.48
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.70	8.66	8.63	8.62	8.59	8.58
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.86	5.80	5.77	5.75	5.72	5.70
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.62	4.56	4.52	4.50	4.46	4.44
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	3.94	3.87	3.83	3.81	3.77	3.75
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.51	3.44	3.40	3.38	3.34	3.32
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.22	3.15	3.11	3.08	3.04	3.02
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.01	2.94	2.89	2.86	2.83	2.80
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.85	2.77	2.73	2.70	2.66	2.64
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.72	2.65	2.60	2.57	2.53	2.51
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.62	2.54	2.50	2.47	2.43	2.40
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.53	2.46	2.41	2.38	2.34	2.31
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.46	2.39	2.34	2.31	2.27	2.24
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.40	2.33	2.28	2.25	2.20	2.18
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.35	2.28	2.23	2.19	2.15	2.12
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.31	2.23	2.18	2.15	2.10	2.08
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.27	2.19	2.14	2.11	2.06	2.04
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.23	2.16	2.11	2.07	2.03	2.00
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.20	2.12	2.07	2.04	1.99	1.97
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.15	2.07	2.02	1.98	1.94	1.91
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.11	2.03	1.97	1.94	1.89	1.86
26	4.23	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.39	2.32	2.27	2.22	2.07	1.99	1.94	1.90	1.85	1.82
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.45	2.36	2.29	2.24	2.19	2.04	1.96	1.91	1.87	1.82	1.79
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	2.01	1.93	1.88	1.84	1.79	1.76
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	1.92	1.84	1.78	1.74	1.69	1.66
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.87	1.78	1.73	1.69	1.63	1.60
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.84	1.75	1.69	1.65	1.59	1.56
120	3.92	3.07	2.68	2.45	2.29	2.18	2.09	2.02	1.96	1.91	1.75	1.66	1.60	1.55	1.50	1.46
200	3.89	3.04	2.65	2.42	2.26	2.14	2.06	1.98	1.93	1.88	1.72	1.62	1.56	1.52	1.46	1.41
500	3.86	3.01	2.62	2.39	2.23	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.69	1.59	1.53	1.48	1.42	1.38
1000	3.85	3.01	2.61	2.38	2.22	2.11	2.02	1.95	1.89	1.84	1.68	1.58	1.52	1.47	1.41	1.36